جـــــامعـــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية

- بناء نموذج (برنامج إلكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية -

إعداد الطالبة

- سعداوي سلمى

إشراف الدكتور

- خروف منيـــر

د. جبار ياسين	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
د. خروف منير	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا
د. بنية محمد	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمان الرحيم

تشكرات

الحمد لله عز وجل ان وفقني لإنجاز هذا العمل، فله الحمد أولا واخرا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

أتقدم بخالص الشكر والاحترام للأستاذ المشرف خروف منير لمساعدته لي في انجاز هذا العمل فأسأل الله ان يجزيه عنا خير الجزاء.

كما أشكر الأستاذ فريحة عثمان الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي بالجانب التطبيقي فله من الله الأجر ومني كل التقدير.

وأشكر الأستاذة سعداوي آمنة لما كان لها بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب حفظها الله ونفع بعلمها.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل.

سلمى سعداوي

الإهداء

إلى خالد الذكر، أبي الموقر رحمه الله.

إلى من وضع المولى الجنة تحت قدميها أمي الغالية حفظها الله.

إلى أخي وإخوتي الأعزاء.

الى صغار العائلة.

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

المتواضع...

سلمى سعداوي

فهرس المحتويات

الفـــــــهرس

فهـــرس المحتويات ..... IV-I
فهـــرس الجداول V
فهـــرس الأشكال..... VI
فهـــرس الاختصارات VII
المقدمـــــــــة العامة..... أ – و

الفصل الأول: التجارة الخارجية في الأدبيات الاقتصادية

مقدمة الفصل..... 2
المبحث الاول: عموميات حول التجارة الخارجية..... 3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية..... 3
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية..... 4
المطلب الثالث: اختلاف التجارة الداخلية عن الخارجية والعوامل المؤثرة بها..... 5
أولا: التجارة الخارجية ومدى اختلافها عن التجارة الداخلية..... 5
ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية..... 5
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية..... 6
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية 6
أولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث..... 6
ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو..... 7
المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية..... 8
أولا: نظرية هكشر وأولين..... 8
ثانيا: اختبار لغز ليونتيف لنظرية هكشر أولين..... 9
المطلب الثالث: النظرية الحديثة..... 10
أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية..... 10
ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج..... 12
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية..... 13
المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية..... 13
المطلب الثاني: سياسة حماية التجارة الخارجية..... 15
أولا: حجج سياسة حماية التجارة الخارجية..... 15
ثانيا: أهم أساليب تنظيم التجارة الخارجية..... 17

المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية..... 19
أولا: حجج سياسة تحرير التجارة الخارجية..... 19
ثانيا: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية..... 20
خاتمة الفصل..... 22
الفصل الثاني: ماهية الاقتصاد الرقمي– دوره وتجارب رائدة بالرقمنة لتعزيز التجارة الخارجية –
مقدمة الفصل..... 24
المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي..... 25
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي..... 25
المطلب الثاني: أهمية وعناصر الاقتصاد الرقمي..... 26
أولا: أهمية الاقتصاد الرقمي..... 26
ثانيا: عناصر الاقتصاد الرقمي..... 27
المطلب الثالث: الاقتصاد الرقمي ومدى اختلافه عن الاقتصاد التقليدي..... 28
المبحث الثاني: أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 29
المطلب الأول: مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 29
المطلب الثاني: العلاقة بين مختلف تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 31
المطلب الثالث: آثار تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 32
المبحث الثالث: مؤشرات وتحديات الاقتصاد الرقمي..... 35
المطلب الأول: متطلبات الاقتصاد الرقمي..... 35
أولا: الجوانب الأساسية للاقتصاد الرقمي..... 35
ثانيا: تمكين المجتمع..... 38
ثالثا: الابتكار واعتماد التكنولوجيا..... 38
رابعا: توسيع القطاعات الرقمية 38
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي..... 39
أولا: البنية التحتية الرقمية..... 39
ثانيا: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل الشركات..... 41
ثالثا: التجارة الإلكترونية..... 42
المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الرقمي..... 43
أولا: القرصنة التقنية وأمن المعلومات..... 43
ثانيا: هجرة الأدمغة..... 43

ثالثا: الفجوة الرقمية..... 44
المبحث الرابع: تجارب دولية لتطبيقات الرقمنة الداعمة للتجارة الخارجية..... 44
المطلب الأول: ثورة الموانئ الرقمية – ميناء روتردام هولندا-..... 44
المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية في الصين..... 47
أولا: مستخدمي الانترنت..... 47
ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي الالكتروني سنة 2019..... 50
ثالثا: طريق الحرير الالكتروني..... 51
المطلب الثالث: البنوك الالكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة..... 54
أولا: البنى التحتية للمعاملات الإلكترونية لدولة الإمارات المتحدة..... 54
ثانيا: البنوك الإلكترونية في دولة الإمارات..... 57
ثالثا: نظم الدفع الإلكتروني في دولة الإمارات..... 59
المطلب الرابع: أثر رقمنة الاقتصاد على التجارة الخارجية 61
أولا: أثر الرقمنة على التجارة العالمية..... 61
ثانيا: التوجه الرقمي والأسواق المالية..... 63
ثالثا: أثر الاقتصاد الرقمي على المنافسة الدولية..... 64
رابعا: التحول الرقمي وحقوق الملكية..... 65
خاتمة الفصل..... 66

الفصل الثالث: التجارة الخارجية بالجزائر ودور رقمنة الاقتصاد في تعزيزها نحو - بناء نموذج لرقمنة الرسوم الجمركية -

مقدمة الفصل..... 68
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر..... 69
المطلب الأول: اصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر..... 69
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2010-جانفي 2020) 71
أولا: تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010-جانفي 2020) 71
ثانيا: تطور الواردات الجزائرية للفترة (2010-جانفي 2020) 72
ثالثا: تطور الميزان التجاري الجزائري..... 73
المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية بالجزائر للفترة (2010-جانفي 2020) 74
أولا: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010- جانفي2020) 74
ثانيا: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-جانفي2020) 75

ثالثا: اهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر بمجال التصدير والاستيراد لسنة 2019..... 76
المبحث الثاني: رقمنة الاقتصاد في الجزائر..... 78
المطلب الاول: مؤشرات رقمنة الاقتصاد في الجزائر..... 78
أولا: مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال..... 78
ثانيا: التجارة الخارجية لمنتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال..... 82
ثالثا: القوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي..... 85
المطلب الثاني: التجارة والصيرفة الإلكترونية في الجزائر..... 88
أولا: التجارة الالكترونية في الجزائر..... 88
ثانيا: الدفع الإلكتروني في الجزائر..... 94
المطلب الثالث: واقع رقمنة اهم القطاعات الجزائرية المرتبطة بالتجارة الخارجية 97
أولا: رقمنة الجمارك الجزائرية..... 97
ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة..... 99
ثالثا: رقمنة قطاع الفلاحة..... 99
رابعا: السياحة الإلكترونية بالجزائر..... 100
المطلب الرابع: تحديات وافاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر..... 102
أولا: تحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر..... 102
ثانيا: افاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر..... 105
المبحث الثالث: نموذج رقمنة الرسوم الجمركية بالجزائر..... 106
المطلب الأول: مفهوم وأسباب بناء نموذج رقمنة الرسوم الجمركية..... 106
أولا: مفهوم نموذج رقمنة الرسوم الجمركية..... 106
ثانيا: أسباب بناء نموذج رقمنة الرسوم الجمركية..... 107
المطلب الثاني: أهداف نموذج رقمنة الرسوم الجمركية..... 108
المطلب الثالث: بناء نموذج رقمنة الرسوم الجمركية..... 109
أولا: حساب قيمة الرسوم الجمركية بمكتب الجمارك..... 110
ثانيا: حساب قيمة الرسوم الجمركية عن بعد..... 118
خاتمة الفصل..... 127
الخاتمة العامة..... 129
قائمة المراجع..... 135

فهـــــرس الجداول

01- صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الأمريكية..... 09

02- المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي..... 28

03- مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 30

04- مزايا تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 32-33

05- عيوب تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 34

06- الناتج المحلي الإجمالي للصين بالمليار دولار أمريكي (2016- 2019) 50

07- مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإمارات..... 55

08- تطور استخدام الهاتف والانترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة (2015-2019) 56

09- هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010- جانفي 2020) 74

10- هيكل الواردات الجزائرية للفترة (2010- جانفي 2020) 75

11- أهم عملاء الجزائر سنة 2019..... 76

12- أهم موردي الجزائر سنة 2019..... 77

13- البنية التحتية للأنترنت في الجزائر (2012- 2018) 82

14- مقارنة الجزائر بأهم الاقتصاديات حسب مؤشر التجارة الالكترونية بين الشركات و المستهلك النهائي (B2C) سنة 2019..... 93

15- مؤشر التنافسية العالمي الخاص بالجزائر 102

فهـــــرس الأشكال

01- تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية..... 12
02- العلاقة بين تطبيقات الاقتصاد الرقمي..... 32
03- إحصائيات عدد مستخدمي الانترنت في مختلف قارات العالم سنة 2019..... 36
04- الإنفاق العالمي على انترنت الأشياء..... 37
05- اشتراك الهاتف المحمول مقارنة باشتراك الهاتف الثابت للفترة (2015- 2019).... 40
06- الاستخدام الفردي للأنترنت في بعض الدول لسنتي (2010- 2019) 41
07- استخدام الشركات للأنترنت في بعض الدول لسنتي (2010- 2018) 42
08- عدد مستخدمي الانترنت في الصين (2015-2019) 48
09- تقسيمات الفئات العمرية في الصين..... 48
10- نسبة المتسوقين عبر الانترنت بالصين (2017-2019) 49
11- عدد المتسوقين الجدد بالصين (2015- 2018) 50
12- الإنفاق على التسوق عبر الانترنت بالصين (2015- 2018) 51
13- حصة المتسوقين عبر الانترنت محليا وعبر الحدود في الصين 2018..... 52
14- الحصة السوقية لأكبر ست شركات سنة 2018..... 53
15- ترتيب الدول حسب القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2017.. 61
16- تطور الصادرات بالجزائر للفترة (2019 -جانفي 2020) 71
17- تغطية الصادرات النفطية للواردات للفترة (2010- جانفي 2020) 72
18- الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2010- جانفي 2020) 73
19- تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت (2010- 2018) 79
20- اشتراكات الهاتف الثابت بين السكنية والمهنية (2010- 2018) 80
21- عدد مشتركي الهاتف النقال (2010 - 2018) 81
22- إجمالي الصادرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجزائر (2012- 2018) ... 83
23- إجمالي الواردات للسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (2012- 2017) 84
24- مخطط للعمليات المتاحة على الموقع..... 110

فهـــــرس الاختصارات

الاختصارات	الدلالة باللغة اللاتينية	الدلالة باللغة العربية
RFID	Radio Frequency Identification	تحديد الهوية بموجات الراديو
EDI	Electronic Data Interchange	تبادل البيانات إلكترونيا

المقدمـــة العامة

المقدمة العامة

الانتشار الواسع والمتسارع للتقنيات الحديثة خاصة منها تلك المرتبطة بالإلكترونيات ووسائل الإعلام والاتصال والإنترنت، فتح بوابة الولوج إلى عصر رقمي مبني على التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات، ولم يتوقف التوجه نحو الاندماج بهذا الاقتصاد الجديد عند التغيرات التي أضفاها على المستوى الدولي، بل وأصبح يشكل أداة للعديد من الدول لتعزيز تجارتها الخارجية في حين أنه يشكل تهديدا للدول التي مازالت متخلفة عنه.

وقد تغيرت اتجاهات التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد الرقمي، فتمت صياغة نظريات جديدة تتماشى والتحولات التي مست وغيرت مسار المبادلات الدولية. فبالاندماج في الاقتصاد الرقمي ازدادت المعاملات التجارية الدولية المدعمة للتجارة الخارجية واستطاعت أن تفرض حضوًرا متعاظم الأهمية بتطوير بيئة الأعمال وإحداث نقلة نوعية في المجال، فكانت آثارها على الدول متباينة بتباين ظروفها.

ولتعزيز التجارة الخارجية وتعظيم القيمة الاقتصادية لا بد من استخدام الحداثة الدائمة في مجال رقمنة الاقتصاد، والتي تغذي بدورها متطلبات التجارة التي توجهت نحو إيجاد أنماط وآليات عالمية جديدة للتبادل، هذا ما أدى لارتباط اقتصاديات الدول منها النامية والصاعدة بتقنيات متقدمة عالية التطور، لتصنع لنفسها مكانا بين الدول المتقدمة.

و في هذا الإطار تسعى الجزائر كغيرها من الدول في الفترة الاخيرة لرقمنة الاقتصاد القائم على جملة من المتطلبات، أهمها الاستثمار في البحث والتطوير وتوفير البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى توفير البيئة القانونية الضرورية لهذا التحول، وأهم أسباب اتجاه الجزائر نحو رقمنة الاقتصاد هو إيجاد بديل عن قطاع المحروقات والسعي لتنويع الاقتصاد خاصة في ظل التذبذبات الكبيرة التي تشهدها أسواق النفط في العالم، ومالها أثر بعدم استقرار حصيلة الصادرات وعرقلة نمو التجارة الخارجية نسبة للاعتماد الكبير على مداخيل البترول في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية، كما تمثل التجارب الدولية الناجحة الدعامة للجزائر، والتي يمكن الاقتداء بها لتحقيقها نقلة نوعية بهذا المجال الذي يتميز بالسرعة والدقة في أداء المعاملات التجارية عبر الحدود، ومما يحتم على الجزائر وكغيرها من الدول النامية ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة لتحقيق هذا التحول وتعزيز التجارة الخارجية والحد من خطر الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة، ولذلك يعد نموذج رقمنة

الرسوم الجمركية (برنامج الكتروني) من أهم سبل تسيير الإجراءات والنهوض بقطاع الجمارك لتفعيل التجارة الخارجية وماله من أثر على العديد من المجالات.

إشكالية الدراسة الرئيسية

بناءا على ما سبق يمكن ان نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

الى أي مدى يمكن ان تساهم رقمنة الاقتصاد في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

- هل فعلا رقمنة الاقتصاد اصبحت حتمية على الدول النامية والمتقدمة على السواء؟
- هل استغلت الجزائر تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الخارجية؟
- كيف يمكن للاقتصاد الرقمي ان يعزز التجارة الخارجية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة

في إطار الاجابة عن اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، نحاول اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- ان الاقتصاد القائم على وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيات المتطورة بالأخص الانترنت والتعامل بالمعلومات الرقمية، لم يعد متطلبا فقط بل ضرورة لأي دولة تريد ان تضع قدم لها بين الدول اليوم.
- رغم تحقيق الجزائر لتحسن كبيرا في مجال رقمنة الجمارك والتجارة الإلكترونية، الا انها تعتبر متأخرة عربيا وعالميا في مجال التحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- هناك بوادر إيجابية لأثر رقمنة الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية خاصة في مجال التجارة الالكترونية بتسييره لكافة المعاملات الدولية.

أسباب الدراسة

تم اختيار موضوع الدراسة لجملة من الأسباب والاعتبارات أهمها:

- التخصص الأكاديمي.
- حداثة الموضوع وعدم أخذه الاهتمام اللازم في الجزائر.
- معرفة ما مدى مواكبة الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الرقمي.
- تحديد أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لرقمنة اقتصادها ودعم تجارتها الخارجية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الاجابة عن الإشكالية المطروحة، وتحديد دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية بالاستناد الى التجارب الدولية الناجحة، كما تكمن أهمية البحث في تحديد وضع الجزائر بالنسبة للتحول الرقمي ومدى استعدادها، بتقديم مؤشرات تعبر عن واقع تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستغلالها بالمعاملات التجارية عبر الحدود للأفراد والمؤسسات، ومحاولة بناء نموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية، فرقمنة الجزائر لاقتصادها يدعم الصادرات خارج المحروقات ويرفع حجم التجارة الخارجية خاصة وانها عانت من وضع اقتصادي متأزم بعد تراجع مداخيل البترول.

أهداف الدراسة

- تحديد دور رقمنة الاقتصاد في تعزيز التجارة الخارجية من خلال دراسة أثر الاقتصاد الرقمي على المنافسة، التمويل وحقوق الملكية.
- تحديد مدى جاهزية الجزائر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- تقييم وضع الجزائر بالنسبة لأداء تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الخارجية.
- بناء نموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية كأداة لترقية التجارة الخارجية بالجزائر.

منهجية الدراسة

من أجل دراسة إشكالية البحث، والاجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية بهدف تقديم وصف دقيق لمتغيرات الدراسة وتحليل علاقاتها الترابطية، ويظهر هذا من خلال تقديم كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية من مفاهيمها ونظرياتها وسياساتها، بالإضافة الى كافة المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الرقمي ومن أبرز تطبيقاته المعززة للتجارة الخارجية إلى مؤشرات قياسه وأهم متطلباته وتحدياته، واعتمدنا على هذا المنهج أيضا في تحديد مدى رقمنة الاقتصاد الجزائري للمجالات الداعمة للتجارة الخارجية وتحديات وافاق تطبيقها.

اما الجانب التطبيقي فتم بناء نموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية بغرض إضفاء طابع الجودة على الخدمة الجمركية وماله دور في ترقية التجارة الخارجية.

الدراسات السابقة

اعتمدت الإشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية، ويمكن ان نوردها على الشكل التالي:

دراسة خالد بن ساسي: واقع التجارة الالكترونية والامداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، الجزائر، 2017.

تناولت هذه الدراسة واقع التجارة الالكترونية والخدمات اللوجستية في الجزائر من خلال التطرق الى القوانين الأساسية المنظمة لسوق البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر وكذا مشروع الجزائر الالكترونية، والبنية التحتية الرقمية المتعلقة بأسواق الاتصالات والانترنت والتجهيزات التابعة لها، كما عرج الباحث الى مجهودات الجزائر من اجل تشجيع الاقتصاد الرقمي كالإدارة والتكتلات وخلق مؤسسات رقمية. مع إعطاء امثلة حية عن بعض المتاجر الالكترونية الأكثر شيوعا بالجزائر. وتتمثل نتائج الدراسة في اعطاء نظرة توضح اهم مجالات الرقمنة والصعوبات التي تواجه الجزائر بها.

دراسة حلسي عبد القادر: تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016-2017.

استهدفت الدراسة أحد اهم المواضيع المتعلقة بتطوير وعصرنة الإدارة الجمركية باعتبارها ضرورية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، كما تم التطرق الى اهمية الرقابة على المعاملات وقدرة الاهتمام بالضرائب الجمركية التي تعد ضرورة حتمية لتزايد الأنشطة المالية التي تقوم بها الدولة، وتتمثل أهم النتائج التي توصل اليها بالدراسة في توضيح أهم متطلبات الرقمنة وأثرها في عملية التسهيل التجاري للمتعاملين الاقتصاديين.

دراسة مخفي امين واخرون: التحول الرقمي المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/11/12.

تناولت الورقة البحثية في البداية مدخل عام حول الاقتصاد الرقمي والفوائد التي يمكن أن نجنيها منه، كما تم التطرق الى التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل إرساء جهودها لرقمنة الاقتصاد وتحسين قدرة الأداء للمؤسسات، وعرج الى ضرورة التسلح بكافة أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة

التغيرات الجديدة الحاصلة على الصعيد العالمي. وتكمن أهم النتائج بتقديمها صورة جلية عن الاقتصاد الرقمي واهم الصعوبات التي تواجهها الجزائر بمجال رقمنة مؤسساتها.

Etude Mohammed djelti : apport des tic et d'internat dans le développement des entreprise algériennes étude de cas, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat, faculté des sciences économiques commerciales et des sciences de gestion, université d'oran2, 2015/2016.

اهتمت الدراسة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وواقع تطبيقها بالجزائر، بغرض اللحاق بالتطورات العالمية الحاصلة بمجال الرقمنة، كما تطرق الى مدى مساهمتها في تطوير الاعمال ودعم قدرة الشركات على مواجهة الانفتاح الاقتصادي بتعزيز القدرة التنافسية. وتكمن اهم نتائج الدراسة في تحديد واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر وانعكاساتها على تنمية الاقتصاد.

وتختلف دراستنا على كل الدراسات السابقة انها تركز على أثر رقمنة الاقتصاد على التجارة الخارجية من جهة، زيادة على محاولة بناء برنامج الكتروني لرقمنة الرسوم الجمركية وما له أثر على تسهيل عملية الجمركة من جهة اخرى.

تقسيمات الدراسة

قصد تغطية الموضوع ارتأينا أن نقسم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول الذي يحوي ثلاث مباحث، ومن خلاله تم التطرق الى عموميات حول التجارة الخارجية من مفاهيم وأهمية إضافة الى نظرياتها وسياساتها.

أما الفصل الثاني يضم أربع مباحث، يمكن من خلالها التعرف على الاقتصاد الرقمي ومعرفة أهم خصائصه، واهم متطلباته وتطبيقاته ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، كما حاولنا ان نحصر اهم مؤشرات قياسه وتحدياته إضافة الى تجارب ناجحة في ترقية التجارة الخارجية وانعكاسها على الجزائر. مع تحديد علاقة الرقمنة بتعزيز التجارة الخارجية.

وبالفصل الثالث فتطرقنا الى واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر وذلك من خلال ثلاث مباحث، اذ تم التعرف على التجارة الخارجية بالجزائر أولا ومن ثم ابراز مدى رقمنة الاقتصاد الجزائري ودوره في ترقيها، وأخيرا اهم التحديات التي تواجهها الجزائر بمجال الرقمنة، اما بالجانب التطبيقي تم بناء نموذج (برنامج الكتروني) متعلق برقمنة الرسوم الجمركية لدعم قطاع الجمارك لتقديمه خدمات مبتكرة لتسيير الإجراءات وماله دور في تعزيز التجارة الخارجية.

صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ان الاقتصاد الرقمي اقتصاد جديد المعالم مما تعددت مؤشرات قياسه واختلفت من جهة لأخرى، كما ان انعدام الدراسات التي تربط بين الاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية بشكل كامل وما يتعلق بالجزائر على وجه التحديد يخلق نقص المراجع خاصة الحديثة، وصعوبة جمع البيانات والاحصائيات كونها قديمة وغير دقيقة، مما تطلب مني البحث بمجال الرقمنة عن كل تطبيق على حدى وتركيبه بشكل منهجي مع البقية لتحديد أثر الرقمنة على التجارة الخارجية.

الفصل الأول:

التجارة الخارجية في الأدبيات الاقتصادية

مقدمة الفصل

مهما اختلفت النظم الاقتصادية لدول العالم وتفاوتت وتباينت درجات تقدمها الاقتصادي، اذ يتحتم عليها التعامل مع العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية تعد الرائد الفعال في ترقية وازدهار الدول، وبحسب المفكرين التجاريين الكلاسيك، النيو كلاسيك والحديثيين فإن الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتطبيق سياسات التجارة الخارجية التي تعمل على تنظيم المعاملات التجارية، جعل من التجارة الخارجية قطاعا اساسيا يحتل دور حيوي وداعم للنشاط الاقتصادي ليشكل بذلك نسبة كبيرة من الناتج الوطني الاجمالي للدول.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي:

- **المبحث الاول: عموميات حول التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.**

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد بحيث تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية التي تتم ما بين الدولة والعالم الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية حسب وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين وتتفق مجملها في أنها:

المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات، منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة. [1]

وتعرف كذلك: عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنتظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. [2]

كما يمكن تعريفها بأنها: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركاتها بين مختلف هذه الدول. [3]

وتكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تعتبر مؤشر على القدرة الإنتاجية التنافسية للدولة، بالإضافة إلى القدرة على توفير العملات الأجنبية ولما لها تأثير على الميزان التجاري، وبالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية.
- توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- تحقيق الإشباع، وذلك من خلال الحصول على السلع والخدمات التي يصعب إنتاجها محليا وبأقل التكاليف. [4]
- تأمين احتياجات الدول من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل التكنولوجيا، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني. [5]

---

[1]– جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن، 2010، ص 11.

[2]– عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص 9.

[3]– السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 8.

[4]– فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2011–2012، ص ص4–5.

[5]– حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص17–18.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية أساس تشارك دول العالم في مجموعة من العلاقات الاقتصادية المتنوعة، نسبة لفرض تأثيرها على الأسواق التجارية المحلية والعالمية، ودور التغيرات السعرية الخاصة بالتبادل التجاري الدولي في تعزيز فكرة التجارة بين الدول لتحقيق الأرباح المالية. ومن الممكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

– الظروف الطبيعية، يؤدي اختلاف البيئة الطبيعية إلى تخصص الدولة في الإنتاج، فبعض الدول تتميز ببيئة استخراجية مثل البترول، أو بيئة زراعية أي إنتاج سلع زراعية.

– التخصص الدولي، تخصص دول في إنتاج السلع على حسب التباين في توزيع الثروات الطبيعية، بالإضافة إلى نقص التكاليف للدولة المتخصصة مقارنة بالدولة غير المتخصصة، والاستفادة من الفارق.

– عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، أي دولة لا يمكنها تحقيق اكتفائها الذاتي نسبة إلى التفاوت في توزيع الثروات إما بالندرة أو الوفرة في عناصر الإنتاج.

– رفع مستوى المعيشة والحصول على الأرباح.

– تصريف الفائض من الإنتاج.

– اختلاف الميول والأذواق، تزداد أهميتها مع زيادة الدخل الفردي بالدولة وحسب اتجاهات وميول الأفراد.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا، من خلال توفر تكنولوجيا حديثة ناتجة عن الابتكار أو التجديد وعادة ما تكون بالدول المتقدمة، حيث تكون هذه التكنولوجيات غير متوفرة أو متاحة بالدول النامية والتي تعمل على استيرادها. [1]

– تفاوت أسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية، فيما يخص تكاليف عوامل الإنتاج فهي تعد دافعا للتجارة الخارجية وبالذات الدول التي تملك اقتصاديات الحجم التي تؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الحدية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج دون وفرة. [2]

---

[1]– زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2010–2011، ص ص 6–7.

[2]– فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970–2012)**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 الجزائر، 2013–2014، ص 3.

المطلب الثالث: اختلاف التجارة الداخلية عن الخارجية والعوامل المؤثرة بها

تعتبر التجارة الخارجية حصيلة عمليات التبادل الاقتصادي الدولي بمنطقة جغرافية واحدة تضم مجتمعا وتكوينا سياسيا واحدا، والتي اتسعت لتشمل المبادلات السلعية والخدمية وانتقال رؤوس الأموال فيما بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة. وعلى ذلك فان للتجارة الخارجية عوامل مؤثرة عليها وطبيعة خاصة بها تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة.

أولا: التجارة الخارجية ومدى اختلافها عن التجارة الداخلية

حيث تتمثل أهم الاختلافات فيما يلي:

- الطرق العلمية المتبعة في دراسة التجارة الخارجية.
- اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا.
- تباين واختلاف الوحدات السياسية بين الدول. [1]
- اختلاف العملات والنظم النقدية بين الدول.
- التفاضل والاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية.
- مدى قدرة عوامل الإنتاج على التنقل دوليا. [2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

- مستوى التنمية الاقتصادية، فالجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يحتم عليها وضع سياسة تقييدية على عكس اقتصاد متطور فهو يتسم بالمرونة في اختياره لسياسة تجارية.

- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي يعتمد على استيراد الخامات التي تحتاجها للصناعات وذلك للرقي بالاقتصاد أو على أساس الطلب الاستهلاكي، أما الاقتصاد العالمي يكون من خلال الطلب بالزيادة مثلا فهو من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا استهلاكها من جهة أخرى. [3]

---

[1]– شقيري نوري موسى واخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص ص17–18.

[2]–بلقلة ابراهيم، **آليات تنويع وتنمية صادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2008–2009، ص ص5–6.

[3]– حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012–2013، ص 12.

– سوء توزيع الموارد الطبيعية، تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز مناظر للتجارة الخارجية، مثلا دول تملك الفحم، البترول، أراضي خصبة بمعنى التخصص.

– العامل السياسي، يحدد الأفق المفتوحة أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

– نفقات النقل، انخفاض نفقات النقل تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية.

– الشركات متعددة الجنسيات، لاحتكارها العديد من أسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات، قد يكون لها تأثير على مستوى أسواق البلد الأم أو المضيفة. [1]

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس أهمية التجارة الخارجية باعتبارها مصدر مهم من مصادر ثروة الأمم.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

أولا– نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

تنسب أول محاولة لتفسير التجارة الدولية علميا إلى الاقتصادي **آدم سميث**، في كتابه "ثروة الأمم". اعتمد **آدم سميث** على مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، واعتبر أن التكلفة الحقيقية للإنتاج تقاس بمقدار العمل اللازم لإنتاج السلعة.

حيث يقول **آدم سميث** "إن تقسيم العمل الدولي يجبر البلد أن يختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفيض من حاجات البلدان الأخرى من السلع تتمتع في إنتاجها بنفس القيمة المطلقة"

ولكن السؤال الذي لم يعالجه **آدم سميث** علاجا علميا هو: كيف سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسيه، أي بمعنى آخر أن في حالة تميز إحدى الدول في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى.

حيث جاء **ريكاردو** ونظريته الشهيرة للإجابة عند هذا التساؤل. [2]

---

[1]–المرجع السابق، ص 13.

[2]– عربي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2013–2014، ص 7.

ثانيا– نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

عالج **دافيد ريكاردو** التجارة الخارجية من خلال النظرية المسماة بالميزة النسبية، فافترض أن تكلفة العمل هي مصدر قيمة التبادل الداخلي، واعتمد في توضيح نظريته على دولتين (البرتغال وانجلترا) وسلعتين (المنسوجات والنبيذ). [1]

يشترط لصحة هذه النظرية سيادة المنافسة التامة وقانون ثبات الغلة مع الحجم، حيث لا تتجه تكلفة العمل الخاصة بإنتاج كل سلعة نحو الارتفاع أو الانخفاض مهما تغير الإنتاج، وعدم وجود تكاليف نقل شرط حرية تنقل العمل داخل الدولة وليس الدولتين. [2]

فالدولة يمكن أن تستفيد من تصدير السلعة التي تنخفض كلفتها النسبية في انتاجها، والحصول مقابل ذلك على قدر أكبر من السلعة الأخرى من الدولة الأخرى التي تنخفض نسبة كلفتها لديها، وبناء على ذلك تنشأ تجارة خارجية.

وتتمتع كل دولة بالحصول على قدر أكبر من السلع مما لو قامت هي بنفسها بإنتاجها.

فحسب **ريكاردو** ومن خلال نظريته للميزة النسبية، ضرورة التخصص لتحقيق المكاسب من التجارة الخارجية حيث أنه لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص.

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها:

– إهمال الاعتبارات الديناميكية (تغير أذواق المستهلكين، تغير عرض عوامل الإنتاج وهياكل الصناعات والاختراعات الجديدة).

– إهمال تكاليف النقل وافتراض أن العمل يمثل التكلفة الحقيقة للإنتاج وفي جميع الأوقات.

– احتمال تغير قانون الإنتاج إلى تناقص أو تزايد الغلة مع الحجم، كلما زاد الإنتاج من شأنه أن يقلل من أهمية الميزة النسبية التي تدفع إلى التوسع، الأمر الذي قد يخفض من التبادل. [3]

---

[1]– أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، الكويت، مارس 2009، ص 3.

[2]–شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3]– احمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 4.

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية

أولا: نظرية هكشر وأولين

تعد نظرية هكشر وأولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية، بتوضيحها أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة.

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات في تحليلها للمبادلات التجارية الدولية اساسها:

- وجود سلعتين ودولتين وعناصر الإنتاج: العمال، رأس المال، الأرض والتنظيم.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج محليا وعدم قدرتها على الانتقال دوليا.
- ترى النظرية أنه إذا كان تماثل الأذواق والتفضيلات بالنسبة للمستهلكين بين الدول، فإن نفقات إنتاج السلع يتوقف على ما توفره الطبيعة لهاتين الدولتين من عناصر في الإنتاج، وعلى ذلك فإن التبادل التجاري بين الدول يقوم على افتراض الندرة والوفرة في عناصر الإنتاج.
- تفترض هذه النظرية أيضا هناك اختلافات في التكنولوجيا والفن الإنتاجي بين الدول في عمليات إنتاج السلع، الأمر الذي يحدث تفاوتا في اختلاف الإنتاجية ومن ثم الحاجة إلى عملية التبادل التجاري بين الدولتين.

تفسر نظرية هكشر وأولين التجارة الدولية على أنها:

يتم التبادل التجاري بين الدول حسب الندرة والوفرة في عناصر الإنتاج، وتتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر إنتاج نادر نسبيا.

فعلى سبيل المثال:

تتميز استراليا بوفرة الأرض الزراعية وتتميز اليابان بوفرة المنتجات الصناعية فيمكن القول بأنه يمكن التبادل التجاري بين الدولتين من خلال تصدير أستراليا للمنتجات الزراعية لليابان، بينما تصدر اليابان المنتجات الصناعية لأستراليا.

وقد وجهت عدة انتقادات لنظرية هكشر وأولين وتتمثل في:

- صعوبة قياس الوفرة النسبية والندرة النسبية لعوامل الإنتاج.
- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عوامل الإنتاج على المستوى الدولي.
- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة.
- ما تفسير دول متخصصة في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج عنصر الإنتاج غير متوفر لديها نسبيا، إنجلترا في النسيج مثلا. [1]

[1]- عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

ثانيا-اختبار لغز ليونتيف لنظرية هكشر وأولين

كل نموذج اقتصادي عليه أن يجتاز الاختبارات التجريبية بنجاح قبل أن يحول إلى نظرية اقتصادية، وكلما كانت الاختبارات متعددة كلما دل ذلك على اقتراب النظرية من الواقع.

وفي هذا السياق عمد بعض الاقتصاديين إلى اختبار نظرية هكشر وأولين اختبارا علميا بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة، ومن أشهر الاختبارات التي أجريت على هذه النظرية ما قام به الاقتصادي المعروف "**فاسلي ليونتيف**".

حيث كان الاعتقاد السائد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة في عنصر العمل، وعليه حسب نظرية هكشر أولين تصدر السلع كثيف رأس المال واستيراد السلع كثيف العمل.

حيث استخدم جداول المدخلات والمخرجات الخاصة بالتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 1947، إذ تحتوي على بيانات مفصلة عن كميات العمل ورأس المال اللازم لإنتاج السلع المعدة للتصدير وبدائل الواردات الأمريكية نظرا لغياب بيانات عن الواردات. [1]

الجدول رقم (1): صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الامريكية

	الصادرات	الواردات	
رأس المال	2.55 دولار	3.9 دولار	القيمة بألف دولار
عنصر العمل	182	170	عدد العمال
نسبة رأس المال/العمل في السنة	14 دولار	18 دولار	القيد بألف دولار لكل عامل

المصدر: ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، مصر، 2010، ص 16.

الادعاء الأول: أن سنة 1948 متحيزة بسبب أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت تساوي 3 أضعاف إنتاجية العمال الأجانب.

ولكنه ادعاء غير مقبول، لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي تساوي 3 أضعاف إنتاجية العمال الأجانب، فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا تكون 3 أضعاف إنتاجية رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة لرأس المال.

الادعاء الثاني: إذ يقول إن أذواق المستهلك الأمريكي تميل لشراء السلع كثيفة رأس المال، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها النسبية في السوق الأمريكي وتخفيض الميزة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه السلع وجعلها تصدر سلعا كثيفة العمل. [2]

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 101-103.

[2]- ريم ثوامرية، خروف منير، **الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)**، دار نور للنشر، المانيا، 2017، ص 74.

وأيضا ادعاء غير مقبول، وتم الرد عليه بسبب تماثل الأذواق في الدول المجاورة.

وقد قام بإعادة التجربة مرة أخرى ووصل إلى نفس النتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وذلك راجع مما لا شك لاعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات، إضافة إلى عدم أخذ بالحسبان عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم الذي كان يجب إضافته إلى رأس المال المادي. [1]

المطلب الثالث: النظرية الحديثة

اولا: نظرية الفجوة التكنولوجية

يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي **بوسنار**، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية، حيث تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية مكتسبة أدت الى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين هما: وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم واكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

وبما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساوي من التكنولوجيا لذلك يظهر بما يسمى بالفجوات التكنولوجية، حيث ترتكز التكنولوجيا لدى عدد قليل من الدول، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدما في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات تكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول أكثر تخلفا في عملية التنمية [2]، حيث تم إطلاق عليها الفجوة التكنولوجية والشكل التالي يبين هذه الفجوة:

---

[1]–المرجع السابق، ص75.

[2]– فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012–2013، ص 44.

الشكل رقم (1): تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية

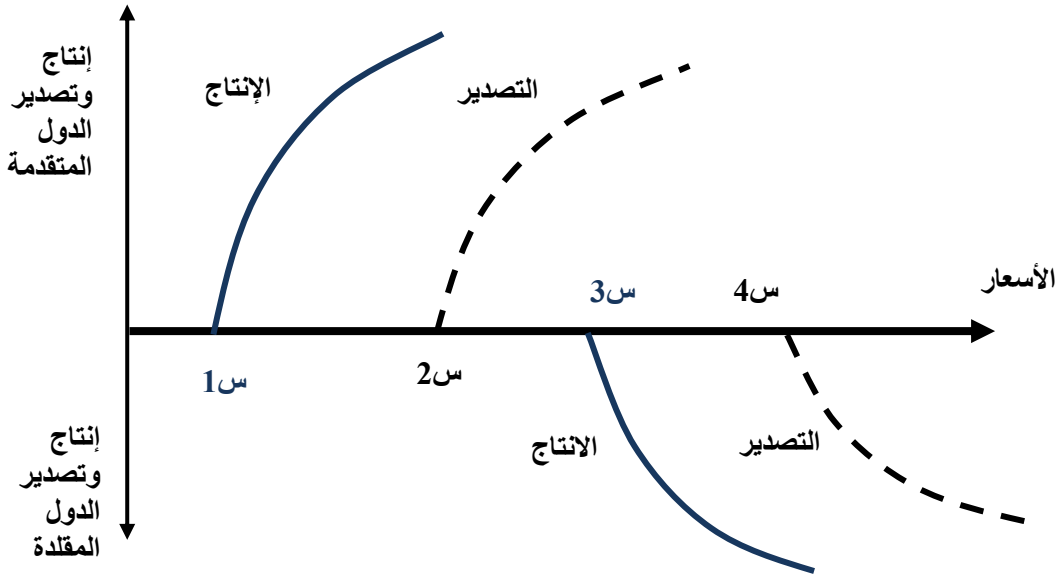

المصدر: فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013، ص 44.

من خلال الشكل السابق الذي يوضح الإنتاج والتصدير بين نوعين من الدول نلاحظ أن هناك فجوتين مختلفتين هما:

فجوة الطلب: هي الفترة التي تمتد من انتاج المنتج الجديد بالدولة صاحبة الاختراع عند س1، وبداية تصديره لها عند س2.

فجوة التقليد: وهي الفترة التي تمتد من انتاج المنتج الجديد في الدولة صاحبة الاختراع (الدول المتقدمة) س1، وبداية انتاجه في الدول المقلدة (النامية) س3.

الفجوة التكنولوجية: هي دالة الزمن المحصور بين فجوة الطلب (س1، س2) وفجوة التقليد (س1، س3).

ويمكن القول أن النموذج الذي عرضه بوسنر للفجوة التكنولوجية أظهر بعض القصور والمتمثل في عدم تمكنه من الإجابة على سؤالين هما: لماذا ظهرت التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما دون غيرها؟ وما طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ بمزاياها النسبية المكتسبة في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا؟

فإجابة على السؤال الأول تكمن في معرفة السياسة المتبعة من طرف المنتجين من خلال البحث والتطوير في أساليب الإنتاج. [1]

[1]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر التوزيع، الأردن، 2001، ص45-46.

أما السؤال الثاني فالإجابة عليه تكمن في نموذج دورة حياة المنتج الذي سد الثغرة التي وقعت فيها النظرية.

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

يرجع هذا النموذج للاقتصادي **فرنون** في حين يعتبر امتداد لنظرية بوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، الا ان هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي الى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دور دورة حياة المنتوج الجديد في قيام التجارة الخارجية.

تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة وفقا لعدة مراحل. وقسم فرنون هذه المراحل الى أربعة مراحل هي [1]:

1- مرحلة الانطلاق: ينتج المنتوج بهذه المرحلة من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة نسبة لتطلبه الكثافة التكنولوجية ويد عاملة عالية المهارة، لذا فان أسعار المنتوج الجديد تكون مرتفعة والطلب غير كبير مما يجعل تصديره الى الخارج محدودا جدا.

2- مرحلة النمو: في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ومن ثم انتاجه بصفة متزايدة، وتنخفض تكاليف انتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه محليا ودوليا، الامر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا.

3- مرحلة النضج: بهذه المرحلة يصبح المنتوج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فالمنافسة تكون سعرية، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم الكبير، وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها وبذلك ارتفاع متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

4- مرحلة الانحدار: في هذه المرحلة يكون المنتوج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تصبح الدول النامية مصدرة المنتوج للدول المبتكرة والمقلدة، في حين تسعى هذه الدول إلى ابتكار منتوج جديد أو إدخال تعديلات على المنتجات المقلدة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل كل المنتجات تمر بهذه المراحل، والجواب كلا لأن الدولة تستطيع أن تحتكر إنتاج هذه السلعة لأن لديها براءة اختراع في إنتاجها، أو قد تقوم الدولة الأم بفتح فروع لها في دول العالم بدلا من السماح لهم بإنتاجها محليا.

---

[1]-المرجع السابق، ص 48.

مع أن هناك بعض القيود التي تمنع انتقال صناعة هذه السلعة إلى الدول الأخرى، وهو تمتع الدولة الأم بميزة انخفاض التكاليف بسبب اقتصاديات الحجم الكبير لديها أو بسبب حاجة المشروع إلى رأس مال ضخم جدا بحيث يصعب على الدول الأخرى إقامة هذا المشروع.

كما أن الدولة الأم تستطيع إدخال تحسينات وتعديلات على السلعة بحيث تبقى دائما تتمتع بميزة تنافسية. [1]

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فان الإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة، إما فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول. [2]

كما تعتبر السياسة التجارية مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تضعها أجهزة الدولة الرسمية لتنظيم نشاط التجارة الخارجية وفقا لسياسة الدولة الاقتصادية، حيث تختلف هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى على حسب ظروفها وأوضاعها وإمكانياتها واحتياجاتها ودرجة تطويرها وطبيعة نظامها والهدف الذي تريد تحقيقه من إتباع سياسة تجارية معينة.

أو هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة، وتعرف أيضا أنها وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات. [3]

بطريقة أخرى يمكن القول انها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق.

---

[1]– المرجع السابق، ص ص49–50.

[2]– السيد محمد احمد السريتي، أحمد الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، دار فاروق للنشر، السعودية، 2017، ص 121.

[3]– فليح حسن خلق، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001، ص 129.

ولهذه السياسة أهداف محددة، تختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة، ويمكن إجمال أهداف السياسية التجارية فيما يلي [1]:

الأهداف الاقتصادية

– تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

– تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

– زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

– حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة، حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

الأهداف الاجتماعية

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

– إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

الأهداف الاستراتيجية

– المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

– العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج لمصادر الطاقة كالبترول.

[1]– زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المطلب الثاني: سياسة حماية التجارة الخارجية

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية. [1]

أولا: حجج سياسة حماية التجارة الخارجية

حيث يعتمد أنصار هذه السياسة على مجموعة من الحجج ومن بينها:

1- حماية الصناعات الناشئة

وتذهب هذه الحجة إلى أن الصناعات الناشئة بحاجة إلى حماية تدعمها إلى الحد الذي تستطيع عنده مواجهة المنافسة الأجنبية القوية وإلى أن يمكنها من الاستفادة من وفرات الحجم، فالحماية المثلى للصناعة والسوق تتم من خلال تحديد تعريفة جمركية لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية.

2- تحقيق الدفاع والأمن القومي

وتتضمن الصناعة المراد حمايتها ضرورة الدفاع الوطني، وألا تكون قادرة على الازدهار الا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة وأقل تكلفة. كما قد تلجأ الدولة إلي حماية أنواع معينة من صناعاتها مثل صناعة الأسلحة لأغراض الأمن القومي والدفاع الوطني.

3- الحماية كمصدر من مصادر إيرادات الدولة

قد يكون ذلك حقيقيا إذا ما كانت الزيادة في الرسوم الجمركية ناتجة من زيادة النشاط التجاري من تصدير واستيراد، أما إذا كانت الزيادة في الرسوم الجمركية بقصد زيادة إيرادات الدولة فإن ذلك من شأنه أن يحدث نتائج عكسية تتمثل في تخفيض الواردات وبالتالي نقص حصيلة الضرائب الجمركية [2].

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2]- أميرة كمال الدين حسن، **مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في الفترة (1978-2002)**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط التنموي، كلية الدراسات العليا السودان، 2005، ص 40.

4- رفع مستوى التوظيف

يؤدي إتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيداً عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، كذلك الحماية تخلق أنواع جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة.

5- مواجهة سياسة الإغراق

تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح. وفى هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة، والذي يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلى وسعر البيع في السوق الأم. [1]

6- حجة تنويع الإنتاج

يتمسك أنصار الحماية بتنويع الإنتاج المحلي وتقوية بنية الاقتصاد الوطني، وعدم اقتصاره على التخصص في أنواع من الإنتاج، وذلك لأن التنوع في الإنتاج يعتبر ضمان من أخطار الأزمات الاقتصادية التي تزعزع مركز الدولة المالي.

7- حجة تحسين الميزان التجاري

فحسب هذه الحجة يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى خفض الواردات من السلع، وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فهذا يؤدي الى تحسين الميزان التجاري، مع العلم أن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات، وبالتالي فإن تقليل الواردات يخفض من العجز في الميزان التجاري أو يصبح العجز فائضا.

8- حجة تحسين معدل التبادل التجاري

يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الرسوم الجمركية على وارداتها، وذلك بأن عبء هذه الرسوم يقع على المصدر الأجنبي، لأنه سيضطر إلى خفض أسعار صادراته إلى الدولة المستوردة، وبهذا تحصل الدولة على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات، مما يعني تحسن في معدل التبادل التجاري [2].

---

[1]- السيد محمد احمد السريتي، أحمد الخضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2]- خروف منير، **المالية والتجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015، ص 24.

ثانيا: أهم أساليب تنظيم التجارة الخارجية

1- الرسوم الجمركية

تعتبر هذه الأداة الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويقصد بها الضريبة المفروضة من طرف الدولة على البضائع في حالة استيرادها او تصديرها بموجب القانون التعريفي ووفق شروط التشريع الجمركي. وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات أما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة، بهدف المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية بالأسواق الأجنبية، أو حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها للأسواق الأجنبية. حيث تنقسم الرسوم الجمركية إلى:

1-1- من حيث كيفية تحديد سعر الضريبة الجمركية

الرسوم القيمية: وهي نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، وتتصف بأنها لا توفر حماية لإيرادات الدولة في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة مع صعوبة إدارتها بسبب الحاجة الى تقييم السلع المستوردة.

الرسوم النوعية: وتفرض هذه الضريبة على أساس نوع السلعة المفروض عليها الضريبة، في شكل مقدار ثابت ومحدد من النقود على كل وحدة من السلعة.

الرسوم المركبة: الضريبة المركبة تجمع بين الضريبة القيمية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة الى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة.

1-2- من حيث الغرض من فرض الضريبة

الرسوم المالية: والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد أو دخل لخزينة الدولة.

الرسوم الحمائية: والتي تهدف لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

1-3- من حيث حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية

التعريفة المستقلة: والتي تنشأ عن إرادة تشريعية للدولة.

التعريفة الاتفاقية: والتي تكون بموجب اتفاق الدولة مع دول أخرى.

2- الإعانات

يقصد بالإعانات أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع او صناعة معينة عن التكاليف التي كان من المتوقع ان تحقق نفس الكمية من المنتجات في ظل غياب مثل هذا الإجراء، وقد تأخذ الإعانات شكل إعانة مباشرة يحصل عليها [1]

---

[1]- حفاف وليد، **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009، ص ص10-16.

المشتري أو أنها إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي، كما تكون الإعانات قيمية أي على شكل نسبة معينة من السعر، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة.

3- تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل نقص في سعر الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقدره الدولة، ويترتب عن هذه العملية تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة مقومة بالعملة المحلية، وتنخفض الأسعار المحلية المقومة بالعملة الأجنبية [1].

4- نظام الحصص

يتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. وتعد الحصص قيداً كمياً على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلاً من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية. وتتميز الرسوم الجمركية على نظام الحصص باتسامها بالشفافية من حيث مقدار الحماية. أما في ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج أو زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة.

5- نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها. والرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات.

6- الإجراءات الإدارية

تتمثل في الإجراءات التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية الأسواق الوطنية، ومن بين أهم هذه الإجراءات فرض السلطات لنفقات جمركية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، خلق تعقيدات في تطبيق التعريفة الجمركية، فرض رسوم على عملية التفتيش...، وقد تكون تلك الإجراءات أشد تأثيرا على المبادلات التجارية من التدابير الجمركية الأخرى. [2]

---

[1]- المرجع السابق، ص ص16-32.

[2]- السيد محمد احمد السريتي، أحمد الخضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

7- المعايير البيئية

تدور المعايير الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنقاء، المتعلقة بالاشتراطات البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية لكي يحصل على ميزة الدخول إلى الأسواق الأجنبية، والهدف منها حماية إما صحة الإنسان أو الحيوان والنبات أو عناصر النظام البيئي. [1]

المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية

يقصد بها عدم تدخل الدولة في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة. [2]

كما تعرف بأنها قيام التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية أي على أساس الميزات أو الكفاءات. [3]

أولا: حجج سياسة تحرير التجارة الخارجية

يعتمد أنصار مبدأ تحرير التبادل التجاري من القيود لتأييد وجهة نظرهم على مجموعة من الحجج أهمها:

1- التخصص والتقسيم الدولي للعمل

تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها بها ميزة نسبية، وبدوره يؤدي لكفاءة استغلال موارد الدولة واستيراد السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا [4].

---

[1]- حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]- فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3]- هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 365.

[4]- شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي 'المنظمة العالمية للتجارة'**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2011-2012، ص 42.

2- تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي

في ظل التنافس الدولي تسعى كل دولة إلى تطوير إنتاجها وإدخال تحسينات عليه من خلال الابتكارات وتحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني والتكنولوجي، فالمنافسة تجبر المنتجين المحليين الغير اكفاء على الانسحاب من الأسواق وتحفيز المنتجين الآخرين على اعتماد أساليب تطوير المنتجات نحو التقدم الفني والتكنولوجي لتصبح قادرة على المنافسة.

3- الحد من نشوء الاحتكارات

ان حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية او على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني لا يقوم إلا في ظل الحماية. [1]

4- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية

تؤدي الحرية إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلك هذه الزيادة.

5- الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج

ان حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، خاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يأتي إلا بالحرية التجارية. [2]

ثانيا: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية

تنتهج معظم دول العالم اليوم سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع او الخدمات حيث نجد أن معظم الاتفاقيات التجارية تسعى الى إزالة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول. وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

---

[1]- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013، ص ص135-136.

[2]- فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1- التكامل الاقتصادي ويأخذ عدة أشكال تتمثل أهمها فيما يلي [1]:

1-1- منطقة التفضيل الجمركي

تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، أي اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم فيما بينها لتسهيل تجارتها الخارجية، مع حق كل دولة في تحديد نمط سياستها التجارية.

1-2- منطقة التجارة الحرة

هي اتفاق مجموعة دول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية اتجاه الدول الغير أعضاء.

1-3- الاتحادات الجمركية

يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية في إقليم جمركي موحد، وتنسيق سياستها التجارية بتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي.

1-4- السوق المشتركة

تتفق الدول الأعضاء على إزالة القيود المفروضة على التجارة فيما بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال كالسوق الأوروبية المشتركة.

1-5- الاتحادات الاقتصادية

يتمثل في تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بإقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية وذلك لتوحيد وحدة اقتصادية.

2- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي

تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الدولي، لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

3- التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية

الهدف الأساسي من انشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي للإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، هدفه حرية التجارة الخارجية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية. ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة الى أخرى.

---

[1]- شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

خاتمة الفصل

على ضوء مما سبق نستنتج ان للتجارة الخارجية اهمية على المستوى الاقتصادي للدول، فامتلاك هذه الاخيرة للإمكانيات البشرية، الوسائل التكنولوجية، اللوائح التشريعية، والقدرات المالية يمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة لتعزيز تجارتها الخارجية.

كما تمنح التجارة الخارجية للدول تفعيل القدرة التسويقية بفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها وتوسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام، وما لذلك كله من انعكاس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من اثار على الميزان التجاري.

في حين يلعب الاقتصاد الرقمي دورا في تكثيف العلاقات التجارية ليصبح العالم بمثابة سوق واحدة يتم التعامل فيها بحرية وبدون قيود وهذا ما سيتم التطرق له بالفصل الموالي.

الفصل الثاني:

ماهية الاقتصاد الرقمي

– دوره وتجارب رائدة بالرقمنة

لتعزيز التجارة الخارجية–

مقدمة الفصل

أمام موجة التحولات العميقة التي أرست مفاهيم وتوقعات أكثر شمولية في جميع الميادين خاصة الاقتصادية منها، ونتيجة المرور السريع الى الفضاء اللامادي، لم تعد الحاجة لتكثيف التجارة الخارجية بتحقيق المنافسة المرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضآلة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي من قبل الدول، وكنتيجة هذه التطورات ظهر الاقتصاد الرقمي مما توسعت دائرة حجم المعاملات الاقتصادية بين الدول وأضحى العالم في سوق الكترونية تنافسية واسعة.

وباعتبار الأنترنت من بين أهم تقنيات الاتصال الحديثة، ساهمت في تعزيز تنامي تطبيقات لم تكن معروفة سابقا كالأعمال الالكترونية، التجارة الالكترونية، البنوك الإلكترونية وغيرها..، كما انها وفرت فرصا لتقليص الفجوة الاقتصادية خاصة بمجال التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة سريعة التطور والدول التي لا تزال تعاني من التخلف والتبعية، برقمنة المجالات التي تعزز تجارتها الخارجية واللحاق بركب الدول المتقدمة، ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا لسرعة التطورات من جهة والتغلب على تحدياتها من قبل الدول من جهة أخرى، وسيتم استعراض تجارب لبعض تطبيقات الاقتصاد الرقمي لكل من دولة هولندا، الصين، الامارات العربية المتحدة، ومدى إمكانية الاستفادة منها لرقمنة الاقتصاد الجزائري وبالتالي دعم التجارة الخارجية وتعزيزها بتحديد أثر الرقمنة عليها.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى أربع مباحث كالاتي:

- **المبحث الاول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي.**
- **المبحث الثاني: أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي.**
- **المبحث الثالث: مؤشرات وتحديات الاقتصاد الرقمي.**
- **المبحث الرابع: تجارب دولية لتطبيقات الرقمنة الداعمة للتجارة الخارجية.**

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي

الغزو التكنولوجي الهائل للمعلومات والاتصال ادى الى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها منها الاقتصادية، فقامت بتغيير أساليب ووسائل تنفيذ الانشطة الاقتصادية، ونتج عنه نوعا جديدا من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي، فهذا الاخير كفيل بتغيير وتحقيق احداث جديدة تؤثر ايجابا على المصالح الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

يعرف الدكتور جعفر حسن جاسم الاقتصاد الرقمي بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية 'الانترنت' وتوافر المعلومات السريعة والهواتف النقالة ومدى التبادل الرقمي للمعلومات". [1]

كما يعرفه فريد النجار على أنه "التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والدولي من جهة أخرى". [2]

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي الشيء المستخدم للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الواب وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أي المعاملات الرقمية، الزبائن الرقميين، الشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية.

وتتمثل أهم خصائص الاقتصاد الرقمي فيما يلي:

يتسم الاقتصاد الرقمي بجملة من الخصائص ومن أهمها:

– سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات، حيث يعتمد نجاح نمط الاقتصاد الرقمي على قدرة المؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة.

– المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي، يستمد الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل والبرمجيات، وتختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد، وتؤثر التكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وتحسن المركز التنافسي. [3]

---

[1]– جعفر حسن جاسم، **الاقتصاد الرقمي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 23.

[2]– فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 25.

[3]– مخفي أمين وآخرون، **التحول الرقمي المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2017/11/12، ص 5.

– مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي، تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الداخلية والخارجية ومدى تأثيرها على أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل كرقمنة الصادرات. [1]

– سهولة الوصول لمصادر المعلومات لاتخاذ القرارات، وإمكانية التحكم بالاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات الاقتصادية ولنجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة. [2]

المطلب الثاني: أهمية وعناصر الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي أهمية لاندماج الدولة بالاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة الدولية، خاصة بإلمام الدولة بالعناصر المكونة له بغية الوصول للأسواق العالمية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي. وسيتم التطرق من خلال المطلب الى أهمية وعناصر الاقتصاد الرقمي.

أولا: أهمية الاقتصاد الرقمي

يشكل الدور الذي تلعبه الرقمنة في الوسائل الاقتصادية عاملا رئيسيا في ظل القدرة الكاملة على تحقيق الاستفادة المثلى، إذ يمكن تبيين أهمية الاقتصاد الرقمي على النحو الآتي:

– تسهم تقنيات الاقتصاد الرقمي مباشرة في النمو بفضل مردودها الخاص على التجارة، فهذه التقنيات حررت الإبداع وسمحت بنشر المعرفة والتأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية.

– إسهامه في توليد فرص العمل في مجال التقنيات الالكترونية المتقدمة التي توفر باستمرار فرص عمل للرأس المال البشري.

– القدرة على تحقيق النمو في السوق المنافس من خلال الدور الذي يلعبه التسويق الالكتروني.

– ثقة أكبر للمستهلك، وخيارات واسعة عن طريق التبادل الإلكتروني مع فرض التجديد والإبداع الدائم على الشركات استجابة لاحتياجات المستهلك.

– يعد وسيلة متميزة للوصول للأسواق العالمية في وقت واحد بأقل النفقات.

– يساهم الاقتصاد الرقمي في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير وإصدار القرارات الإدارية وتخفيض التكاليف مع زيادة الربحية. [3]

---

[1]– المرجع السابق، ص 6.

[2]– بولصباع رياض، **التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر واليمن**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، 2012–2013، ص 56.

[3]– عبد اللطيف شهاب أحمد، وسام قاسم لفتة، **الاقتصاد الرقمي وأثره في تطوير صناعة السياحة دراسة تطبيقية لشركات السفر والسياحة داخل مدينة بغداد**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 118، العراق، 2019، ص 323.

ثانيا: عناصر الاقتصاد الرقمي

يجمع الاقتصاد الرقمي بين عناصر ذو علاقات تشابكية للمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي، مما شكل ضغط على اقتصاديات الدول المتنافسة، وهنا يبرز دور الدولة في دعم الباحثين ومؤسسات البحث والتطوير لتحسين الاقتصاد محليا ودوليا، من خلال الإلمام بالعناصر المتفاعلة مع بعضها والمتمثل في [1]:

1- المنتجات الرقمية

هي الصفة الأساسية المميزة للاقتصاد الرقمي ولا تستهدف البرامج الإلكترونية والموسيقى والفيديو فقط بل تتعداه لتشمل الكتب والجرائد الرقمية والخدمات الرقمية، وما يميز المنتجات الرقمية هو مرونتها حسب حاجة الزبائن إضافة إلى تكلفتها الحدية صفر مما تحقق أرباح كبيرة.

2- المستهلكون

يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين، فكل من يدخل على الشبكة العنكبوتية يعد زبون محتمل مع قدرته على البحث والاختبار وحتى المساومة لوجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروفة مع حرية الاختيار.

3- البائعون

وهم كل مؤسسة أو منظمة تعرض منتجاتها على الانترنت كما أن الترويج والإعلان يتم إلكترونيا خاصة للسلع الافتراضية مثل أمازون دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو (Yahoo) وأن السوق الافتراضي يمتاز بحرية الدخول والخروج إليه بسبب تخطي كافة العوائق.

4- المنظمات المسؤولة عن الهياكل القاعدية

تتمثل بالمنظمات والجهات المسؤولة عن توفير البرامج وشبكات الاتصال والهيئات الاستشارية لضمان حسن سير العملية بجودة وكفاءة عالية.

5- القوانين

أي سن القوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي من أجل تقليل الآثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض.

---

[1]– صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون، **تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة من (1999–2013)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 18، العراق، 2016، ص 186.

المطلب الثالث: الاقتصاد الرقمي ومدى اختلافه عن الاقتصاد التقليدي

هناك العديد من الخصائص التي شكلت جوهر الاقتصاد الرقمي وجعلته يتفوق على منافسه التقليدي، ويعتبر الاختلاف الاكثر وضوحا الية تسخير التكنولوجيا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
من ناحية السوق		
التطور الالكتروني	ثابت	متغير وسريع
تغيرات السوق	مستقر	ديناميكي
السيطرة	المنتج هو المسيطر	المستهلك هو المسيطر
حياة المنتجات	طويلة المدى	قصير المدى
المحرك الأساسي للاقتصاد	القوى الصناعية الكبرى	رجال الابتكار والإبداع
هدف المنافسة	محلي	عالمي
لعبة المنافسة	الحجم (الكبير يأكل الصغير)	السرعة (السريع يأكل البطيء)
من حيث قوة العمل		
الشكل التنظيمي	تدريجي	شبكي
المهارات	قياسية (التخصص)	مرنة ومتعددة (المعرفة الواسعة)
المتطلبات الثقافية	درجة من المهارة	التعلم المستمر
طبيعة التوظيف	مستقر	ديناميكي
النمو الاقتصادي		
الهدف	الربح وتوفير الوظائف	دخول السوق مع الاستمرارية والنمو مع أعلى دخل ممكن.
الوسائل	تخفيض التكاليف	الجودة العالية والابتكار.
محرك النمو	رأس المال المادي	رأس المال البشري، المعرفة والقدرات.
مصادر الميزة التنافسية	مصادر ثابتة	التكيف والتعلم الفردي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

– حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1 الجزائر، 2012–2013، ص 14.

– صراع كريمة، **واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2013–2014، ص ص34–35.

في حين يختلف كذلك بالعديد من النقاط يمكن تخليصها فيما يلي:

– يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة.

– لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الاقتصاد الرقمي، على خلاف عناصر الإنتاج في الاقتصاد التقليدي.

– إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة، تزداد معرفتها بالاستهلاك والممارسة والنشر، فيما أن الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد ندرة لأن الموارد تستنفذ بالاستهلاك.

– إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال...

– استخدام العاملين بالاقتصاد الرقمي للرموز والبرمجيات أكثر من الآلات وتكاليفها. [1]

المبحث الثاني: أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي

لعل من أبرز التطورات التي نشهدها في الآونة الأخيرة سيطرت الانترنت على كثير من مجالات الأعمال والحياة، إذ بات من الصعوبة إيجاد مجال لم تلجه الانترنت بصفة عامة، ولهذا برز الاقتصاد الرقمي من خلال تطبيق مجالاته من الإدارة، التجارة، الحكومة، وغيرها من التطبيقات.

المطلب الأول: مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي

إن تطور تقنيات المعلومات والاتصالات يتخذ شكل التقدم الخطي الصاعد، مما ينعكس على العديد من المجالات التجارية والغير تجارية شكلا ومضمونا، وفيما يلي سنتطرق إلى اهم مفاهيم مجالات الاقتصاد الرقمي، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- إخلاص باقر هاشم النجار، **الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق، 2007، ص 24.

الجدول رقم (3): مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي

تطبيقات الاقتصاد الرقمي	مفهومها
الإدارة الإلكترونية	وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة، اي إدارة بلا ورق إلا أنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية. كما أنها بلا مكان وبلا زمان حيث تعمل 24/7 وبلا تنظيمات جامدة بالاعتماد على عمال المعرفة.
الحكومة الإلكترونية	إنتاج المعلومات والخدمات الإلكترونية بشكل يحقق فعالية عالية في تقديمها للمجتمع، والسعي لتعزيز تبادل النشاط بين دوائرها ومؤسساتها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمارها واستغلال الفرص التي توفرها للمجتمع.
الأعمال الإلكترونية	نتاج علاقة الارتباط بين موارد نظم المعلومات التقليدية وقدرات الوصول السريع إلى شبكة الانترنت، بما في ذلك القدرة على ربط نظم الأعمال الجوهرية مع الأطراف المستفيدة مثل الموردين، العاملين.
التجارة الإلكترونية	أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال وسائط إلكترونية.
التسويق الإلكتروني	عملية الإنشاء والمحافظة على العلاقة مع العملاء من خلال أنشطة إلكترونية مباشرة، بهدف تسهيل تبادل الأفكار والمنتجات والخدمات التي تحقق أهداف الطرفين.
البنوك الإلكترونية	العمل المصرفي الذي تكون فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين البنك والعميل، من خلال برامج تمكنه للاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة المقدمة عن بعد على مدار 24 ساعة ومن اي مكان في العالم.
البورصة الإلكترونية	تبادل وتداول الأوراق المالية الإلكترونية من خلال شبكة الانترنت، ومقروءة على شاشة الكمبيوتر، ولكل سمسار موقع على الانترنت وتتم الصفقات مقابل رسم سمسرة أقل بكثير من عمولة السمسرة في البورصة التقليدية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

–محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص ص80–81.

–بن وارث حكيمة، **دور وأهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة مع الإشارة للعالم العربي**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2007–2008، ص 42.

–المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **التسويق الالكتروني**، مكتبة النور، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 7.

–فريد راغب النجار، **الاستثمار بالنظم الإلكتروني والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص 290.

المطلب الثاني: العلاقة بين مختلف تطبيقات الاقتصاد الرقمي

يرى بعض خبراء تكنولوجيا المعلومات أن الإدارة الإلكترونية هي باختصار الأعمال الإلكترونية، وأن الأعمال الإلكترونية ليست بالبعيد عن التجارة الإلكترونية.

هذا الرأي الوجيه يضع من ناحية أخرى الإدارة الإلكترونية في قالب الأعمال ويفصلها بصورة غير مباشرة عن مجال الحكومة الإلكترونية، فمصطلح الحكومة الإلكتروني جاء للدلالة على عمل الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العامة وبغض النظر عن نوع النشاط أو الخدمة المقدمة سواء كانت سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية، أما اهتمام الأعمال الإلكترونية هو تحويل المعلومات إلكترونيا بين المجالات الوظيفية للمنظمة وعملياتها الموجهة للبيئة الخارجية من أجل تعظيم المنافع المتزايدة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال[1]، وهي أوسع وأشمل من التجارة الإلكترونية فمن هذا المفهوم فهي جزء من الأعمال الإلكترونية المتعلقة بتعاقدات البيع والشراء للمنتجات والخدمات عبر استخدام شبكات الحاسب الآلي. [2]

وصارت الشركات الكبيرة والصغيرة تستخدم الابتكارات التكنولوجية لموجودات فعلية، خاصة بجانب الخدمات المصرفية والاستثمار والتسويق الإلكتروني، وصار التسويق الإلكتروني جزء مهم من التجارة الإلكترونية وأداة أكيدة لضمان الحصول على الميزة التنافسية، خاصة في ظل السوق الشاملة أو ما يعرف بالسوق الإلكترونية، والتي تتقابل فيها كافة الشركات والأفراد والمشترين والموردين بأنحاء العالم. [3]

وهكذا نرى أن الإدارة الإلكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة هي إطار يشمل كل من الحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والتي بنفسها تشكل علاقة الكل بالجزء والعام بالخاص بكل من التجارة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، البورصة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني [4]، ويظهر هذا التميز بوضوح في الشكل الموالي:

---

[1]–السعيد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص16.

[2]–أحمد يوسف، هاني سعيد عبده، **أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤوليات الاجتماعية في ظل الأعمال الإلكترونية على الأداء المالي دراسة ميدانية على عديد البنوك التجارية الأردنية**، المجلة العربية للعلوم الادارية، العراق، 2011، ص 21.

[3]– زاهد عبد الحميد السمرائي، **الريادة في البيع الإلكتروني وزيادة فعالية الأداء التسويقي لمنظمات الأعمال**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، العراق، 2013، ص 171.

[4]– السعيد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، مرجع سبق ذكره، ص17.

الشكل رقم (2): العلاقة بين تطبيقات الاقتصاد الرقمي

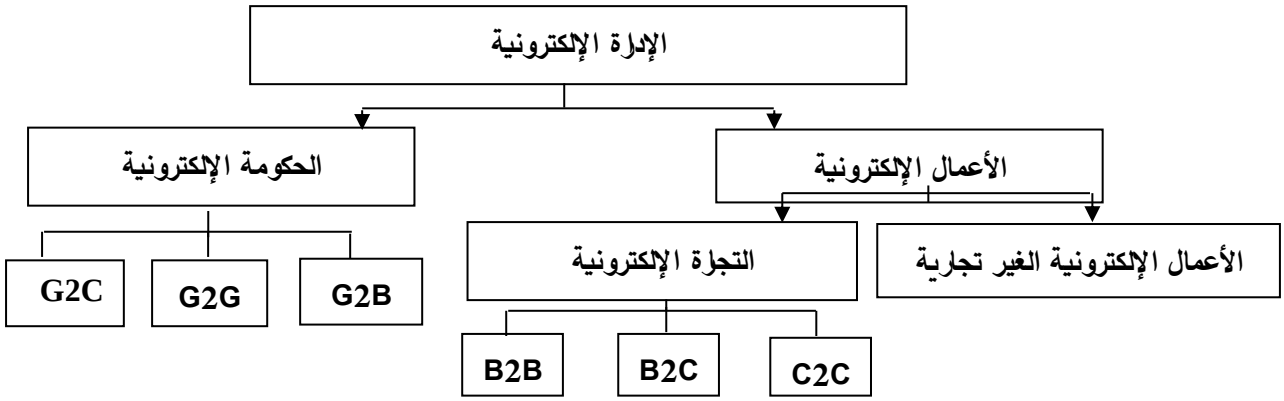

المصدر: السعيد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 18.

المطلب الثالث: آثار تطبيقات الاقتصاد الرقمي

تنفرد تطبيقات الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الآثار الناتجة عن استخداماتها، ويمكن إيجاز أبرز مزايا تطبيقات الاقتصاد الرقمي المتحصل عليها بالجدول التالية:

الجدول رقم (4): مزايا تطبيقات الاقتصاد الرقمي

مزايا تطبيقات الاقتصاد الرقمي
الإدارة الإلكترونية ➢ تخفيف حدة المشكلات بتعامل طالب الخدمة مع موظف محدود الخبرة أو غير معتدل المزاج. ➢ تهيئة فرص ميسرة لتقديم الخدمات. ➢ تخفيض عبء تكاليف الأوراق مع تحقيق المنفعة الزمنية والمكانية. ➢ المرونة وسرعة الاستجابة وفعالية أداء الأنشطة.
الحكومة الإلكترونية ➢ إتاحة فرص متكافئة لكافة المعنيين بخدماتها. ➢ مشاركة المواطنين في ابداء الرأي وتدارك النقائص على المستوى الوطني. ➢ انخفاض التكاليف الثابتة لشبكات المعلومات والخدمات على المدى البعيد بتوسيع قاعدة المستخدمين. ➢ الكفاءة والفعالية وسرعة الاستجابة للجوانب الإدارية. ➢ خلق فرص عمل بتوسيع الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الكمية والنوعية للمجتمع.

التجارة الإلكترونية ➢ توسيع نطاق السوق محليا ودوليا. ➢ تخفيض تكاليف الصفقات باختصار الدورة التجارية للأعمال. ➢ خيار عالمي وسرعة الاستجابة لاحتياجات المجتمعات. ➢ سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين. ➢ دعم التجارة الخارجية. ➢ دعم القطاعات التكنولوجية والتوظيف.
التسويق الإلكتروني ➢ خط بين المنتجات والعملاء. ➢ قلة القيود على شبكة الإنترنت. ➢ المرونة والقدرة على التغيير خاصة بتقليل نسبة الأخطاء. ➢ سرعة الاستجابة وكسب ثقة الأفراد في المعلومات. ➢ مصدر ضخم لأنواع مختلفة من البحوث.
البنوك الإلكترونية ➢ تخفيض تكاليف تقديم الخدمات مقارنة بالبنوك القديمة. ➢ زيادة كفاءة وسرعة إنجاز الأعمال. ➢ تقديم الخدمات المصرفية كاملة من خلال الموقع المعلوماتي، الاتصالي والتبادلي.
الأعمال الإلكترونية ➢ قدرة منظمات الأعمال على إدارة علاقاتها بيئتها الخارجية باستخدام شبكة الإكسترانت والانترنت. ➢ تنظيم العلاقات المتشعبة في البيئة الداخلية لمنظمة الأعمال عبر شبكة الانترانت. ➢ التجاوب مع تحديات المنافسة واستشعار تغيرات السوق كخصائص الزبائن والمتعاملين.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

– محمد محمود الخالدي، **التكنولوجيا الإلكترونية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص20–21.

– مريم خالص حسين، **الحكومة الإلكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص 450.

– خديجة عبير، **دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا**، رسالة نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2013، ص ص43–45.

– أحمد يوسف، هاني سعيد عبده، **أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤوليات الاجتماعية في ظل الأعمال الإلكترونية على الأداء المالي دراسة ميدانية على عديد البنوك التجارية الأردنية**، المجلة العربية للعلوم الادارية، العراق، 2011 ، ص 21.

في حين قد تنعكس استخدامات الاقتصاد الرقمي سلبا خاصة في غياب المتطلبات اللازمة لتحقيقها والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (5): عيوب تطبيقات الاقتصاد الرقمي

عيوب تطبيقات الاقتصاد الرقمي
الحكومة الإلكترونية ➢ انعدام إدارة تساند التطوير والتغيير والتدعيم. ➢ غياب المتطلبات القانونية والأمن الوثائقي على سرية العمل الإلكتروني وخصوصياته. ➢ غياب وارتفاع تكلفة استثمارات البنية التحتية اللازمة. ➢ الأمية الرقمية وانعدام المهارة وأسس التعليم الرقمي والثقافة والوعي. ➢ مقاومة التغيير من طرف العاملين في الإدارات.
التجارة الإلكترونية ➢ مشكلة حقوق الملكية الفكرية، وتهديد أنظمة أمان الشركة. ➢ صعوبة إقناع المستهلك بتقديم المعلومات الشخصية. ➢ خطر المنافسة العالمية في السوق المحلي. ➢ التغيرات المستمرة بالأسواق العالمية.
البنوك الإلكترونية ➢ انتهاك القوانين والضوابط الخاصة كغسيل الأموال. ➢ مخاطر تنظيمية في غياب الكفاءة والفعالية والمهارات في أداء العمل. ➢ عدم ملائمة تصميم النظم وأعمال الصيانة، وإساءة الاستخدام من قبل العملاء.
التسويق الإلكتروني ➢ إلزامية المهارة والخبرة في استخدام الانترنت. ➢ صعوبة التنبؤ بتكاليف التسويق الإلكتروني. ➢ الازدحام ودفع المعلومات بكثرة مما يقلل نسبة الاستجابة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

– سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية قيمتها وواقعها في الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2010–2011، ص ص61–62.

– بحوصي مجذوب، سفيان بن عبد العزيز، **واقع وآفاق البنوك الإلكترونية الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 2، الجزائر، 2013، ص ص214–215.

– خواني ليلى، **ذكاء الأعمال الإلكتروني في الميدان التجاري**، مجلة,Gestion et Société Revue Economie، العدد 8، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص9–10.

المبحث الثالث: مؤشرات وتحديات الاقتصاد الرقمي

يتطلب الوصول للاقتصاد الرقمي وجوب توفر العديد من المتطلبات، ويمكن قياس مدى فعاليته بالعديد من المؤشرات التي من خلالها يتم التغلب على بعض التحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: متطلبات الاقتصاد الرقمي

مع وجود التقنيات الرقمية التي تقوم عليها المعاملات أكثر من أي وقت مضى، أصبح الاقتصاد الرقمي وبشكل متزايد لا ينفصل عن أداء الاقتصاد ككل ويمكن تقسيم التقنيات والمتطلبات التي تلعب دورا حيويا في تشكيله إلى أربع مكونات:

أولا: الجوانب الأساسية للاقتصاد الرقمي

والتي تشمل الابتكارات الأساسية كالمعالجات، والتقنيات الرقمية وآليات التواصل التي تستخدم في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الإلكترونية وتبادلات التجارة الإلكترونية، والبنية التحتية الذكية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد متضمنة شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية وخدمات الأقمار الصناعية والكيانات البرمجية والخدمات المادية والعنصر البشري المدرب والمؤهل.

كما أن التقدم التكنولوجي المستمر قد أحدث نمو متزايد في أعداد الأجهزة والأنظمة التي تعمل وفقا لآلية معلومات رقمية تأتي في شكل خلايا ثنائية من أصفار وأرقام. وقد سهلت من إمكانية تحويل البيانات إلى تيارات رقمية، ويتطلب التدفق من موقع أو جهاز لآخر نوعا من الاتصال والتواصل والذي أمكن تحقيقه من خلال شبكات الاتصال.

ويمكن تعريف شبكة الانترنت على أنها شبكات الحاسب الآلي التي تربط بين عدد هائل من مواقع الويب، والتي تعمل على تحقيق التواصل بين جميع المستخدمين على اختلاف أنواعهم حول العالم، ليس هذا فحسب بل يمكن اعتبارها أيضا مستودع ضخم لأنواع وعمليات مذهلة من المعلومات [1]، والشكل الموالي يبين ذلك:

---

[1]– الفصل الأول، **الاقتصاد الرقمي مظاهره وتحدياته**، متاح على الموقع http://thesis.univ-biskra.dz/2026/4/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84.pdf، تاريخ الاطلاع 2019/12/10، الساعة 13:44.

الشكل رقم (3): احصائيات عدد مستخدمي الانترنت في مختلف قارات العالم سنة 2019.

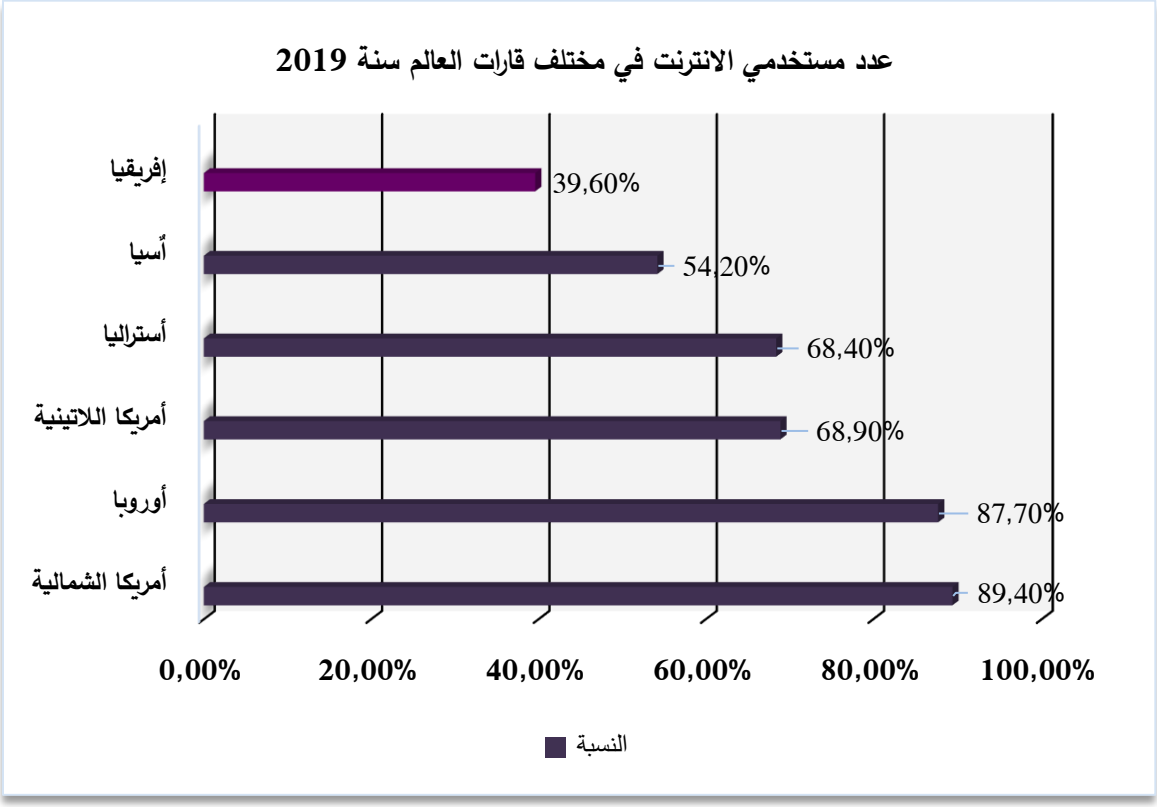

Source: consulté www.internetworldstats.com/stats.htm

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا تستحوذ على أعلى نسبة استخدام الانترنت ب 89.4% و87.7% على التوالي، وهذا للتبني المبكر للبنية التحتية التي تيسر الوصول للأنترنت، كما أن القوانين المعمول بها خفضت نسبة الجرائم الالكترونية ومرتكبيها ورفعت من مستوى الثقة، أما القارة الإفريقية تتذيل الترتيب بنسبة 39.6%، فمعظم الأشخاص لا يستخدمون الانترنت في حياتهم إلا للوصول لشبكات التواصل الاجتماعي، مع عدم توفر اللوائح التنظيمية يتسبب في عدم الاطمئنان للتعامل بالبيانات الشخصية، ناهيك عن الفقر، البطالة وارتفاع التكاليف مع غياب القوى السياسية الدافعة.

كما تعتبر انترنت الأشياء أيضا من بين أهم الجوانب الأساسية للاقتصاد الرقمي، والتي تشير إلى المجموعة المتزايدة من الأجهزة المتصلة بالأنترنت مثل أجهزة الاستشعار والعدادات وشرائح التعرف على تردد الراديو (RFID)، والأدوات الذكية الأخرى المضمنة التي تتيح إرسال واستقبال أنواع مختلفة من البيانات، في حين لديها تطبيقات واسعة كوضع علامة (RFID) على البضائع للتصنيع واللوجستيات ومراقبة ظروف التربة والطقس في مجال الزراعة. [1]

[1]- UNCTAD, **Digital Economy Report 2019**, United Nations, Geneva and New York, 2019, P7.

ففي عام 2018 قدرت الأشياء المتصلة بالأنترنت بـ 8.6 مليار أكثر من الأشخاص (5.7 مليار اشتراك) ومن المتوقع أن يرتفع عدد اتصالات انترنت الأشياء بـ 17% سنويا ليتجاوز 22 مليار بحلول عام 2024.

وباعتبارها تشكل مستقبل قطاعي للاتصالات وتقنيات المعلومات للمرحلة المقبلة، فالدول السبع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية تليها الصين، اليابان، ألمانيا، جمهورية كوريا، فرنسا والمملكة المتحدة) تمثل حوالي 75% من الإنفاق العالمي على انترنت الأشياء، في حين تشكل الولايات المتحدة الأمريكية والصين 50% من الإنفاق العالمي، فاكبر حجم من الاستثمار يضخ بعمليات الصناعة وامن تقنيات انترنت الأشياء نسبة للهجومات التي تستهدفها، إضافة لتحسين القدرة على الإدارة والتحكم وتقييم مستويات امن الأجهزة ضد الاختراق، و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4): الانفاق العالمي على انترنت الأشياء سنة 2019.

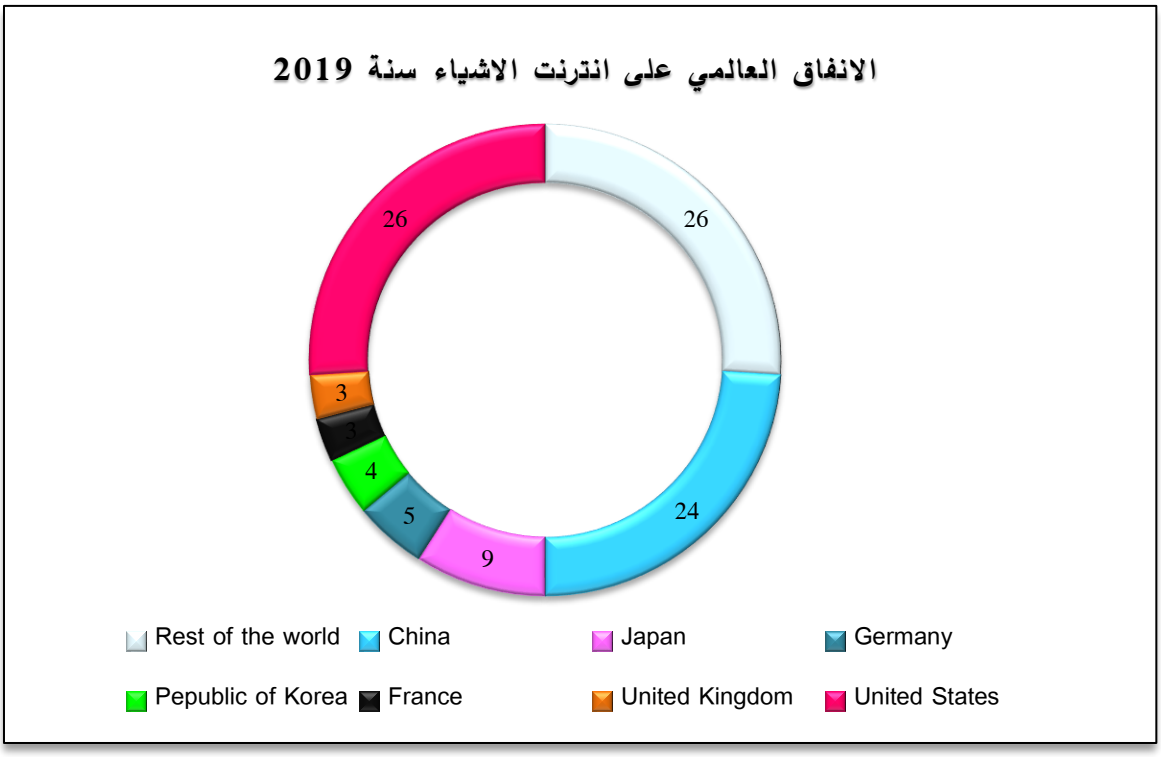

Source: UNCTAD**, Digital Economy Report 2019**, United Nations, Geneva and New York, 2019, P7.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه انه من المتوقع أن ينمو سوق انترنت الأشياء العالمي بعشرة أضعاف، من 151 مليار دولار عام 2018 إلى 1567 مليار دولار بحلول 2025. وأنه بحلول عام 2025 سوف يتفاعل الشخص العادي بالعالم مع أجهزة انترنت الأشياء تقريبا 4900 مرة في اليوم، أي ما يعادل تفاعل واحد كل 18 ثانية مما يمثل زيادة هائلة مقارنة بـ 298 مرة عام 2010 و584 عام 2015 وسيؤدي هذا النمو السريع في استخدام انترنت الأشياء إلى مزيد من التوسع في البيانات الرقمية[1].

[1]-Ibid, p 7.

ثانيا: تمكين المجتمع

تتعلق بدور الاقتصاد الرقمي في حياة الناس، وكيفية وصولهم إلى التكنولوجيات الرقمية واستخدامها، وقدراتهم على استغلال إمكانياتهم بالكامل ومدى استخدام الناس للأنترنت والتعليم والاندماج والتفاعل مع الحكومة الرقمية والتقليص من الأمية الرقمية.

ثالثا: الابتكار واعتماد التكنولوجيا

ترتكز على الابتكار في التقنيات الرقمية ونماذج الأعمال الجديدة الممكنة وقيمة ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للابتكار، ومدى اعتماد الشركات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من التقنيات الناشئة. [1]

رابعا: توسيع القطاعات الرقمية

تشتمل استخدام المنتجات والخدمات الرقمية بشكل متزايد كالتجارة الالكترونية، فالعديد من قطاعات الاقتصاد يتم ترقيمها على هذا النحو، فالقطاعات الممكنة رقميا التي ظهرت فيها أنشطة أو نماذج أعمال جديدة يتم تحويلها نتيجة التكنولوجيا الرقمية كالتمويل، الإعلام، السياحة والنقل...

وتستخدم هذه المكونات بطرق مختلفة كأساس لقياس مدى رقمنة الاقتصاد، وتركز في ابسط مستوياتها على مقاييس القطاعات الأساسية الرقمية ولاسيما المتعلقة بالاستثمار والتجارة الدولية، كاستثمار البنى التحتية الرقمية لنمو الاقتصاد خاصة من حيث المدخلات والمخرجات والقطاعات الرقمية الممكنة الاخرى. [2]

---

[1]- G20, **Digital economy task force :Toolkit for measuring the digital economy**, Argentina, 2018, P5.
[2]- UNCTAD, Op cit, P5.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

في 1997 قدم "تقرير الاقتصاد الرقمي الناشئ" الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية، نموذجا لمجموعة من المؤشرات الواجب اعتمادها من أجل قياس الاقتصاد الرقمي ويمكن توضيح أهم بعض المؤشرات فيما يلي:

أولا: البنية التحتية الرقمية

يجب أن يتم قياس الجانب المادي (المعدات والأدوات) والجانب الرقمي (البرمجيات) للبنى التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، وأن ترتكز الجهود المبذولة لجمع البيانات القياسية على البنية المادية (تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف، الأقمار الصناعية، الشبكات السلكية واللاسلكية).

كما يجب توفير المعلومات الأساسية بخصوص مدى اتساع شبكة الانترنت والشبكات الأخرى، كما أنه من المهم قياس مدى تقادم وامتلاك البنية التحتية الرقمية. [1]

ومن أهم مؤشرات قياس البنى التحتية للشبكات ما يلي:

1- استخدامات المحمول

تعد ثورة الاتصالات كجزء من ظاهرة العولمة، فخروج الهاتف المحمول من دائرة الكماليات لدائرة الأساسيات يتبين بازدياد اشتراكات الهاتف المحمول مقارنة بالهاتف الثابت، مثلما تحولت معظم الابتكارات التكنولوجية إلى أعمدة أساس تقوم عليها الحياة اليومية. فاشتراكات الهاتف المحمول ارتفعت من 14998 مليون اشتراك سنة 2015 إلى 17384 مليون اشتراك سنة 2019، في حين تراجع اشتراك الهاتف الثابت من 2099 سنة 2015 إلى 1817 سنة 2019.

بالإضافة إلى ما سبق ساهم انتشار الخصخصة في سهولة الحصول على الهواتف المحمولة خاصة بوجود العديد من الشركات المتنافسة، مع أنها تمثل أكثر وسائل الاتصال موثوقية في بعض دول العالم وأنها وسيلة الاتصال الوحيدة بدول أخرى، كما مكن استخدامه الدول الاشد فقرا والنامية من التغلب عن الحاجة للاستثمار في خطوط الهاتف الثابت، والشكل التالي يبين ذلك من خلال اشتراك الهاتف المحمول مقارنة بإشراك الهاتف الثابت.

---

[1]–حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2012–2013، ص 7.

الشكل رقم (5): اشتراك الهاتف المحمول مقارنة بإشراك الهاتف الثابت للفترة (2015–2019)

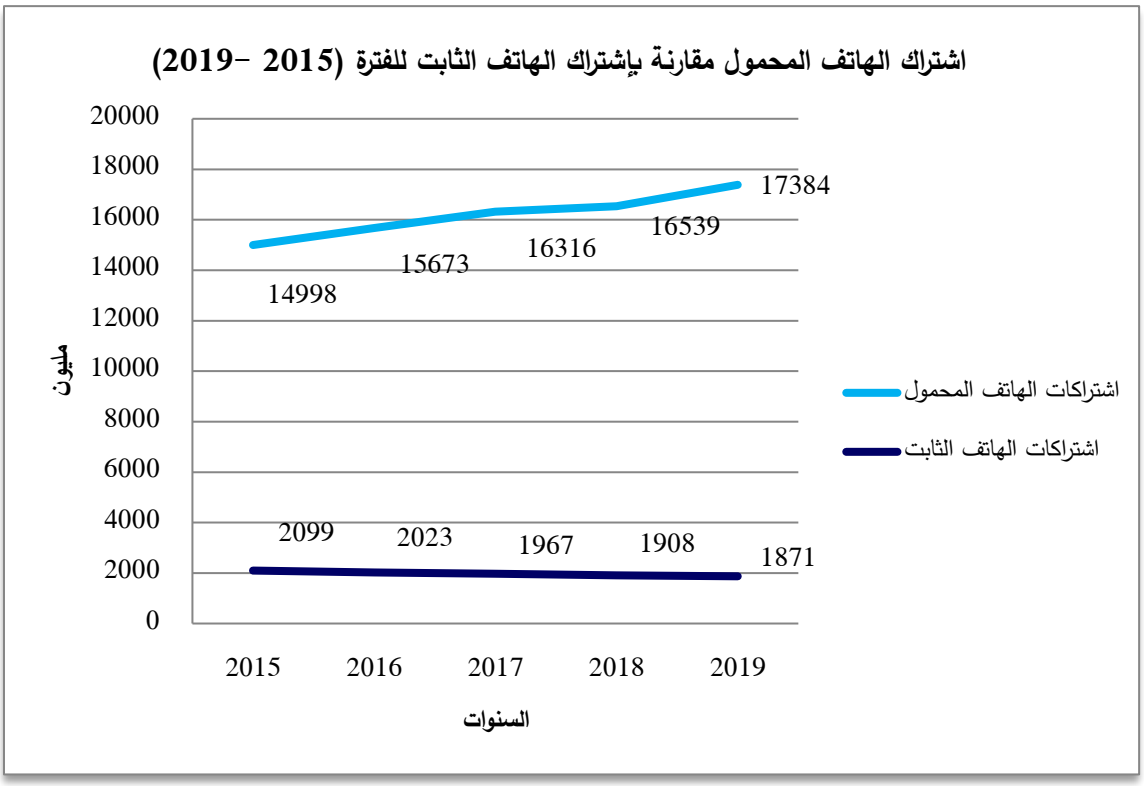

Source : consulté https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx

2- استخدام المجتمع للأنترنت

تختلف أنواع الأنشطة التي يتم تنفيذها عبر الانترنت اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى نتيجة لعوامل ثقافية اجتماعية واقتصادية مختلفة، بما في ذلك العمر والتحصيل العلمي، كما يختلف أيضا استيعاب البلد للأنشطة الأكثر تطورا ويتأثر بعوامل مثل الإلمام بالخدمات عبر الانترنت والثقة [1]، والشكل الموالي يوضح الاستخدام الفردي للأنترنت لكل 100 شخص.

[1]- G20, Op cit, P27.

الشكل رقم (6): الاستخدام الفردي للأنترنت لكل 100 نسمة للفترة (2015–2019)

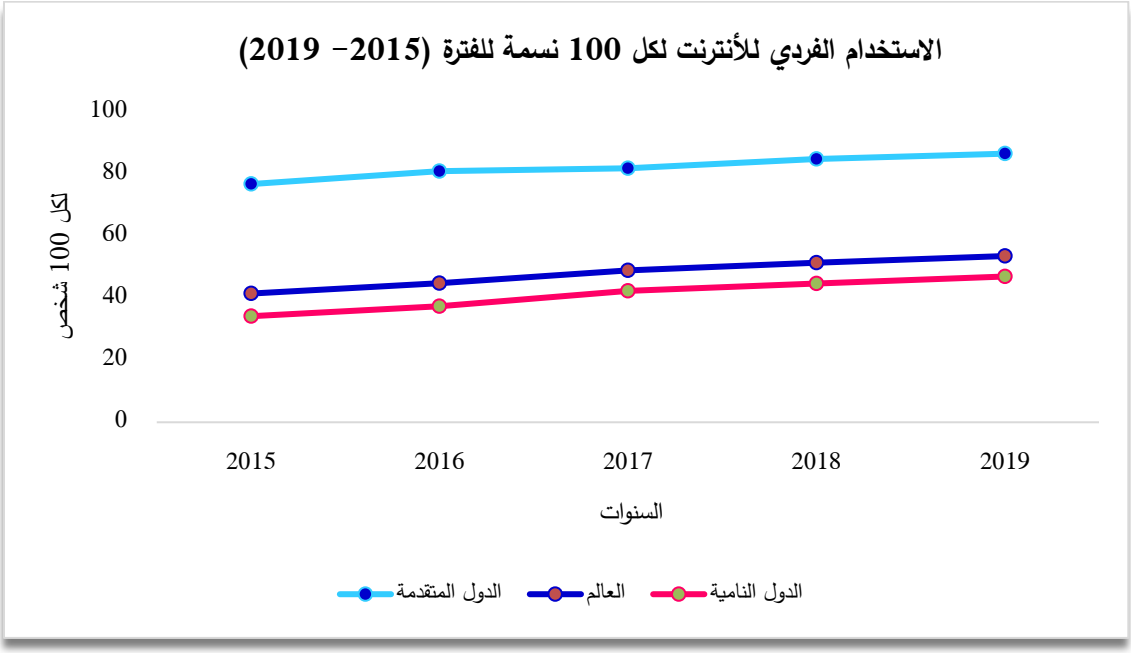

Source : consulté https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx

كما تعتبر المشاركة في الشبكات الاجتماعية أحد الأنشطة الرئيسية لمستخدمي الانترنت خاصة بالدول النامية، فحصة الاستخدام الفردي للأنترنت في 2019 كانت أعلى مما كانت عليه سنة 2015 لتصل إلى 35 مستخدم لكل 100 شخص، أما الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا فتعد التجارة الالكترونية الأكثر انتشارا، أي أن الاستخدام الفردي للأنترنت حوالي 80 شخص من أصل 100 شخص.

ثانيا: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل الشركات

يجب قياس أثر التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البرمجيات والانترنت على التركيب الهيكلي للشركات. حيث لا يتم تسجيل أي نشاط تجاري تقريبا بدون تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأن مدى دمج أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمليات التجارية يميل إلى التباين بين البلدان بما يتماشى وقدرة الشركة والصناعة. ويوضح هذا المؤشر مدى اختلاف اعتماد أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختارة والأكثر تطورا في مختلف البلدان، ولاسيما في البلدان النامية سيكون من المهم النظر في الجوانب الأساسية مثل امتلاك أجهزة الكمبيوتر أو مدى سرعة الانترنت ووضع الأوامر وتلقي الطلبات عبر الانترنت. [1]

وتظهر البلدان التي تتوفر عنها بيانات تباينا كبيرا في تناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل رجال الأعمال، والشكل الآتي يبين مدى استخدام الشركات للأنترنت في بعض الدول.

[1]-Ibid, p 46.

الشكل رقم (7): استخدام الشركات للأنترنت في بعض الدول لسنتي (2010-2018)

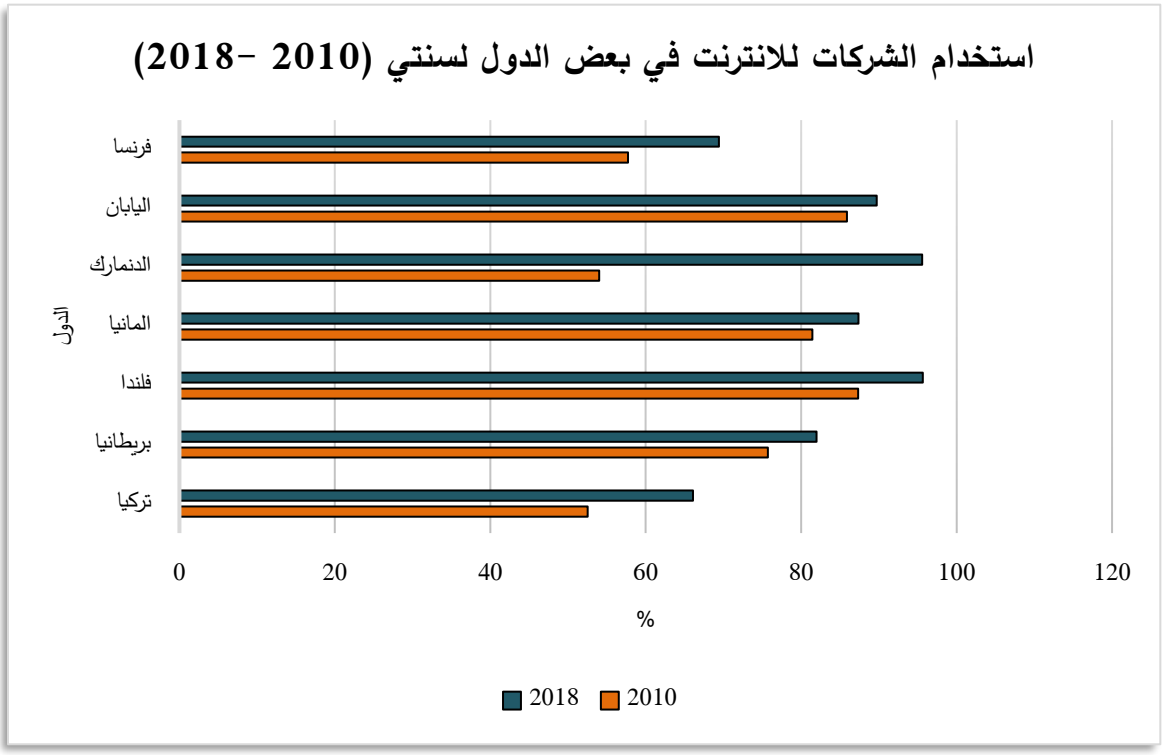

Source : consulté https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ICT_BUS

شهدت البلدان زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل الشركات مع وجود اختلاف في نسب الاستخدام من دولة إلى أخرى، فأعلى نسبة استخدام الشركات للأنترنت بفنلندا والدنمارك بنسبة 95.64%، 95.58% على التوالي سنة 2018 مقارنة مع بقية الدول، راجع لاعتبارهما من اكبر الدول اتصالا بالأنترنت عالميا إضافة لسرعة الانترنت، ومع اعتبار فنلندا الدولة الأولى بالعالم التي تعطي مواطنيها الحق القانوني للحصول على الانترنت مما سهلت كافة العمليات التجارية وكسب مجتمع معلوماتي، أما اليابان بنسبة 89.7% سنة 2018 وان كل من فرنسا، ألمانيا، تركيا عرفت ارتفاع نسبي مقارنة مع سنة 2010.

ثالثا: التجارة الإلكترونية

يتم قياس التجارة الإلكترونية من خلال حجم ونمط المعاملات الالكترونية بين المؤسسات (B2B)، وبين المؤسسة والمستهلك (B2C)، ويجب أيضا محاولة قياس كمية السلع والخدمات الرقمية والغير رقمية كل على حدى، بحيث أن المنتجات المادية يجب أن تسلم فيزيائيا للمستهلك، أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة وتجار التجزئة مباشرة إلى المستهلك النهائي، بالإضافة إلى ضرورة قياس حجم التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تسوية المعاملات والتي تكون لأغراض أخرى (خدمة الزبائن، معلومات عامة، الإعلان). [1]

[1]– حسين العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الرقمي

أبرز التحديات الرقمية تكمن في الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمأمول وفقا لاحتياجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة في هذا المجال، كما أن تهديد الخصوصية وجرائم المعلوماتية تعد أحد التحديات والتي تشترك فيها جميع الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات لذلك يجب حماية الاقتصاد الرقمي بما يضمن سرية البيانات وسلامتها، مع حماية الرأس المال البشري وتوفره على مدار الساعة، إضافة الى تنظيم هذا العالم الافتراضي وبيان أسسه وتشريعاته، ويمكن تحديد أهم هذه التحديات فيما يلي:

اولا: القرصنة التقنية وأمن المعلومات

إن القرصنة التقنية المتمثلة في نسخ المحتويات كبرامج الكومبيوتر تشكل خطر كبيرا يهدد الملكية الفكرية إذ أنها تمثل انتهاكا لحقوق الغير. انه من السهل حماية ملكية الأشياء من معدات وموارد طبيعية لكن الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة لحماية الملكية الفكرية، خاصة بدون تشريع واضح عملي وسهل التطبيق، ومن الطبيعي ألا يقدم أحد على استثمار أمواله في البحث والتطوير ما لم يتأكد من تحقيق أرباح مستقبلا.

ثانيا: هجرة الأدمغة

تشكل هجرة الأدمغة جزءا مهما من التدفق المعرفي في عصر العولمة، فالحاجة للخبرات والكفاءات والموارد البشرية ازدادت بشكل ملحوظ في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد قادرة على إنتاج المهارات محليا وأصبحت تبحث عنها في الدول النامية بشكل خاص.

ينجم عن ظاهرة هجرة الأدمغة خسائر اقتصادية جد معتبرة، حيث أن النفقات الهائلة التي خصصت للاستثمار في الرأسمال البشري لم يجني منها البلد عائدا، ولأن الاقتصاد الرقمي يقوم أساسا على الرأسمال البشري، فهو مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو بذلك يواجه تحدي صعب ولا مناص من اتخاذ قرارات عملية لاسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر وذلك بتوفر الظروف الملائمة للعمل والإبداع. [1]

---

[1]–عدنان مصطفى البار، خالد علي مرحبي، **الاقتصاد الرقمي**، مدونة Asban world forum، متاح على الموقع https://www.awforum.org/index.php/ar/ ، تاريخ الاطلاع 2019/12/10، الساعة 10:30.

ثالثا: الفجوة الرقمية

إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيؤدي إلى توسيع الفجوة الرقمية بين الذين يملكون التكنولوجيا والذين لا يملكونها، وان خطورة الفجوة الرقمية لا تتعلق بانعكاساتها التلقائية المباشرة على الدخل بقدر ما تتعلق بانعكاساتها على النفوذ، والتي تعود بسلسلة من الانعكاسات السلبية المتصاعدة على الأمن والصحة والتعليم والعلاقات الإنسانية والدخول، كذلك على الحق الإنساني في الإبداع وفي الاستفادة من المعلومات. [1]

المبحث الرابع: تجارب دولية لتطبيقات الرقمنة الداعمة للتجارة الخارجية

هناك العديد من التجارب الناجحة بمجال تجسيد تطبيقات الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي عموما والدول العربية خصوصا، ومما لا شك فيه أن هذه التجارب كانت ولاتزال هدفا للعديد من الدول الأخرى التي اهتمت برقمنة هذه القطاعات ولتفادي ما واجهته هذه الدول من معوقات في التطبيق، سنستعرض بعض تجارب الدول للاستفادة منها في مشاريع رقمنة القطاعات الداعمة للتجارة الخارجية بالجزائر.

المطلب الأول: ثورة الموانئ الرقمية – ميناء روتردام هولندا–

تتمتع هولندا باقتصاد متطور يلعب دورا هاما في الاقتصاد الأوروبي، خاصة القطاعات الرائدة في الشحنات والزراعة والتجارة والموانئ التجارية لما لها أهمية على التجارة الخارجية والتواصل مع الأسواق العالمية، ومن بينها ميناء أمستردام، روتردام، موردیك وغيرها. ويعد ميناء روتردام بهولندا الأكبر في أوروبا والأكثر ازدحاما بالعالم، وتتم إدارته من قبل هيئة مسئولة عن تطوير وتشغيل الميناء.

إن تحقيق الموانئ لميزتها يتطلب دعم الحكومات وسلطة الموانئ لها، وكذلك الحرص على سياسات التنمية والتطوير ومواكبة التطورات في أنماط التجارة، وتعتمد الميزة بالأساس على خلق عوامل مؤثرة للنصوص بالتجارة الخارجية، وتعتبر أهم هذه العوامل هي مواكبة عمل الرقمنة.

تعالج الرقمنة الاتصال الإلكتروني في الموانئ بين سلاسل النقل والشاحنين، عمال التحميل والتفريغ ومحطات الرسو والإبحار والمخازن والمستوردين والمصدرين والجمارك وجهات أخرى، وتشتمل رقمنة الموانئ تسهيلات بالعديد من الخدمات التي يقدمها مجتمع الميناء والمتمثلة في:

- تبادل المعلومات بين جميع الأطراف بشكل آني وحديث.
- التبادل الإلكتروني للقرارات الجمركية، استجابات الجمارك والإفراج الجمركي عن الشحنات.
- المعالجة الإلكترونية لكل المعلومات المتعلقة باستيراد وتصدير الشحنات. [2]

---

[1]– حسين العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص29–30.

[2]–الامم المتحدة، **نظم مجتمع الموانئ**، متاح على الموقع

http://tfig.unece.org/AR/contents/port-community-systems.htm، تاريخ الاطلاع 2020/03/02، الساعة 9:15.

- المعلومات المتعلقة بالأوضاع الراهنة والرقابة ورصد وتتبع السلع على طول السلسلة اللوجستية.

تعد الموانئ مركزا للخدمات بتقديم مجموعة شاملة من خدمات النقل وخدمات التجارة ومركز للتصنيع والقيام بأنشطة القيمة المضافة، فللتكنولوجيا أثر في رقمنة الموانئ من قيام أرصفة ووحدات حديثة مجهزة بتقنيات ومعدات ذات قدرات فائقة لتداول البضائع والناقلات والحاويات بكافة أشكالها، إضافة إلى إمكانية إدارة الموانئ باستخدام الحاسب الآلي والتبادل الإلكتروني للبيانات.

كما مست التكنولوجيا معدات التداول والمناولة بالموانئ، وكذا تسليم البضاعة إلى وسائل الشحن الأخرى كالسكك الحديدية والشاحنات عند بوابات الميناء، التي سمحت بتقليل زمن بقاء السفن وزيادة إنتاجية الميناء. [1]

ميناء روتردام الرقمي بهولندا

كانت هولندا ومازالت تعتمد بشكل كبير على أنشطة التجارة الأوروبية والدولية المتعلقة بالنقل، وذلك للتغلب على محدودية مواردها الطبيعية وصناعاتها المحلية.

فهولندا بوابة أوروبا من الناحية الشمالية الغربية، كما انعكس عليها إيجابا موقعها الجغرافي والاقتصادي القريب من المناطق السكانية والصناعية في أوروبا وخاصة مع ألمانيا، وربطها بالممرات المائية والطرق البرية وكذا لتسهيل الإجراءات الجمركية والضريبية المستحقة للمستثمرين الأوروبيين وباقي دول العالم.

يتم التعامل في ميناء روتردام مع مئات الملايين من أطنان البضائع سنويا حيث قدرت البضائع الواردة بـ 321.2 مليون طن، والصادرة بـ 140 مليون طن سنة 2016، ويمكن إيصال البضائع من الميناء إلى جميع المراكز الصناعية الكبرى في أوروبا الغربية والشرقية في اقل من 24 ساعة.

ويعد الرائد في تبادل المعلومات الالكترونية بين سلطات الموانئ والسفن، حيث تستقبل هيئة الميناء كل البيانات المتعلقة بالسفن قبل مغادرتها للميناء بـ 3 ساعات مما يؤدي إلى أداء الإجراءات الجمركية بشكل سريع وفعال، كما ان لكل شركة موقع خاص على الشبكة الدولية للمعلومات، ويسمح باستقبال استفسارات العملاء وتبادل المعلومات الخاصة بشحناتهم خطوة بخطوة. ويتم تبادل مستندات البضائع بين هيئة الميناء والشركات باستخدام رسائل ديناميكية سريعة التفاعل وآنية لاتخاذ القرار، وأسلوب لإرسال البيانات الإلكترونية بين الحاسبات بطريقة يمكن من خلالها تفسير ومعالجة البيانات دون تدخل بشري، ويتم التعامل مع رسائل EDI بوضع علامات للبيانات وترميزها وتشكيلها بطرق متفق [2]

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– ربيع الينا، **الموانئ الذكية ثروة اعالي البحار**، جريدة البورصة، متاح على الموقع https://alborsaanews.com/2018/11/08/1149514، تاريخ الاطلاع 2020/03/04، الساعة 18:12.

عليها بين المرسل والمستقبل على السواء، ويتسم الميناء من الجانب الرقمي بالمرونة، الشمولية، الدقة، وسهولة الوصول للبيانات وكذا تحديثها بصورة مستمرة وفي أي وقت. [1]

أما فيما يخص التوثيق الإلكتروني فإن كل من المرسل والمستقبل يخضعان له من خلال التوقيع الرقمي الخاص بهما وحسب العقود القانونية المبرمة بينهما.

وساعدت تقنية EDI الميناء في إتمام إجراءات الجمركة بوقت أسرع، وقد استفادت شركات النقل من معطيات هذه التقنية في إدارة مواردها وتوسيع نشاطها بأقل التكاليف الممكنة، وفي عمليات تبادل رسائل النقل والشحن التي تشمل تأكيد الحجز لأمر النقل، وإشعار بالوصول وغيرها.

كما يجري ميناء روتردام اختبار الشاحنات غير المأهولة بالبشر وقدرتها على محاكاة تصرفات السائق، مما تعجل حركة المرور وبأكثر سلاسة. [2]

يستعد الميناء الهولندي لتفعيل التقنية الجديدة لاستقبال السفن ذاتية الخدمة بحلول عام 2025 بدعم من شركات عالمية عملاقة بالمجال التكنولوجي مثل IBM، المكلف بإنشاء لوحة معلومات رقمية لتحل محل الاتصالات اللاسلكية والرادارات التقليدية التي تربط بين القباطنة ومسئولي في قيادة حركة الميناء، ويستخدم النظام مجموعة معقدة من أجهزة الاستشعار عن بعد، باستخدام "انترنت الاشياء" لجمع البيانات حول تيارات المد والجزر وقوة الرياح ومستوى الرؤية مما يساعد على تقليل أوقات انتظار السفن وتوجيه السفن ذاتية القيادة للوصول بسلام.

حيث أن رقمنة الموانئ تؤدي إلى الاتجاه نحو خلق وظائف أفضل، فالماكنة المعقدة والحاجة لنظم المعلومات تخلق المزيد من وظائف الصيانة والأعمال الهندسية، والمبتكرين، وهي الوظائف الأكثر مهارة وأمانا، كما تمكن رقمنة الموانئ من توفير الوقت وتخفيض التكاليف، وماله من انعكاس على زيادة القدرة التنافسية بإعطاء مرونة أكبر في تحديد الأسعار دون الإضرار بالربحية، ويمكن الشركات من إعادة استثمار توفير التكلفة وزيادة إمكانية الاستثمار في القطاعات الأخرى. [3]

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– رصاع حياة، **دور اللوجستيات في تطوير الموانئ البحرية دراسة مقارنة بين ميناء دوتردام وميناء وهران**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2018–2019، ص 267.

[3]– ربيع الينا، مرجع سبق ذكره.

بالرغم من عدم وصول الموانئ الجزائرية لمستوى تقدم ورقمنة الموانئ الهولندية، من حيث جودة الخدمات والبنية التحتية الرقمية، إلا أن رقمنة هذا القطاع حتى في مراحله الأولى يمكنها من تعزيز وتسهيل تجارتها الخارجية وتخفيض التكاليف الكلية بحوالي 30%، خاصة لما لها من مواقع اقتصادية استراتيجيه وممرات للتجارة الخارجية، فإدخال أنظمة التحكم عن بعد والأتمتة يمكن من تسيير الإجراءات الإدارية الجمركية قبل وصول السلع، مع التتبع الشامل والفعال للمركبات والحاويات وإجراء العديد من الاتصالات ومشاركة المعلومات حتى أثناء الحركة وحتى فك التشفير في أسرع وقت ورفع مستوى الإجراءات الأمنية المعمول بها عن طريق الكاميرات أو حتى طائرات بدون طيار، كما تتيح انترنت الأشياء للموانئ الجزائرية فرصة تسريع الحركة داخل الموانئ اعتمادا على القيام بالعمليات آليا كالسكك والرافعات الآلية مما يحسن الأداء واستغلال الفرص الجديدة أي زيادة حجم التبادل التجاري.

المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية في الصين

في العصر الحالي استطاعت الإنترنت أن تغير النمط التقليدي للتجارة الخارجية، فالتجارة الإلكترونية عبر الحدود أعادت بناء علاقات إنتاج جديدة تعد بمثابة قوة دافعة لاستقرار نمو التجارة الخارجية ومحركا مهما للتنمية المدفوعة بالابتكار، من خلال تسهيل الوصول للأسواق العالمية.

فالصين اتجهت على هذا المسار، وتبرز عموما بالعديد من المنصات العملاقة عالميا كمنصة "علي بابا"، إضافة إلى إنشاء "**طريق الحرير الالكتروني**" لتعزيز التجارة الصينية العربية عبر الانترنت.

أولا: مستخدمي الانترنت

1- نسبة السكان المستخدمين للأنترنت (2016-2019)

في ظل انتشار المنصات بشكل واسع بحثا عن السلع الغير متوفرة محليا والأرخص، ومع تبني الصين المبكر لرقمنة الاقتصاد، بالإضافة لتوفر بنية تحتية تكنولوجية، خاصة أن معظم سكان الصين تتراوح أعمارهم بين 25-54 سنة، كل هذا جعل نسبة مستخدمي الانترنت ترتفع من 50% سنة 2015 الى 61% سنة 2019 أي ما يقارب مليار و44 مليون نسمة سنة 2019، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (8): عدد مستخدمي الانترنت في الصين (2015-2019)

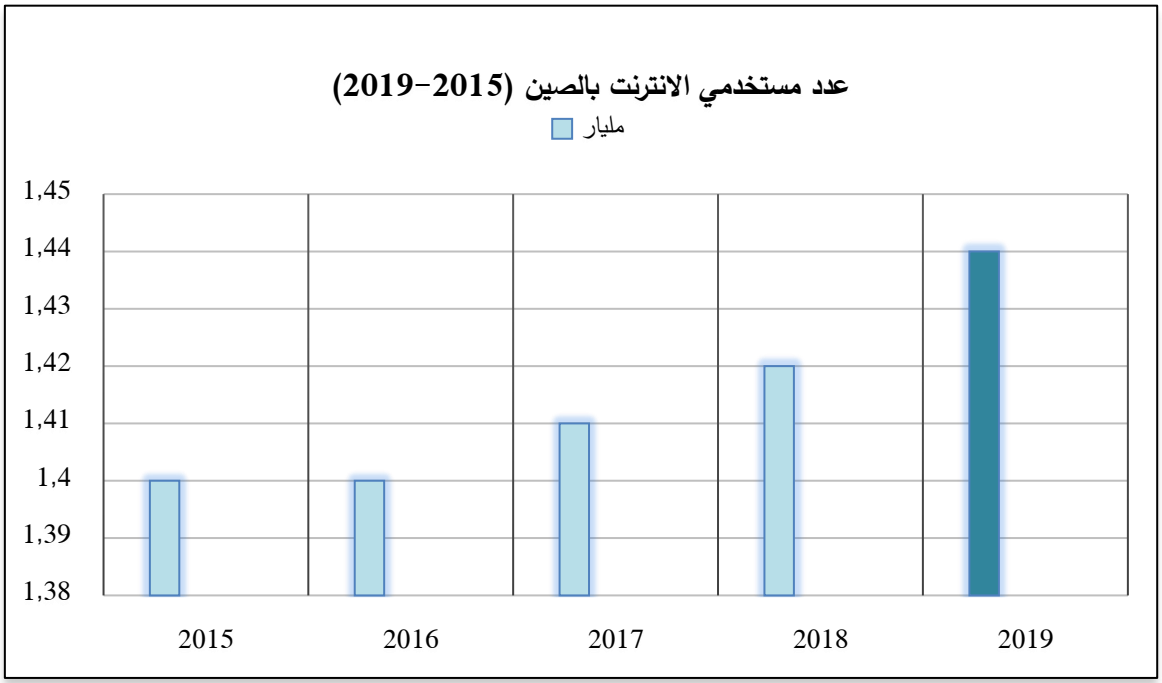

Source: Ecommerce foundation, **Ecommerce report china**, china, 2019, p7.

في حين ان الفئة العمرية بين 25-54 سنة تعتبر كعامل أساسي لنمو وتعزيز التجارة الالكترونية، وهذا راجع باعتبارها فئة عاملة، مثقفة وواعية، واستخدامها للأنترنت في تسهيل الحياة اليومية أي لا تقتصر فقط على شبكات التواصل الاجتماعي، بل مواكبة للتطورات الحديثة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (9): تقسيمات الفئات العمرية في الصين سنة 2019

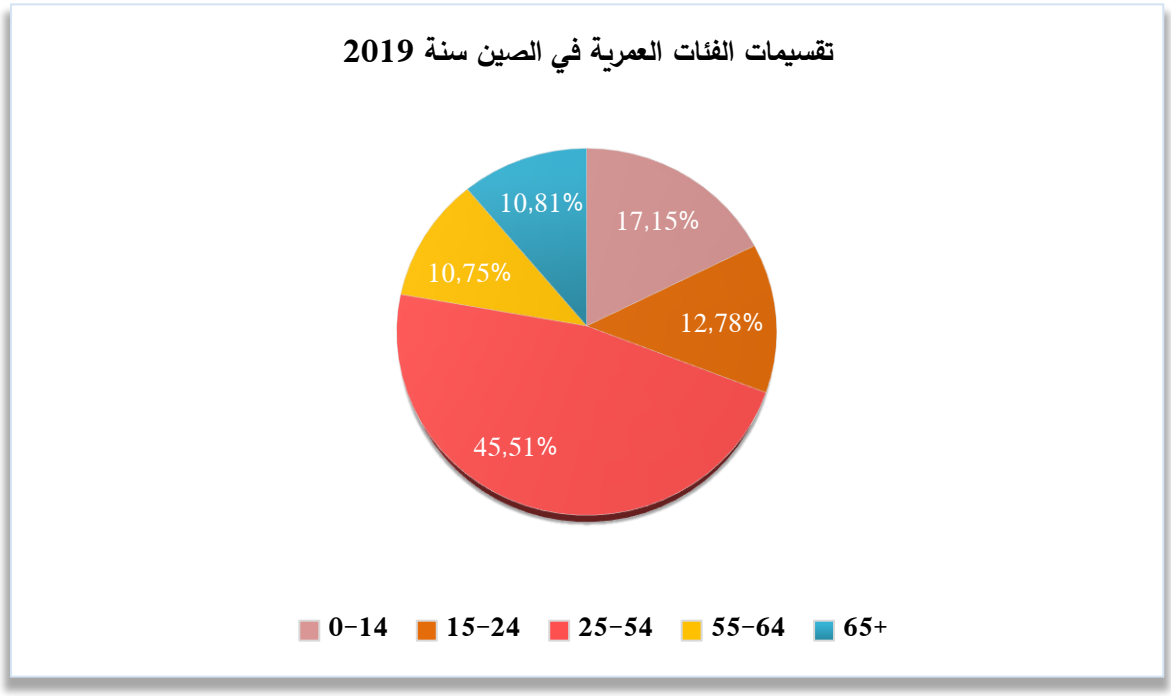

Source: Ecommerce foundation, **Ecommerce report china**, china, 2019, p7.

2–حصة المتسوقين عبر الانترنت (2017–2019)

تزايد حصة المتسوقين عبر الانترنت من 53% إلى 59% من 2017 إلى 2019، نسبة إلى البنية التحتية والمستوى التعليمي والثقافي، القوانين المعمول بها والتحكم في الجرائم الالكترونية مما يعزز ثقة استخدام الانترنت، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (10): نسبة المتسوقين عبر الانترنت بالصين (2017–2019)

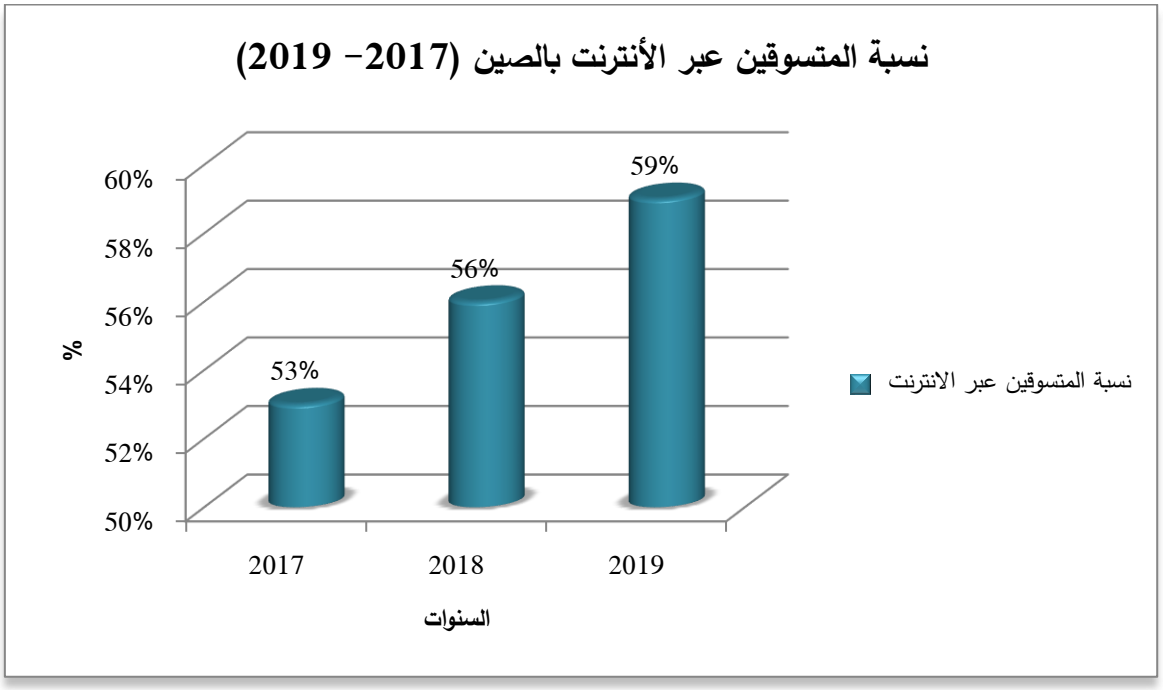

Source: Ecommerce foundation, **Ecommerce report china**, china, 2019, p14.

أما بالنسبة للمتسوقين الجدد عبر الانترنت من (2015–2018) ارتفع حوالي بـ 44%، أي 76.97 مليون متسوق سنة 2019، وهذا تزامنا مع ارتفاع التجارة الإلكترونية العالمية بـ 2019 بنسبة 20.7 % أي 3.535 تريليون دولار والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): عدد المتسوقين الجدد بالصين (2015–2018)

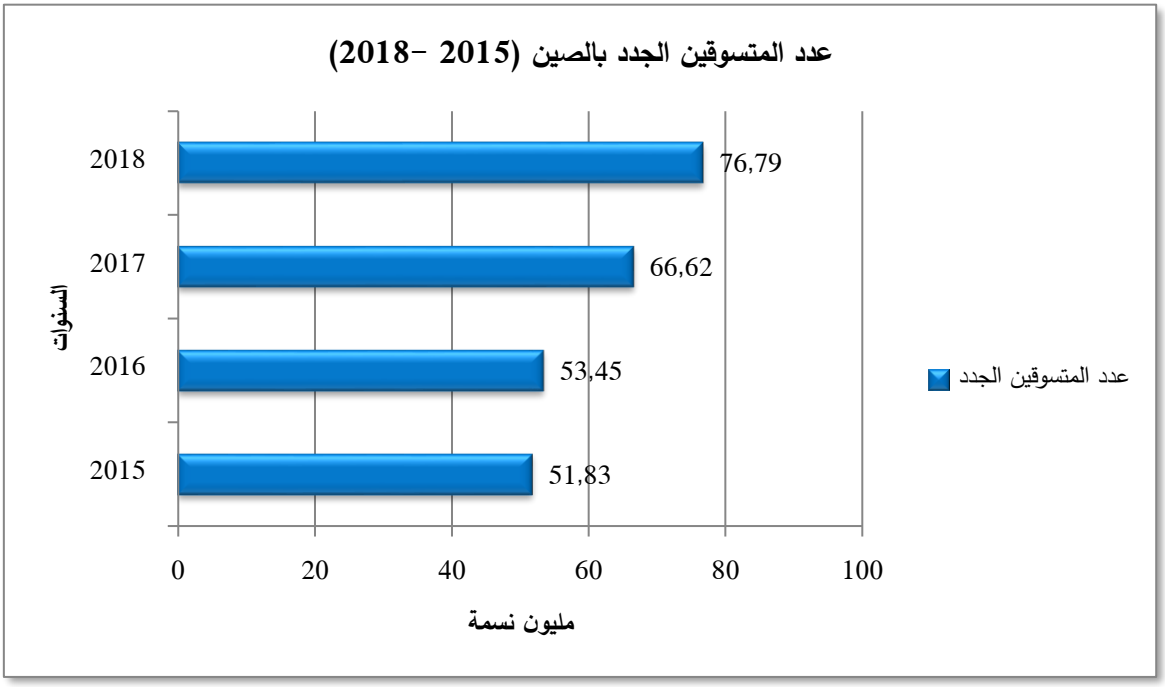

Source: Ecommerce foundation, **Ecommerce report china**, china, 2019, p15.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي الالكتروني سنة 2019

يتم قياس معدلات النمو الاقتصادي لدولة ما من خلال الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى، ففي الصين بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 14.220 تريليون دولار أمريكي، في حين أن نصيب الناتج المحلي الإجمالي الالكتروني (المكون من مبيعات التجارة الالكترونية B2C) من إجمالي الناتج المحلي 5.09% سنة 2019، ومن الملاحظ ان هذه النسبة ترتفع من سنة الى أخرى، فحجم المبيعات B2C للتجارة الإلكترونية سنة 2019 أكثر من 723 مليار دولار أمريكي [1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6): الناتج المحلي الإجمالي للصين بالمليار دولار الأمريكي (2016–2019)

القيمة: تريليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الالكتروني من الناتج المحلي الإجمالي
2016	11.220	%3.6
2017	12.060	%4.74
2018	13.410	%4.73
2019	14.220	%5.09

Source: Ecommerce foundation**, Ecommerce report china**, china, 2019, p p8-13.

[1]-Ecommerce foundation, **Ecommerce report china**, china, 2019, p p8-13.

أما فيما يخص الإنفاق على التسوق عبر الانترنت، فالصين تشهد تزايد مستمر، وهذا راجع لاعتبارها واحدة من أكبر وأسرع الأسواق نموا في العالم، والمفضلة من طرف المستخدمين لمزاياها، مع ارتفاع الإنفاق على العناصر التكنولوجية المبتكرة إضافة إلى أنها تمثل ما يقارب من نصف إجمالي مبيعات السوق عبر الانترنت العالمية، والشكل الموالي يوضح الإنفاق على التسوق عبر الانترنت في الصين (2015-2018).

الشكل رقم (12): الانفاق على التسوق عبر الانترنت بالصين (2015-2018)

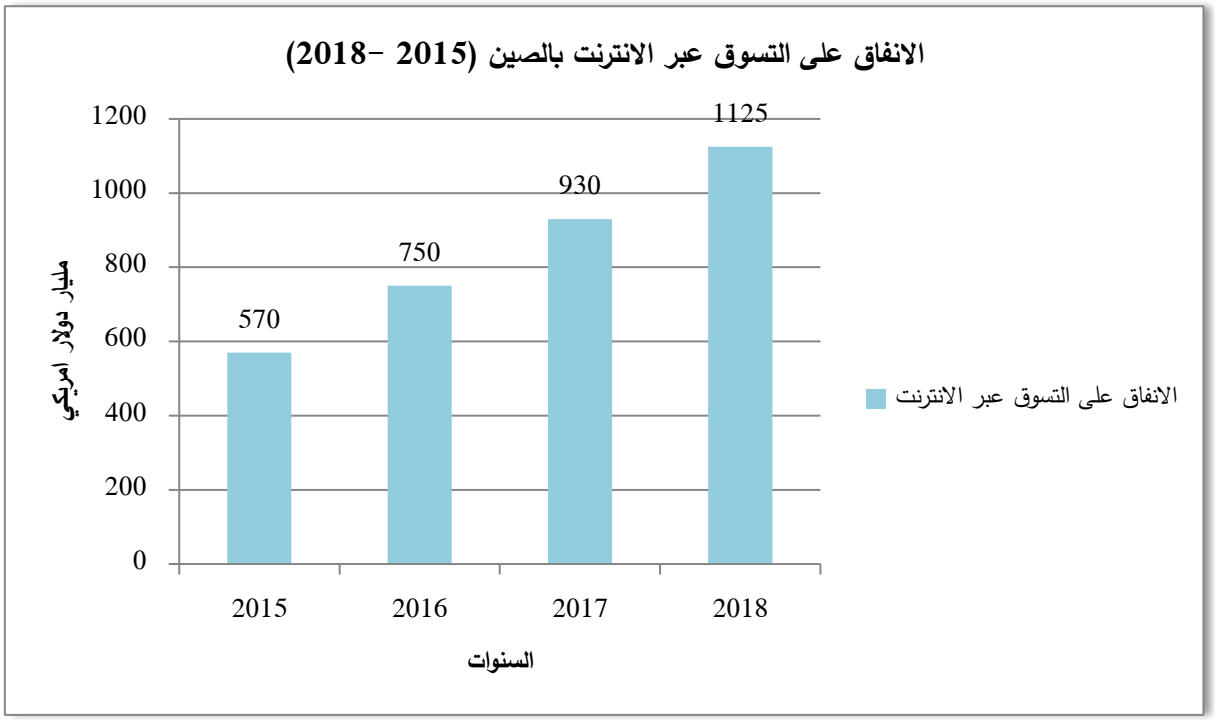

Source: Frost and Sullivan, **the cross-border e-commerce (Haitao) opportunity in china**, china, 2019, p5.

ثالثا: طريق الحرير الالكتروني

تشهد التجارة التقليدية ذات العمليات الطويلة وعالية الخطورة تحسنا على يد التجارة الالكترونية عبر الحدود لتحقق نمطا تجاريا دوليا جديدا للسلع والخدمات، وهذا راجع لتطور صناعة المعلومات مما أثر على حصة المتسوقين عبر الانترنت في المعاملات التجارية المحلية وعبر الحدود في الصين، لتصل إلى 7% خاصة مع ظروف غياب المعاملات الالكترونية في العديد من الدول التي تتعامل معها ولازالت تعتمد على التجارة التقليدية[1]، ونتج عن السوق المزدحم على نحو متزايد منافسة شرسة بين العلامات التجارية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة اكتساب عملاء جدد والاحتفاظ بهم، والشكل الموالي يبين حصة المتسوقين عبر الانترنت محليا وعبر الحدود في الصين لسنة 2018. [2]

[1]–**طريق الحرير الالكتروني يجسر المسافات بين الصين والدول العربية**، متاح على الموقع http://arabic.news.cn/2019-09/06/c_138370305.htm، تاريخ الاطلاع 2020/02/15، الساعة 22:15.

[2] Mckinsey digital, **china digital consumer trends 2019**, china, 2019, p 1.

الشكل رقم (13): حصة المتسوقين عبر الانترنت محليا وعبر الحدود في الصين لسنة 2018.

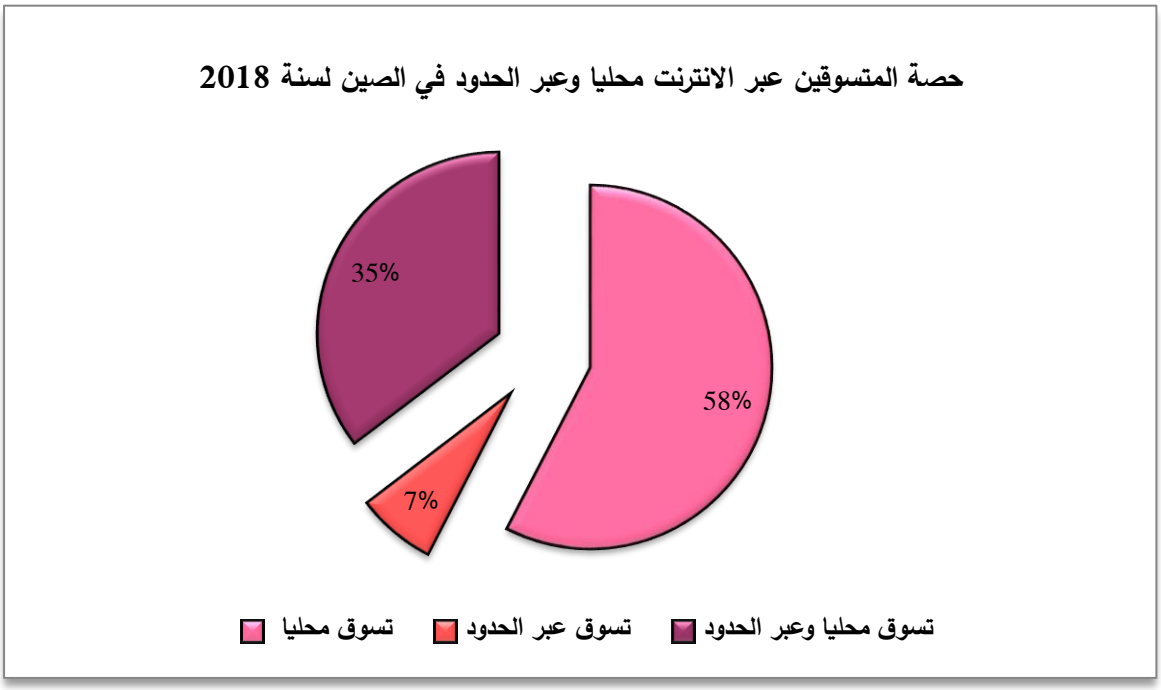

Source: Ecommerce foundation, **Ecommerce report china**, china, 2019, p19.

وتعمل الصين على إبراز مميزاتها النسبية في صناعة المعلومات لتعزيز التجارة الصينية العربية على الانترنت عبر طريق حرير الكتروني يجسر المسافات بين الصين والدول العربية.

ومن بين أهم المنصات التي تدعم طريق الحرير الالكتروني منصة "على اكسبرس" التابعة لمجموعة علي بابا، عملاق البيع بالتجزئة عبر الانترنت والتي حققت نموا كبيرا في مصر، السعودية، الإمارات وأقطار عربية أخرى، وصارت تمثل خيارا مميزا للتسوق بالنسبة للمستهلكين بالدول العربية [1]، وفيما يلي حصة السوق لأكبر ست شركات سنة 2018.

[1]-Ecommerce foundation, Op cit, p23.

الشكل رقم (14): الحصة السوقية لأكبر ست شركات لسنة 2018

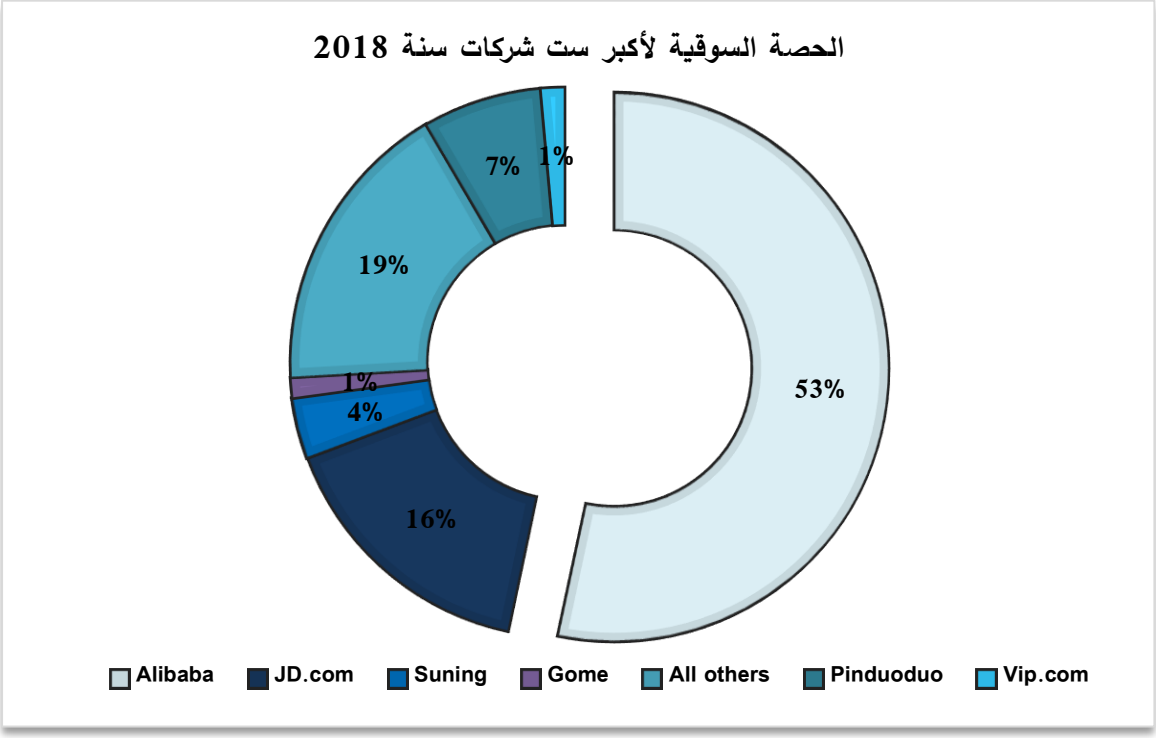

Source: Ecommerce foundation**, Ecommerce report china**, china, 2019, p23.

يخطط 18% من تجار التجزئة لتوسيع المتاجر الفعلية، و41% لزيادة وتوسيع المبيعات من خلال منصات عبر الانترنت، اهتماما بالمعايير التي تعتبر أساس اختيار منصة المعاملات عبر الحدود وما توفره من خيارات كالتسليم السريع، الأداء الجيد للموقع، ومطابقة المنتجات للواقع. [1]

فالمناطق الاقتصادية لطريق الحرير الالكتروني لا تستعمل بنيتها التحتية من خطوط سكك حديدية ومطارات جوية وطرق وموانئ وغيرها فحسب وإنما تحتوي أيضا على شبكات للمعلومات، ولفت أنها في الغالب اقتصاديات صاعدة ودول نامية يعجز معظمها عن إقامة المشروعات الكبرى في مجالات السكك الحديدية والطيران، لذا تتولى الشركات الكبرى مهمة الاستثمار في بناء مثل هذه المشروعات، أما الشركات المتوسطة والصغيرة فعادة ما تنشط في مجال التجارة مما تتيح منصات التجارة على الانترنت التي تتجاوز القيود التقليدية فرصة أمام هذه الأخيرة للمشاركة على نحو فعال في التبادلات التجارية بهذه الدول. [2]

وفي هذا الصدد تقوم الصين بالبناء والتطوير الدائم لطريق الحرير الالكتروني الذي يتمثل في ثلاث نواحي:

---

[1]-Ibid, p23.

[2]– ثري لوو، **طريق الحرير على الانترنت: نمط جديد للتعاون بين الصين والدول العربية**، شبكة الصين، متاح على الموقع http://arabic.china.org.cn/txt/2015-09/13/content_36571919.htm، تاريخ الاطلاع 2020/02/16، الساعة 15:22.

أولا: تعزيز بناء مراكز المعلومات وشبكات الاتصالات وغيرهما من أساسيات البنية التحتية لشبكات الانترنت.

ثانيا: توسيع الأعمال في عالم الرقمنة وانترنت الأشياء أمام الدول التنافسية.

ثالثا: تطوير التجارة الالكترونية عبر الحدود.

إضافة إلى العمل على تطوير ورفع نمو قاعدة الحوسبة السحابية لتصبح المنطلق الاقتصادي على الانترنت بين الصين والدول العربية، وتبني مراكز للبيانات ومنصات للأمن المعلوماتي على الانترنت، كذلك منصات الأعمال التجارية عبر الحدود ومراكز نقل رئيسة لرفع التبادلات التجارية ونقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون. [1]

وفي ظل تنامي الاهتمام العالمي بالتجارة الالكترونية، يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية الإلكترونية، وتدارك التأخر الحاصل والاستفادة من الفرص التي تتيحها لها هذه التجارة كأداة لدعم قدرة الاقتصاد للاندماج في الاقتصاد الرقمي وتسيير دخول الشركات بالأسواق العالمية مما يرفع أداء الميزان التجاري بزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وباعتبار حجم المبادلات واستثمارات الشركات الصينية بالجزائر كبيرة، وبما أن الصين تعد أول مزود للجزائر بالسلع فانضمامها لطريق الحرير الالكتروني يعد مربحا خاصة لاستفادتها من البنية التحتية الرقمية في ظل غياب البنية التحتية التقليدية، وبالتالي تكثيف وتسهيل التجارة لإفريقيا باعتبار الجزائر بوابة إفريقيا ووصول المنتجات بين يدي العميل للمفاضلة والاستفادة من فروق الأسعار في ظل المنافسة العالمية.

المطلب الثالث: البنوك الالكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة

للبنوك حظ وافر في التطور التكنولوجي، ويتمثل في العمليات التجارية الإلكترونية والذي أدى بدوره كذلك لظهور ما يسمى بالخدمات المصرفية الإلكترونية.

وفي ظل التحولات الهائلة التي تشهدها الصناعة المالية حول العالم، تضطلع دولة الإمارات العربية المتحدة بدور ريادي في هذه المجالات، وما توفره لمرتديها من الوصول للثروة بكفاءة وسهولة.

أولا: البنى التحتية للمعاملات الإلكترونية لدولة الإمارات المتحدة

يقدر حجم إنفاق المصارف الإماراتية (23 مصرفا) على التكنولوجيا بما يزيد عن ملياري درهم، أي 35% من إجمالي إنفاق البنوك العربية بأكملها، خاصة وأن دولة الإمارات وفرت بنية تحتية قوية لتسهيل عمليات الدفع الإلكترونية، وللمساعدة في تسريع عمليات التحصيل والدفع بين المتعاملين وحفظ المستندات الرسمية والتقليل من المخاطر.

[1]– المرجع السابق.

1– تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإمارات

يعتبر قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإمارات من أكثر القطاعات تقدما، والذي يحظى باعتراف دولي، فضلا عن توفر بيئة تنظيمية محفزة تعكس رؤية الدولة لقطاع الاتصالات لمنافسة أكثر القطاعات تقدما على المستوى العالمي، حيث احتلت المركز 17 من إجمالي 137 دولة في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2017–2018، والمركز الأول عربيا. [1]

اما في مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال احتلت المركز الأول عربيا ومراتب متقدمة عالميا لكل من المؤشرات التالية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7): مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإمارات

المؤشرات	المرتبة
استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة	02
معدل نفاذ الهاتف المتنقل	03
ريادة الأعمال	03
معدل توفر العلماء والتقنيين والمهنيين	07
جودة البنى التحتية بشكل عام	04
الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	04
نمو الشركات المبتكرة	05
قوة استيعاب الشركات للتكنولوجيا	10
سهولة ممارسة الأعمال	11
استخدام الأفراد للأنترنت	11
توفر أحدث التقنيات	13
المدارس الموصولة بالأنترنت	13
المهارات التقنية بين السكان النشطين	14
نسبة نفقات البحث والتطوير من إنفاق ناتج إجمالي	37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– هيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية، متاح على الموقع https://www.tra.gov.ae/ar/home.aspx، تاريخ الاطلاع 2020/02/19، الساعة 22:15.

– World Economic Forum ,**The Global Competitiveness Report 2019**, Switzerland, 2019 ,p p556-555.

[1]-World Economic Forum ,**The Global Competitiveness Report 2019**, Switzerland, 2019, p555.

ووفق نتائج الدراسات الدولية حققت الإمارات مراتب متقدمة عالميا في العناصر التي تم على أساسها القياس في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما احتلت المرتبة العاشرة من حيث القوانين والتشريعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. مما سهل على الحكومة إتمام الإجراءات الإدارية وتكثيف المعاملات المالية والاستفادة من الفرص الاستثمارية بتقليص الوقت وتكلفة إقامة المشاريع، إضافة إلى الشفافية في المعاملات ولما لها دور في القضاء على الفساد والبيروقراطية خاصة الإدارية.

2- الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الاتصالات بمضامينها جزء مهم على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي في كل الدول، والجدول التالي يوضح تطور استخدام الهاتف والانترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2015-2019):

الجدول رقم (8): تطور استخدام الهاتف والانترنت بالامارات العربية المتحدة (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
عدد خطوط الهاتف الثابت	2.258.646	2.285.809	2.320.837	2.335.491	2.345.578
اشتراكات الهاتف المتنقل	17.942.560	19.905.093	19.826.224	19.475.483	18.278.817
اشتراكات الانترنت	1.235.312	1.297.617	1.348.895	3.024.565	3.016.318

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات هيئة تنظيم الاتصالات متاح على الموقع https://www.tra.gov.ae/ar/home.aspx، تاريخ الاطلاع 2020/12/09، الساعة 23:00.

نلاحظ من الجدول السابق زيادة استخدامات الهاتف والانترنت في دولة الإمارات، وان عدد مشتركين الانترنت ارتفع من 1.235.312 مشترك سنة 2015 إلى 3.016.318 مشترك سنة 2019 وهذا راجع لإدراج التكنولوجيا في جميع المجالات ورقمنتها، مما استلزم الاستجابة مع التغيرات وتوفير وسائل الاتصال من الهواتف الحواسيب الاشتراك بالأنترنت باعتبارها أساس اتمام المعاملات اليومية.

ثانيا: البنوك الإلكترونية في دولة الإمارات

تعد حاليا دولة الإمارات من الدول الرائدة في تسهيل التجارة الدولية خاصة الغير نفطية، من خلال النفاذ الى الأسواق العالمية بتطوير بنية تحتية فائقة الاعتماد على التكنولوجيا لدعم الأنشطة التجارية وتحقيق مستويات قياسية في نموها، وتبوء مركز حيوي بارز على خريطة التجارة العالمية.

وتحتل المركز الأول عربيا في صادرات وواردات السلع والخدمات، والمرتبة 15 عالميا في الصادرات السلعية و21 في صادرات الخدمات، في حين احتلت المركز الثالث عالميا في إعادة التصدير.

وكان ذلك كنتيجة لاستمرار الإنفاق الاستثماري على المشروعات التنموية والإجراءات التحفيزية لجذب الاستثمار كتخفيض الرسوم وتكاليف الإنتاج، ممارسة الأعمال برقمنة كافة القطاعات، تسهيل تأشيرات الإقامة الطويلة للمستثمرين العالميين وأصحاب المواهب والقدرات الابتكارية والتخصصية.

كما أن إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى تعزيز الثقة وإتاحة تسهيلات خاصة بجانب التحويلات المالية الإلكترونية، والتمتع بجودة الخدمات المصرفية وتحفيز الشركات العالمية الكبرى على القيام باستثماراتها في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، البحث العلمي والملكية الفكرية، الفضاء والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي كمحركات نحو الاقتصاد الرقمي مما يسهم بصورة فعالة في زيادة تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة، وتحقيق قفزة مضاعفة عالية مما تعزز ريادة الدولة، وعلى سبيل المثال توقيع عقد مع شركة اريكسون للاستفادة من خبراتها التكنولوجية وتوفير الدعم اللازم للتوسع في مجال تقنيات التجارة الإلكترونية، نقاط الدفع عبر الهواتف المحمولة، أداء التعاملات المالية الإلكترونية، وتقنيات التحقق الرقمية من الهوية وصولا إلى مجتمع خالي من التعاملات النقدية في الإمارات.

وأطلق اتحاد مصارف الإمارات مشروع "المحفظة الذكية" كأحد أهم المشاريع المتعلقة بمبدأ الحكومة الذكية والتي تمنح الفرصة لتحويل الأموال وتسديد قيمة المشتريات اليومية بسهولة وعبر منصة مشتركة، ويأتي مشروع "الحكومة الذكية" في الإمارات كخطوة متقدمة من مشروع الحكومة الإلكترونية والذي يسعى إلى تشجيع الحكومة وجميع الهيئات الحكومية لتوفير حلول وخدمات مميزة ومبتكرة تتمتع بشفافية وكفاءة عالية على مدار الساعة عن طريق تطبيقات الأجهزة وما يتناسب مع متطلبات وتوقعات العملاء المحليين والأجانب [1]. ومن بين أهم انجازات وتطورات البنوك الالكترونية بالإمارات ما يلي:

---

[1]– احمد عبد الفتاح، **الاقتصاد الإماراتي يدخل 2019 بتوقعات متفائلة**، متاح على الموقع https://www.aliqtisadalislami.net/، تاريخ الاطلاع 2020/03/15، الساعة 12:33.

1– بنك دبي الإسلامي

يطلق على بنك دبي الإسلامي ب "**البنك الذكي**"، الذي يعزز من ريادة البنوك في عالم الخدمات المصرفية عبر الانترنت ويرتقي بها إلى الجيل القادم.

أعلنت حكومة دبي الإلكترونية بالتعاون مع بنك دبي الإسلامي عن بدء تفعيل الربط الالكتروني بين نظم تخطيط الموارد الحكومية لتسهيل إرسال المستحقات المالية للموردين، ودفعات الرواتب إلى البنك مباشرة وبشكل آلي ما بين الجهات الحكومية في الإمارات من جهة وبين قطاع الموردين داخليا او خارجيا من جهة أخرى.

كما تتيح للموردين قدرة إتمام عمليات إرسال فواتيرهم والاستعلام عليها والوصول إلى المعلومات الخاصة بهم في الجهات الحكومية وإدخال معاملاتهم التجارية إلكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة مقر أي من تلك الجهات.

2– بنك الخليج

يهدف بنك الخليج لتسهيل المعاملات المالية خاصة لجذب المستثمرين الأجانب والارتقاء إلى المستوى العالمي، ولهذا أطلق البنك خدمة "سمارت كول" حيث تتم هذه الخدمة من خلال إجراء مكالمة على أحد فروع البنك لوصول مجموعة من الخدمات الفورية كمعرفة رصيد الحساب، كيفية استخدام بطاقة الائتمان، تقديم كشف مختصر لآخر 5 عمليات مصرفية، إضافة إلى إمكانية التحويل المالي من حساب لآخر في نفس البنك، وتسديد دفعات بطاقات الائتمان وفواتير الكهرباء والمياه والاتصالات مع الإشعار بإتمام المعاملات التي تم تقديمها. [1]

3– بنك الإمارات دبي الوطني

أطلق بنك الإمارات دبي الوطني خدمة تحويل الأموال لأصحاب الحسابات في البنك، ويتم تحويل الأموال باستخدام رقم الهاتف المتحرك عوضا عن رقم الحساب، تستغرق العملية أقل من نصف دقيقة، ويمكن لكافة عملاء البنك استخدام هذه الخدمة في حال كان رقم هاتفهم المتحرك مسجلا ومرتبطا برقم حسابهم لدى البنك، وتعتبر هذه الخدمة أحدث الابتكارات ضمن سلسلة المنتجات والخدمات المصرفية عبر الهاتف [2]

---

[1]– الخليج، **القطاع المالي في الإمارات نحو المصارف الذكية**، متاح على الموقع http://www.alkhaleej.ae/economics/page/e2feb334-7fb5-41f5-9694-7e9d3a9d3ea0، تاريخ الاطلاع 2020/02/10، الساعة 22:45.

[2]– مصرف الامارات ابوظبي، متاح على الموقع https://www.emiratesnbd.com/ar/، تاريخ الاطلاع 2020/02/11، الساعة 19:55.

4- مصرف الشارقة الإسلامي

أعلن مصرف الشارقة الإسلامي عن إطلاق "خدمة الهاتف المصرفي"، وتتيح للعملاء الحصول على خدمات مصرفية عالية المستوى بشكل سهل وآمن عبر الهاتف على مدار الساعة وكافة أيام الأسبوع، وتوفر "خدمة الهاتف المصرفية" خدمة أسعار صرف العملات الأجنبية ونسب الأرباح، تحديث المعلومات الشخصية، تشغيل وتعطيل البطاقات المصرفية وكافة المعلومات المتعلقة بالعمليات الجارية على الحساب، طلب كشف حساب، تحويلات ضمن الحساب، دفع الزكاة والصدقات ودفع الفواتير الاستهلاكية. [1]

ثالثا: نظم الدفع الإلكتروني في دولة الإمارات

نظرا لأهمية نظم الدفع للقطاع المالي، تولى البنك المركزي دور مهم في دعمها وتطويرها إضافة إلى إنشاء وحدة متخصصة لمراقبتها ولتعزيز فعاليتها، وفيما يلي أهم النظم:

1- الدرهم الإلكتروني

بطاقة إلكترونية تستخدم لدفع الرسوم المستحقة لجميع المعاملات الرسمية، كخدمة الدفع الآلي بواسطة البطاقة الذكية، ويستفيد منها الجمهور لتسديد رسوم الخدمات الحكومية المقدمة. [2]

2- التوقيع الرقمي

خدمة تتيح للمؤسسات والأفراد عمل توقيع رقمي باستخدام بطاقة الهوية للمستندات أو المعاملات المالية، ويتم ختم التوقيع الإلكتروني بطابع زمني يحدد تاريخ ووقت حدوث التوقيع الإلكتروني، ولا يمكن تغيير الوقت بأي شكل من الأشكال ولا من قبل الطرف الموقع نفسه، مما يعطي الثقة الكاملة في المستندات والمعاملات الموقعة رقميا. [3]

3- جهاز الصراف الآلي

يعد الصراف الآلي بالإمارات من بين أهم الأجهزة للبيع الآلي لبطاقات الدفع الإلكتروني محددة القيمة أو تعبئة بطاقة العميل من خلالها مع تدوين جميع عملياتها. [4]

---

[1]– مصرف الشارقة الإسلامي، متاح على الموقع https://www.sib.ae/ar/home، تاريخ الاطلاع 2020/02/10، لساعة 22:10.

[2]– بركان امينة، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل اداء الجهاز المصرفي دراسة حالة الجزائر**، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 الجزائر، 2013-2014، ص 430.

[3]– الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، متاح على الموقع https://www.ica.gov.ae/404.aspx?aspxerrorpath=/en/services/e-services-for-organizations/، تاريخ الاطلاع 2020/02/12، الساعة 23:30.

[4]– مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، متاح على الموقع https://www.centralbank.ae/ar، تاريخ الاطلاع 2020/02/12، الساعة 15:15.

4- التحويلات المالية الإلكترونية

تسهيل عملية تحويل الأموال بين الجهات في غضون 30 ثانية من حساب إلى حساب بنكي آخر، مع القدرة على الاستفسار ودفع الفواتير المستحقة، وتنفذ حوالي 8000 تحويل مالي يوميا.

5- المحفظة الرقمية

تعني السداد عبر الهاتف أو جهاز أو ساعة ذكية متوافقة الاستخدام مع نظام المحفظة وبطاقات مسجلة تمكن المستخدمين على تلك الأجهزة من سداد المدفوعات واستلامها فورا، وكذلك حفظ الأموال أو تحويلها عبر منصة تضم جميع المصارف في دولة الإمارات، وتسعى بنوك الإمارات لفتح حسابات فورية لجميع سكان الدولة والتفاوض مع الجهات الحكومية في الدولة وشركات الطيران ومنصات التجارة الإلكترونية لإتاحة فرص السداد عبر المحفظة الرقمية على الهواتف الذكية.

تتصدر دولة الإمارات إقليميا حجم المدفوعات الرقمية بفعل ارتفاع معدلات أتمتة العمليات المالية والمصرفية والتحويلات المالية في الدولة، فضلا عن انتشار استخدام المنصات وبطاقات الدفع في القطاع الحكومي والعمليات التجارية والاستهلاكية، وأن الإمارات تتمتع بثقافة مرتفعة تجاه التعامل مع أنظمة الدفع الرقمية التي تطورها البنوك، معتمدة على انتشار استخدام الأجهزة والهواتف الذكية المتصلة بالأنترنت، ما هيأ بنية دفع رقمية قوية تدفع بتحويل الدفع النقدي إلى التقاعد نظرا لكلفة استخداماته العالية ومخاطر الفقدان والسرقة.

فتعد الإمارات الأعلى في المنطقة من حيث توافر المنصات الإلكترونية ومختلف بطاقات الدفع فضلا عن انتشار الهواتف الذكية، خاصة وأن معدلات الثقة بعمليات الدفع الإلكتروني ومعاملات التجارة الإلكترونية تواصل الارتفاع الذي يعكس زيادة التسوق والدفع الالكتروني. [1]

أما البنوك الجزائرية، ورغم الوعود المتكررة لتعميم التعاملات الالكترونية إلا أن رقمنة هذا القطاع لاتزال قيد الإنجاز، خاصة في ظل الصعوبات بمختلف القطاعات الاقتصادية، فمسار الرقمنة أصبح من أبرز التحديات لانعكاساتها الإيجابية على نمو البنوك من جهة والناتج المحلي وتفعيل حجم التجارة الخارجية من جهة أخرى، إضافة لتعزيز إيرادات المؤسسات شريطة الاستخدام المنسجم للأدوات التكنولوجية مع إحاطتها بالضمانات لكسب وحماية حقوق المتعاملين.

فتطبيق الجزائر للتجربة الإماراتية بمجال البنوك الالكترونية بما يتناسب مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، يساعدها على تقديم خدمات مصرفية جديدة ومبتكرة للزبائن بالحصول على البيانات بطريقة فورية مع الاستعلام عن أي أمر كان كالاعتماد المستندي الالكتروني، كما تمكن الزبائن من اتخاذ قرارات وإدارة أعمالهم رقميا خاصة في ظل تخفيض تكاليف التشغيل وإدخال الأنظمة الآلية

[1]– المرجع السابق.

وتطبيقات إجراء جل العمليات على الانترنت كالاستثمار والتمويل المالي مما يعزز مركزها التنافسي أمام القطاعات الأخرى.

ويوفر السداد الالكتروني بالبنوك الجزائرية تسهيلات لمختلف القطاعات الأخرى كالضرائب والجمارك وتسيير الإجراءات ومالها من دور في رفع حجم المعاملات التجارية وتوسيع الحصة السوقية على المستوى الدولي وضمان الاستدامة.

المطلب الرابع: دور رقمنة الاقتصاد في تعزيز التجارة الخارجية

يستند الاقتصاد الرقمي في مجمل عملياته على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لما لها دور في الغاء كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من والى دول العالم.

أولا: أثر الرقمنة على التجارة العالمية

تكنولوجيا الاعلام والاتصال أساس لخلق القيمة المضافة لكل دولة متقدمة كانت ام نامية، فعززت الرقمنة الاقتصاد العالمي بحوالي 200 مليار دولار، مع خلق حوالي 6 ملايين وظيفة، ويمكن رفع الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.75% وتخفيض معدل البطالة بـ 1.02% بمجرد رقمنة الدولة بـ10%، والشكل الموالي يوضح القيمة المضافة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال بالدول الأكثر تجاوب مع الاقتصاد الرقمي:

الشكل رقم (15): ترتيب الدول حسب القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2017

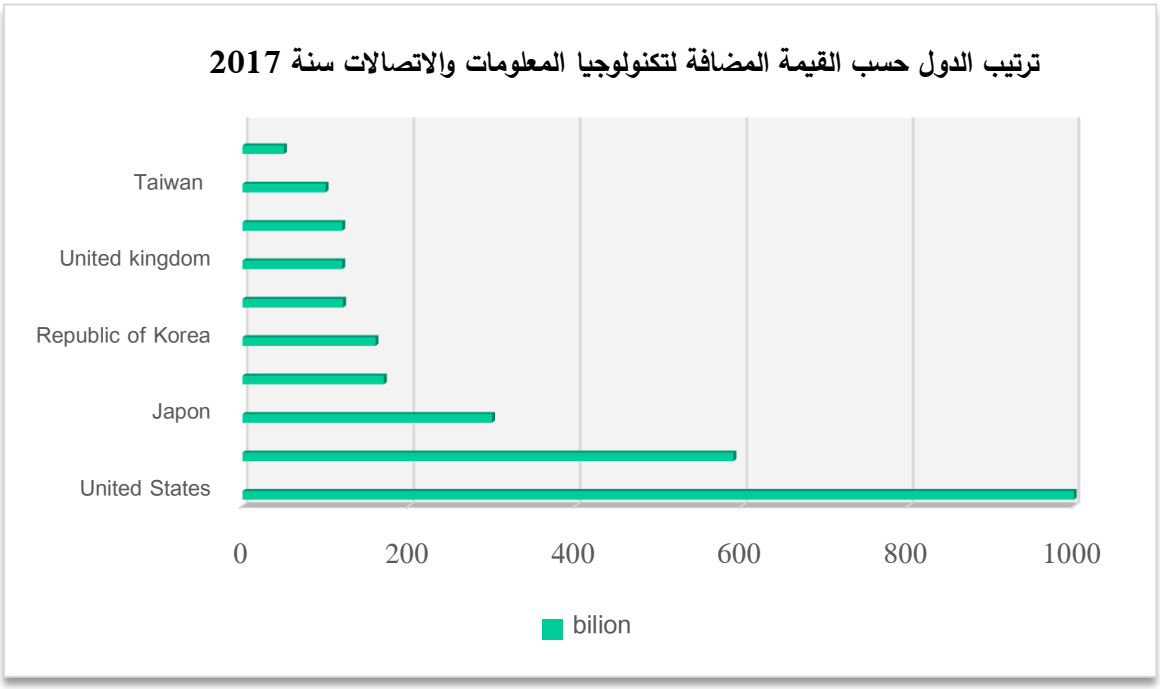

Source: UNCTAD, **Digital Economy Report 2019**, United Nations, Geneva and New York, 2019, P52.

من الشكل أعلاه يوجد بين البلدان فجوات رقمية واسعة، ويتوقف انتشار الاقتصاد الرقمي على مدى شيوع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي قدمت قيمة مضافة لناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الامريكية بحوالي 1000 مليار دولار سنة 2017، التي تليها الصين بالمرتبة الثاني بـ 590 مليار دولار، فهذه الدول أدركت حتمية الاستثمار بمجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال لتحقيق نمو اقتصادي على المستوى العالمي.

وتقدر القيمة العالمية للتجارة الإلكترونية بـ 29 تريليون دولار في عام 2017، ما يعادل 36% من الناتج المحلي الإجمالي، اذ بلغت مبيعات المؤسسات التجارية إلى المستهلكين ما يزيد عن 3.9 تريليون دولار، بينما بلغت مبيعات المؤسسات التجارية فيما بينها ما يزيد على 25.5 ترليون دولار أي 87% من مجمل التجارة الالكترونية العالمية مما زاد حجم المعاملات التجارية بين دول العالم سنة 2017.

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الدول في تطبيق الاقتصاد الرقمي، فقدر حجم التجارة الإلكترونية بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي لها، بينما احتلت الصين المركز الثاني 34.8% من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2017 ويعمل في قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق العالم أكثر من 100 مليون شخص بسنة 2015.

كما سجلت صادرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والمعلومات بالأعوام الاخيرة، نموا بنسبة 40% لتصل إلى 467 مليار دولار، ومثلت تجارة سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 13% من تجارة السلع العالمية ب 2015. [1]

ويعد من أبرز ما طرحه الاقتصاد الرقمي هو العملات الرقمية التي ظهرت خلال السنوات العشر الأخيرة، وتم تنظيم تداولها بين المتعاملين بشكل قانوني حول العالم، بعد اعتراف بعض الدول، مما أدى إلى انتشارها بشكل أوسع وأشمل ويسر التعاملات التجارية عبر الانترنت، وأشهر هذه العملات على الإطلاق "البتكوين". [2]

---

[1]- UNCTAD, Op cit, P15.

[2]– طارق الشال، الاقتصاد الرقمي مخاطر وتحديات تواجه التجارة العالمية، متاح على الموقع https://arabi21.com/story/1193448/، تاريخ الاطلاع 2020/04/07، الساعة 18:23.

ثانيا: التوجه الرقمي والأسواق المالية

1- رقمنة التمويل

أصبح التمويل ذو الطابع الرقمي حتميا بجميع الخدمات المالية، إذ تعمل مؤسسات الائتمان على الحد من عدد الموظفين والمكاتب الاستشارية وتوظيف المزيد من المختصين التقنيين وخبراء التكنولوجيا. وبفضل تطوير الإمكانيات الرقمية الحديثة لبعض الخدمات، أصبحت البنوك منها الصغيرة قادرة على منافسة المؤسسات المالية التي تتصدر المراتب الأولى عالميا، خاصة وأن جميع المعاملات تجري على الانترنت مما يتيح للمستثمرين والمقترضين فرصة تتبع حركة أموالهم الخاصة ورصد الربحية، وتعد روسيا السباقة في استخدام خدمة الإقراض للشركات والأفراد عبر الانترنت.

ويعود الإقبال على المعاملات الرقمية إلى ثقة ووعي ورغبة العملاء في إجراء العمليات المصرفية أكثر سرعة عبر الانترنت مع الموافقة على القروض في غضون ساعات، حيث تنطوي رقمنة القطاع على العديد من العوائق أساسها الافتقار لعدد كافي من المختصين المؤهلين لتقديم الخدمات في أسواق التكنولوجيا بمجال التمويل، علاوة على غياب نظم وبرامج واضحة لتدريب الموظفين إضافة إلى الإطار التشريعي مما يمنع العديد من الدول من تطوير وتوسيع رقمنة القطاع. [1]

2- من التداول التقليدي إلى التداول الالكتروني

مع التحول من نظم التداول التقليدية إلى نظم التداول الإلكتروني، تحسنت الأوضاع بالبورصة، حيث عانت البورصات التقليدية من مشكلة عدم إفصاح الشركات المدرجة عن ميزانياتها وتفاصيل أرباحها وخططها المستقبلية خاصة في ظل ضعف آلية توصيل المعلومات للمستثمر، كما تأثرت بطول فترات التسوية والمقاصة المستغرقة لتنفيذ الصفقات وتعطيل الكثير من الفرص الاستثمارية. [2]

حيث تمكن البورصة الالكترونية من تداول الأوراق المالية بمجرد إدخال أوامر الشراء والبيع لنظام التداول الإلكتروني مع ضرورة إتقان الجوانب الفنية التقنية والتنظيمية، كما مكنت نظم التداول الالكتروني من اجراء عمليات التسوية في أوقات قياسية وحلت مشكلة الحفظ بجعله حفظا مركزيا، مما أدرك المستثمر إمكانية فحص أوامره المدخلة ومتابعة المحفظة الاستثمارية ومجريات التداول بشكل فوري بغض النظر عن موقعه الجغرافي، مما يسهل استغلال الفرص الاستثمارية وقياس درجة المخاطرة في كل منها قبل الخوض فيها وزيادة سيولة السوق ورفع حجم التداول، [3]

---

[1]- الجزيرة، **كيف غيّر الاقتصاد الرقمي السوق المالية؟**، متاح على الموقع https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/26/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع 2020/04/12، الساعة 12:41.

[2]- متاح على الموقع https://www.ase.com.jo/ar، تاريخ الاطلاع 2020/04/15، الساعة 12:36.

[3]- محمد احمد الجيزاوي، **أسواق الأوراق المالية وحلول الإدارة الالكترونية**، دار أي–كتب، إنجلترا، 2019، ص ص207–208.

وبالتالي نظم التداول الإلكتروني قدمت الحماية للمستثمر ومكنته من إدارة مخاطره. وقد ينطوي عن رقمنة عمليات التداول مخاطر تحقق خسائر للمستثمر إن تم تجاهلها، وترتبط أساسا بتدفق الانترنت وسوء الاستخدام من قبل المستثمر، لذا عليه الإقرار بأن الوسيط لن يكون مسؤولا عن فشل الاتصال وتأخر عملية التداول الالكتروني، كما أنه لن يكون مسؤولا عن الأخطاء الناتجة في أرصدة الحسابات. [1]

ثالثا: أثر الاقتصاد الرقمي على المنافسة الدولية

تمنح الرقمنة بلدان العالم فرصة لتسريع خطى التنمية الاقتصادية وتعزيز إنتاجية الصناعات وخلق أسواق ومنتجات جديدة قادرة على المنافسة.

حيث زادت حدة المنافسة بين الكثير من المؤسسات خاصة التجارية والمالية التي قد تنهار التقليدية منها عندما يتعلق الأمر بالرقمنة، وأظهرت الدراسات أن المعاملات والعروض الرقمية كإجراء المعاملات البنكية عبر الانترنت أو استخدام التطبيقات لإنهاء الصفقات التجارية الدولية صارت مهمة اليوم بنسبة 67 %، مما أصبحت الرقمنة أداة تنافسية لتعزيز قوة الدول خاصة وأنها تضمن خفض تكاليف أداء الأعمال والحواجز التجارية الدولية وتيسير دخول شركات جديدة للتنافس عبر المنصات الرقمية، باعتبارها جميعا كفيلة لزيادة الإنتاجية والابتكار.

ومع ذلك فإن التحول الرقمي يحفز انتشار المعرفة بين الدول إضافة إلى تراكم خبرة إنتاج كافية، وعلى الدول ذو الصناعات المهددة تكثيف أنشطتها الابتكارية للحفاظ على ميزة تقنية مستدامة، التي يجد المنافسين صعوبة اللحاق والوصول لها وازدياد الضغط على البلدان النامية.

وترتبط الصناعات بعملية الابتكار الذي يحدث عادة بالبلدان المتقدمة، إذ يكون البلد المبتكر موقع الإنتاج الوحيد للمنتجات الجديدة وزيادة المبيعات المحتكرة بتصديرها للأسواق الأجنبية، إلى غاية الحاجة لتخفيض التكاليف ونقل أجزاء من الإنتاج للبلدان ذات التكاليف المنخفضة، وتنعكس بالأخير التدفقات التجارية بتقديم شركات الدول الأخرى تعديلات أرخص وتصديرها إلى السوق المبتكرة.

فتقلبات المعرفة الدولية تقلص مدة التطوير، إذ تنتشر التقنيات الجديدة بسرعة أكبر ويزداد التبادل الدولي، لأن الامتداد المعرفي يؤدي لتطوير منتجات مقلدة في مرحلة مبتكرة نسبيا ويسرع نشاط الابتكار للدول المقدمة، وبالتالي للاقتصاد الرقمي دور في اكتساب الميزة التنافسية في حين يتطلب التنافس المكثف وما يرتبط به من انسكابات معرفية وابتكارات تكنولوجية سريعة ومستدامة من قبل الدول. [2]

---

[1]- المرجع السابق، ص 208.

[2]- Florian W. Bartholomae, **Digital transformation international compétition and spécialisation**, CE Sifo forum, volume 19, 2018, p p23-24.

رابعا: التحول الرقمي وحقوق الملكية

تمنح البلدان المتقدمة للمبتكرين حماية براءات الاختراع، ويتيح ذلك للشركات أن تكون الوحيدة في استخدام الابتكار وتوليد أرباح احتكارية خاصة في ظل منافسة الاقتصاديات الرقمية المتزايدة، ويتم نشر المعرفة أثناء إجراءات البراءة لمساعدة المبتكرين المحتملين على حل مشكلات معينة أو اقتراح لمزيد من التطبيقات، وبما أن حماية براءات الاختراع لا تمنح إلا في الدول التي تم طلبها منها فيجب أن تكون الشركة على علم بالدول والأسواق ذات صلة بها وما يهم هو كيفية تصميم الإطار المؤسسي ومدى قوة المؤسسات التي تدعو إلى الامتثال للحماية.

فالرقمنة الشاملة لمستندات الشركة وإمكانية الوصول إليها من جميع أنحاء العالم يزيد من خطر ضياع الملكية وتفشي الجرائم الإلكترونية والتهديد من طرف المتسلسلين الدوليين.

ويمكن أن يتسبب الضرر الناتج عن الجرائم الإلكترونية في تعريض وجود الشركة للخطر، خاصة فيما يتعلق بتكاليف استرداد الملفات التالفة أو اكتساب المنافسون المعرفة بأسرار التجارة الرئيسية للشركات، وبما أنه من المستحيل مقاضاة وردع كل المتسللين يضل تهديد الشركات قائما خاصة لما له أثر على القدرة التنافسية الدولية، في حين تلعب تقنية أمن المعلومات وتشفير البيانات دورا مهما للغاية بحيث لا تفوق مساوئ التحول للاقتصاد الرقمي مزاياه. [1]

[1]- متاح على الموقع https://www.wipo.int/portal/ar/، تاريخ الاطلاع 2020/04/09، الساعة 14:58.

خاتمة الفصل

يعتبر الاقتصاد الرقمي اقتصاد لاحدودي قائم على وسائل الاتصال الحديثة وبالأخص على الأنترنت، حيث يتعامل مع الرقميات والمعلومات الرقمية، في حين يختلف عن الاقتصاد التقليدي من حيث السرعة في الأداء، الاستجابة المباشرة...، ما يجعل نماذج الأعمال فيه أكثر كفاءة وفعالية .

ولقد كان الاداء الباهر لتجربة هولندا في رقمنة الموانئ، الصين في التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية في الامارات بالتجارب السابقة يعكس ان الاقتصاد الرقمي لا ينفصل عن أداء الاقتصاد ككل ويعد من بين أهم الجوانب المؤثرة على نمو التجارة الخارجية، وذلك لتقديمه فرصا تنافسية كتخفيض التكلفة وتقليص وقت المعاملات التجارية العابرة للحدود، فهذه الدول استطاعت ان تخطو خطوة كبيرة في مجال تجسيد تطبيقات الاقتصاد الرقمي وتعزيز تجارتها الخارجية، اذ بإمكان الجزائر الاستفادة من هذه التجارب لدعم تجارتها الخارجية وتفعيلها باعتبارها لاتزال بعيدة عن مجال الرقمنة، ويتوقف نجاحها لمدى توفر متطلباتها خاصة برقمنة المجالات الداعمة للتجارة الخارجية وتخطي تحدياتها، وهذا ما سيتم دراسته بالفصل الموالي.

الفصل الثالث:

التجارة الخارجية بالجزائر ودور رقمنة الاقتصاد في تعزيزها نحو- بناء نموذج لرقمنة الرسوم الجمركية-

مقدمة الفصل

توجد بعض مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر غير أنها لا تتعدى حتى المستوى الأدنى المطلوب لمواكبة العصرنة الالكترونية التي يعيشها العالم اليوم خاصة الدول المتقدمة، وان تطور ورقمنة القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالتجارة الخارجية مرتبط بما توفره الدولة من بنى تحتية وقوانين ولوائح منظمة لعالم الرقمنة سواء للمؤسسات أو للمجتمع، وباعتبار ان الرقمنة تكسب أرضا جديدة كل ثانية في سائر ارجاء المعمورة، والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى تعزيز تجارتها الخارجية بزيادة فرص التوظيف الفعال للموارد، وزيادة الشفافية والنزاهة الى جانب ضبط ايرادات الدولة وسلامة تحصيلها لاستغلالها في تحسين تنافسية الاقتصاد، وبناءا على دراستنا لبعض التجارب الرائدة في مجال الرقمنة قمنا بمحاولة بناء نموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية لضمان تفعيل وتكثيف المبادلات التجارية الجزائرية عبر الحدود في ظل القضاء على الفساد الاداري.

وسيتم التفصيل في ذلك من خلال تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي:

- **المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: رقمنة الاقتصاد في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: نموذج رقمنة الرسوم الجمركية بالجزائر.**

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

الجزائر وكغيرها من البلدان، عرفت تغيرات جذرية في توجهها الاقتصادي، فمنذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، مر الاقتصاد الوطني بالعديد من التحولات والأزمات، وتوازت مع تغيرات الاقتصاد تحولات على مستوى التجارة الخارجية حيث عملت السلطات الوطنية على التكيف مع الأوضاع السائدة عالميا ومحليا، انطلاقا من فرض الرقابة من ثم احتكار التجارة الخارجية كليا بداية الاستقلال، سيما في ظل القصور الذي يعاني منه القطاع الخاص بعد الاستقلال، الى التحرير شبه الكلي في السنوات الأخيرة.

وسيتم من خلال هذا المبحث تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك بتقديم التطورات التي مر بها هيكل الصادرات والواردات والميزان التجاري.

المطلب الأول: اصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر

اتبعت الجزائر العديد من الإصلاحات لإحلال الواردات وإقامة قطاع تصديري حيوي، وتحقيق نتائج تسحب الاقتصاد الجزائري من المشاكل التي كان ولايزال يعاني منها وللوقوف على ذلك سوف نقوم بالتطرق لما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963– 1969)

سيطرت فرنسا على النظام الاقتصادي الجزائري فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، فمعظم المؤسسات كانت ملكا للمستوطن الفرنسي وبعد الاستقلال ونتيجة لهجرة مالكيها اتخذت الدولة جملة من القوانين والمراسيم، تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، بتطبيق العديد من الإجراءات منها:

نظام الحصص.

الرقابة على الصرف.

الرسوم الجمركية.

المرحلة الثانية: احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970–1989)

أفصحت السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ابتداء من جويلية 1971 على مجموعة من الإجراءات، نصت على الاحتكار الفعلي للدولة على تجارتها الخارجية وذلك عن طريق مؤسساتها العمومية، بهدف تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية لاسيما الواردات بنسبة 80% والتحكم في التدفقات التجارية وادماجها في التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي. [1]

[1]– حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص 89.

المرحلة الثالثة: تحرير التجارة الخارجية

ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الاقتصادية وبعد فشلها في تحقيق التنمية، حتم عليها إجراء إصلاحات عميقة والتي تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية المقترحة.

وفي أعقاب أزمة البترول سنة 1986 التي افرزت اختلالات عميقة بالاقتصاد الوطني، وأهمها الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات، مما أوجب عليها تبني سياسة تجارية خارجية أكثر تفتحا على العالم الخارجي. [1]

فترة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994

بدأت عملية التحرير مع صدور القانون ب 1991، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط تهدف الى تحقيق الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مداخيل العملة الصعبة، فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراءات الغير مدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد، عملت على تنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية سنة 1992 لحماية المنتوج الوطني. والعودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية مما انخفضت المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، بحيث بلغت 28.38 مليار دولار سنة 1990، لتنخفض الى 27.88 مليار دولار عام 1991، ثم إلى26.68 مليار دولار، إلى أن بلغت 25.72 مليار دولار عام 1993.

فترة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994

ومن اجل الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، وتحرير التجارة الخارجية لجأت الحكومة الى جعل عملية استيراد البضائع مسموح بها دون أي قيد اداري، بهدف تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية وهذا لزيادة كفاءته والاستفادة من الفن الإنتاجي وتخفيض التكاليف.

كما شهد نظام الصرف بالجزائر تعديلات تزامنت أغلبيتها مع الإصلاحات الاقتصادية، لاتباع سياسة مرنة لسعر الصرف بغية الحفاظ على سعر صرف يعكس ميكانيزمات سوق النقد الأجنبي [2]،

---

[1]– المرجع السابق، ص90–92.

[2]– طالب دليلة، **أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، الجزائر، 2018، ص ص237–238.

بحيث يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية كما يشجع على تنويع الصادرات للتخلص من الاعتماد التام على صادرات المحروقات.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2010–جانفي 2020)

سيتم تناول تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2010–جانفي 2020) بالتطرق لتطور كل من الصادرات والواردات، ثم يليها الميزان التجاري.

اولا: تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010–جانفي 2020)

عرفت حصيلة الصادرات والواردات بالجزائر تذبذبا خلال الفترة (2010–جانفي 2020)، والسبب راجع إلى اعتماد الجزائر الشبه الكلي على الصادرات النفطية، والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات بالجزائر:

الشكل رقم (16): تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010–جانفي 2020)

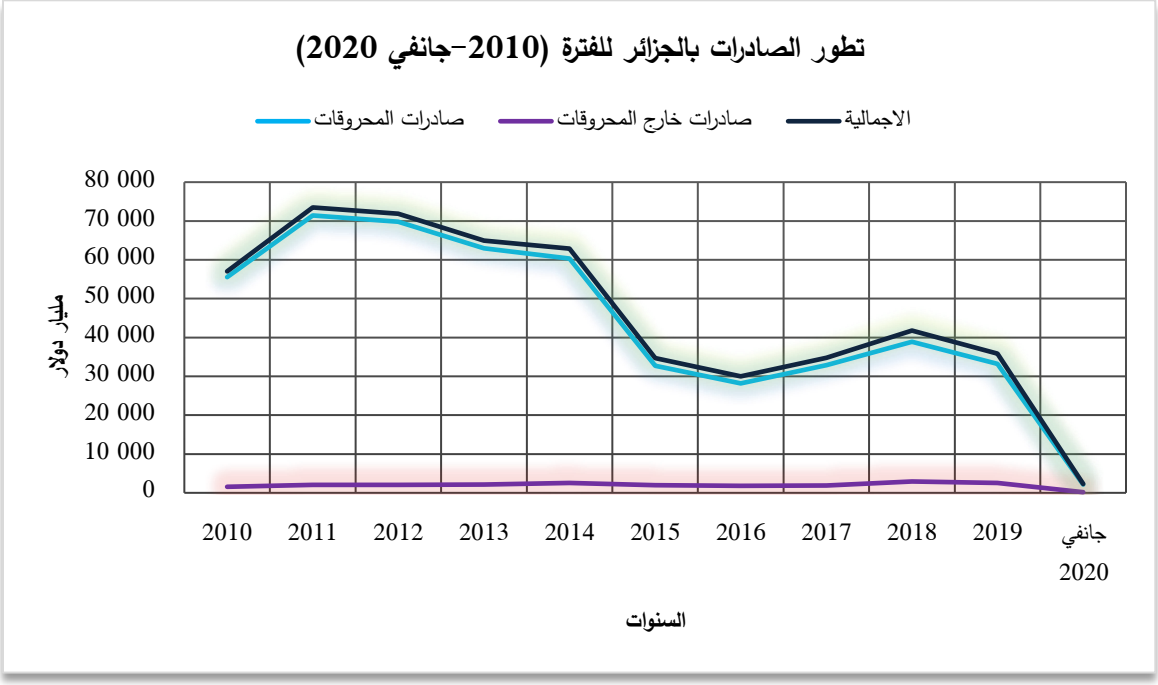

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 12:25.

ارتفعت حصيلة الصادرات خلال النصف الأول من فترة الدراسة، حيث سجلت الصادرات الجزائرية رصيدا ايجابيا خلال سنة 2010، إلا أن هذا الرصيد ارتفع بسنتي 2011 –2012 ليصل إلى 73489 مليار دولار، 71866 مليار دولار على التوالي، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول الى 112.94 دولار للبرميل سنة 2011، في حين عرفت صادرات الجزائر انخفاضا سنة 2014 لتصل الى

62886 مليون دولار، وذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات الى 60304 مليار دولار نسبة لانهيار أسعار البترول إلى 57.98 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2014.

وانطلاقا من سنة 2015 إلى 2020 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا كبيرا بنسبة تقدر بحوالي 50% مقارنة بـ 2014، حيث انخفضت إلى 34668 مليار دولار سنة 2015، فبسبب انخفاض الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية انخفض سعر برميل النفط بـ 55%، ليصل إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016[1]، وواصلت صادرات الجزائر انخفاضها لتصل الى 35829 مليار دولار سنة 2019 و2306 مليار دولار جانفي 2020.

خاصة وأن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 2% خلال الفترة المدروسة وهذا ما يبين مدى خطورة اعتماد الجزائر على المحروقات.

ثانيا: تطور الواردات الجزائرية للفترة (2010–جانفي 2020)

ترتبط قيمة الواردات الجزائرية بارتفاع وانخفاض قيمة الصادرات النفطية، وهذه الاخيرة تخضع لتقلبات اسعار البترول، والشكل الموالي يوضح مدى تغطية الصادرات النفطية للواردات بالجزائر:

الشكل رقم (17): تغطية الصادرات النفطية للواردات بالجزائر للفترة (2010– جانفي 2020)

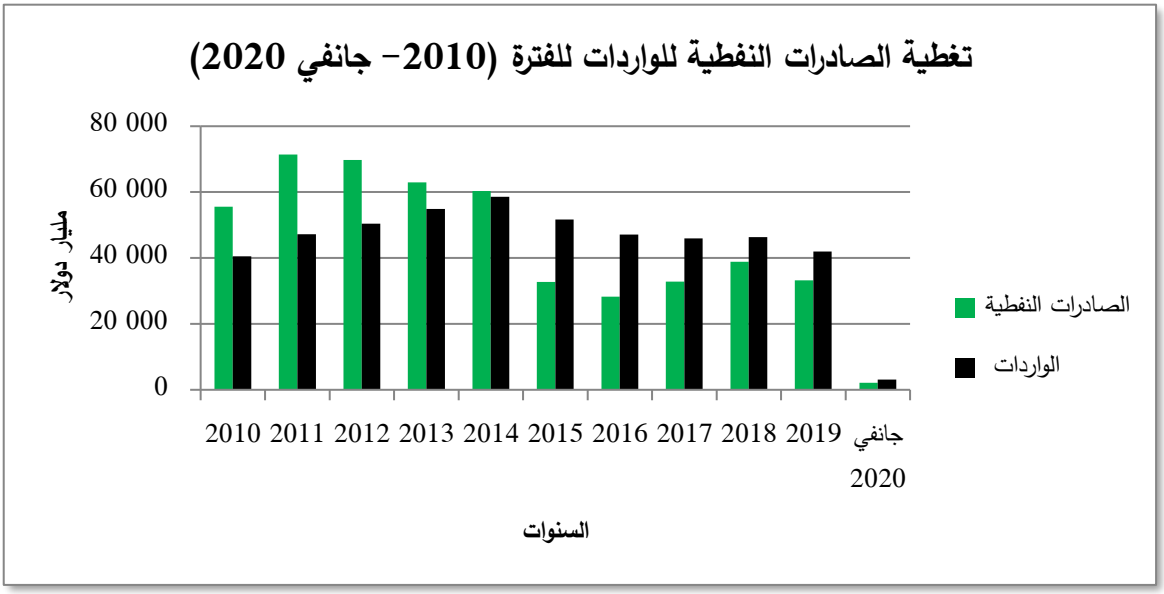

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 12:25.

[1]– منظمة الاوبك، متاح على الموقع https://www.opec.org/opec_web/en/، تاريخ الاطلاع 2020/04/25، الساعة 11:41.

ما يمكن ملاحظته من الجدول اعلاه، تزايد مستمر بالواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) من الدراسة، ففي سنة 2010 قدرت بـ 40473 مليار دولار لتصل عام 2014 إلى 58580 مليار دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول بحيث كان أدنى انخفاض لصادرات المحروقات بهذه الفترة يقدر بـ 60304 مليار دولار سنة 2014.

اما سنة 2015 تقدر الواردات بـ 51702 دولار لتصل سنة 2019 الى 41934.12 مليار دولار وفي جانفي 2020 لـ 3097 مليار دولار. ويعتبر فقدان الجزائر لنصف مداخيلها النفطية سببا لجعل صادراتها غير كافية لتغطية الواردات بسبب انهيار أسعار البترول، مما تم اعتماد سياسة التقشف ووضع تراخيص الاستيراد لتتحكم أكثر في التدفق الكبير للواردات.

ثالثا: تطور الميزان التجاري الجزائري

يعتبر الميزان التجاري كنتيجة حتمية لما تشهده حصيلة الصادرات والواردات من تقلبات، خاصة وان هذه الاخيرة ترتبط بتقلبات اسعار النفط، والشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري بالجزائر:

الشكل رقم (18): الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2010- جانفي 2020)

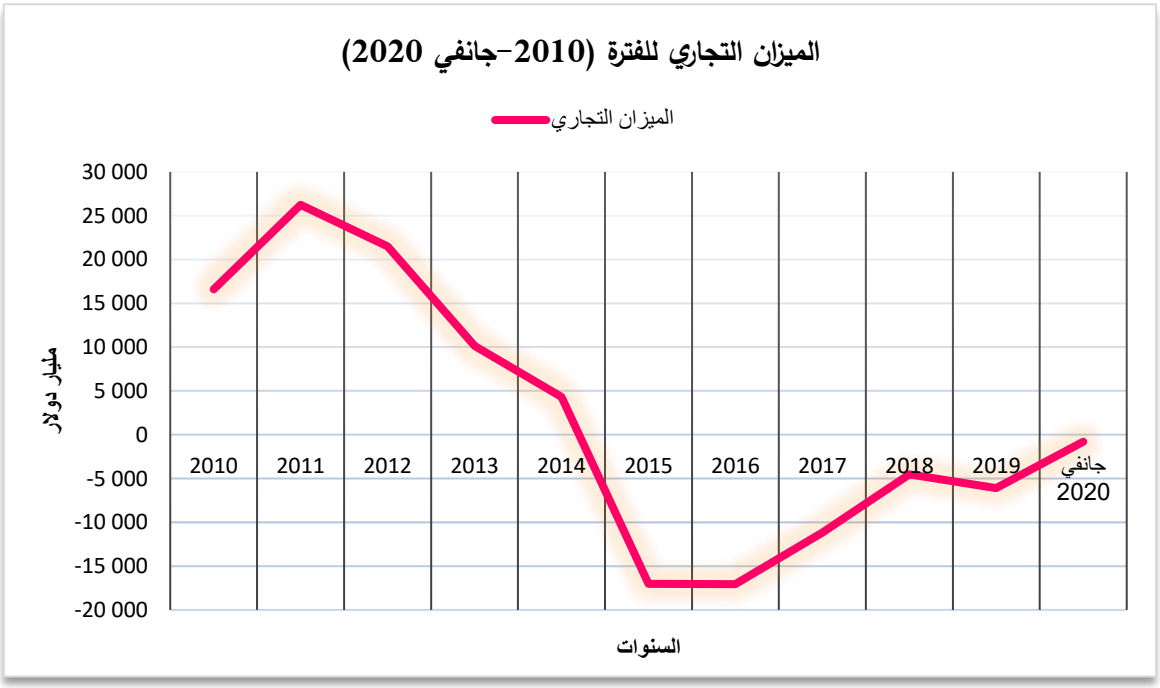

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 12:25.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا خلال السنوات (2010-2014)، حيث حقق عام 2010 رصيدا موجبا يقدر بـ 16580 مليار دولار، في حين انخفض سنة

2014 ليصل إلى 4306 مليون دولار نسبة لانخفاض حصيلة الصادرات مقابل الارتفاع المستمر بحصيلة الواردات.

أما فيما يخص السنوات (2015–2020) سجل الميزان التجاري عجزا لم تعرفه الجزائر منذ سنوات، وهذا بسبب تراجع وانهيار أسعار النفط التي تعتبر المصدر الأساسي لمداخيل التجارة الخارجية بالجزائر والتي بدأت آثارها تظهر على الاقتصاد الجزائري بشكل أبرز خلال هذه السنوات.

المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية بالجزائر للفترة (2010–جانفي 2020)

تنسب طبيعة المواد المصدرة والمستوردة من ناحية نوعيتها ونسبتها الى اجمالي الصادرات والواردات، وتطور تركيبتها السلعية لتحقيق أكبر قدر ممكن من تنوع الصادرات والوصول لإحلال الواردات.

اولا: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010– جانفي2020)

تعتمد الجزائر شبه كليا على الصادرات النفطية حيث تتراوح نسبتها ما بين 92.5 % و97.33 %، بينما الصادرات خارج المحروقات لا تزال تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات.

الجدول (9): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010– جانفي2020) **الوحدة: مليون دولار**

	الطاقة والمحروقات	المواد الغذائية	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	معدات زراعية	معدات صناعية	سلع استهلاكية
2010	55 527	315	94	1056	1	30	30
2011	71 427	355	161	1496	0	35	15
2012	69 804	315	168	1527	1	32	19
2013	62 960	402	109	1458	0	28	17
2014	60 304	323	109	2121	2	16	11
2015	32 699	335	106	1567	1	19	11
2016	28 221	327	84	1 321	0	54	19
2017	32 864	348	73	1384	0.26	74	20
2018	38.871.75	373.77	92.39	2.335.58	0.31	90.1	33.42
2019	33.243.17	407.86	95.95	1.956.92	0.25	82.97	36.42
جانفي 2020	2.133.33	26.34	2.99	137.27	0	4.38	1.34

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 12:25.

من الجدول اعلاه يتبين ان المواد نصف مصنعة تحتل المرتبة الاولى في صادرات الجزائر غير النفطية بنسبة 88.4% و5.46% من اجمالي الصادرات ككل، وتعتبر هذه المواد مشتقات نفطية وتتمثل في الزيوت ومشتقاتها كالأمونياك، وبالتالي تتأثر بتقلبات اسعار البترول.

وتلي المواد المصنعة المنتجات الغذائية بنسبة مساهمة قدرها 18% من اجمالي الصادرات غير النفطية وتضم السكر، التمور، العجائن الغذائية، الماء، الخمور، وكانت اعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 407.86 مليون دولار، وراجع ذلك للتسهيلات المقدمة للفلاحين والمؤسسات اضافة لارتفاع منسوب الامطار.

فالارتفاع الطفيف للصادرات غير النفطية راجع إلى الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من أجل تنميتها، غير ان مساهمتها تزيد من اجمالي الصادرات عندما يكون سعر البترول منخفض، وبالتالي هذا الارتفاع هو محاسبي أكبر منه حقيقي.

ثانيا: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010–جانفي2020)

ان التوزيع السلعي للواردات بالجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية، وحسب هيكل الواردات الجزائرية يتبين ان الجزائر تعد سوق استهلاكي ضخم، ويتضح هذا من خلال تذبذب رصيد الميزان التجاري الناتج عن تقلبات اسعار النفط.

الجدول رقم (10): هيكل الواردات الجزائرية للفترة (2010– جانفي2020) **الوحدة: مليون دولار**

	منتجات غذائية	طاقة	مواد خام	نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2010	6058	955	1409	10098	15776	5836
2011	9850	1164	1783	10685	16050	7328
2012	8983	1887	1824	10370	13453	9955
2013	9580	4385	1841	11310	16194	11210
2014	11005	2879	1891	12852	18961	10334
2015	9316	2376	1560	12034	17076	8676
2016	8224	1292	1559	11482	15394	8275
2017	6138	1165	1545	1123	15144	7265
2018	8573	1078	1900	1096	16485	6761
2019	8072	1436	2012	10297	13202	6455
جانفي2020	625	162	194	684	933	476

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 12:25.

من الجدول اعلاه يتضح لنا هيمنت التجهيزات الصناعية والنصف مصنعة (انابيب مجوفة من الحديد او الصلب مثلا) على الواردات الجزائرية تليها السلع الغذائية (كالسكر والحليب والنباتات الغذائية...).

نظرا لاتباع الدولة لسياسة التقشف والحد من الواردات الغير ضرورية بسبب انخفاض اسعار النفط وتدني اسعار الصرف مع استنزاف كافة موارد صندوق ضبط الواردات.

ثالثا: أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر بمجال التصدير والاستيراد لسنة 2019

يمثل الجدول التالي قائمة أهم عملاء الجزائر لسنة 2019 وقيمة هذه الصادرات مع نسبة كل دولة من اجمالي الصادرات الجزائرية.

الجدول رقم (11): اهم عملاء الجزائر لسنة 2019 **القيمة: بالمليون دولار**

الدول	القيمة	%
فرنسا	5.053.5	14.11
إيطاليا	4.621.53	12.9
اسبانيا	3.995.38	11.15
بريطانيا	2.299.73	6.42
تركيا	2.246.97	6.27
أمريكا	2.193.67	6.12
الصين	1.639.95	4.58
الهند	1.520.3	4.24
هولندا	1.504.29	4.20
كوريا	1.374.27	3.84
تونس	1.350.82	3.77
البرازيل	1.242.58	3.47
البرتغال	884.03	2.47
بلجيكا	856.96	2.39
سنغافورة	575.27	1.61
المجموع الجزئي	31.359.23	87.54

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 12:25.

فمن الجدول اعلاه وخلال سنة 2019 فإن خمسة مستوردين للجزائر تشكل حوالي 50.85% من الصادرات الاجمالية، وعلى هذا النحو ففرنسا هي المستورد الرئيسي للجزائر بنسبة 14.11%، تليها ايطاليا واسبانيا وبريطانيا واخيرا تركيا بنسب 12.9%، 11.15%، 6.42%، 6.27%على التوالي.

وبالتالي استحواذ الاتحاد الاوروبي على أكبر حصة من الصادرات الجزائرية كونها تضم أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة، وباعتبار الجزائر أكبر من البلدان المصدرة للمواد الاولية والخام خاصة المحروقات، وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري للأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية اضافة الى العامل التاريخي، اما باقي الصادرات فتصدر للدول الأخرى كما هو موضح بالجدول أعلاه، اما فيما يخص جانب الواردات واهم الدول الممونة للجزائر خلال سنة 2019 يبين الجدول التالي قيمة الواردات وحصة كل شريك تجاري من اجمالي الواردات.

الجدول رقم (12): اهم موردي الجزائر لسنة 2019 **القيمة: مليون دولار**

اهم الدول	القيمة	%
الصين	7.654.26	18.25
فرنسا	4.278.37	10.20
إيطاليا	3.410.14	8.13
اسبانيا	2.929.56	6.99
المانيا	2.833.30	6.76
تركيا	2.141.10	5.11
ارجنتين	1.812.59	4.32
الولايات المتحدة الامريكية	1.418.66	3.38
البرازيل	1.136.21	2.71
الهند	968.70	2.31
كوريا	842.25	2.01
العربية السعودية	625.41	1.49
بولونيا	590.74	1.41
روسيا	587.73	1.40
مصر	584.28	1.39
المجموع الجزئي	31.813.31	75.86

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 12:25.

من الجدول اعلاه تحتل الصين المرتبة الاولى بنسبة 18.25% من اجمالي الواردات، خاصة وان الجزائر خلقت أفضلية للمنتجات الصينية وتمهيدا للانضمام الى الطريق الحرير الصيني، ومع تحديد الجزائر لقائمة السلع الممنوع استيرادها لمواجهة تبعات الازمة النفطية سنة 2014 تراجعت مكانة أوروبا خاصة فرنسا بحصة 10.20%، والتي كانت تحتل المرتبة الأولى في تصديرها للجزائر، تليها ايطاليا واسبانيا والمانيا بحصة 8.13%، 6.99%، 6.76% على التوالي.

المبحث الثاني: رقمنة الاقتصاد في الجزائر

باشرت معظم الدول مبادرات متفاوتة الأهمية من أجل إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة للتوجهات الجديدة للاقتصاد، مما جعل البعض منها يقفز عاليا على الصعيد الدولي، والجزائر كغيرها من الدول قامت بمجموعة من الإجراءات من أجل الرقي بمجتمع رقمي والنهوض باقتصادها.

المطلب الاول: مؤشرات رقمنة الاقتصاد في الجزائر

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال اهم معالم التنمية الاقتصادية الرقمية، خاصة وان الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد اللامادي، ففي عام 2000 وافقت الحكومة على اجراء اصلاحات معمقة لتطوير قطاع البريد والمواصلات ومواكبة تحديات القرن 21 وضم الجزائر لمجتمع المعلومات، كما انه من المهم قياس مدى تقادم وامتلاك البنية التحتية الرقمية في الجزائر وفيما يلي اهم المؤشرات:

اولا: مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال

تعكس استخدامات الجزائر للأجهزة الالكترونية والانترنت مدى رقمنة الاقتصاد ورقي القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية الرقمية، وفيما يلي مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالجزائر.

1- مؤشر شبكة الهاتف الثابت

شهد سوق الاتصالات في الجزائر نموا كبيرا في مجال الهاتف الثابت وهذا بتحسن جودة الخدمة والارتفاع المستمر لعدد المشتركين منذ عام 2000، ويتضح هذا النمو من خلال المؤشرات الاحصائية الواردة ادناه:

الشكل رقم (19): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت (2010–2018)

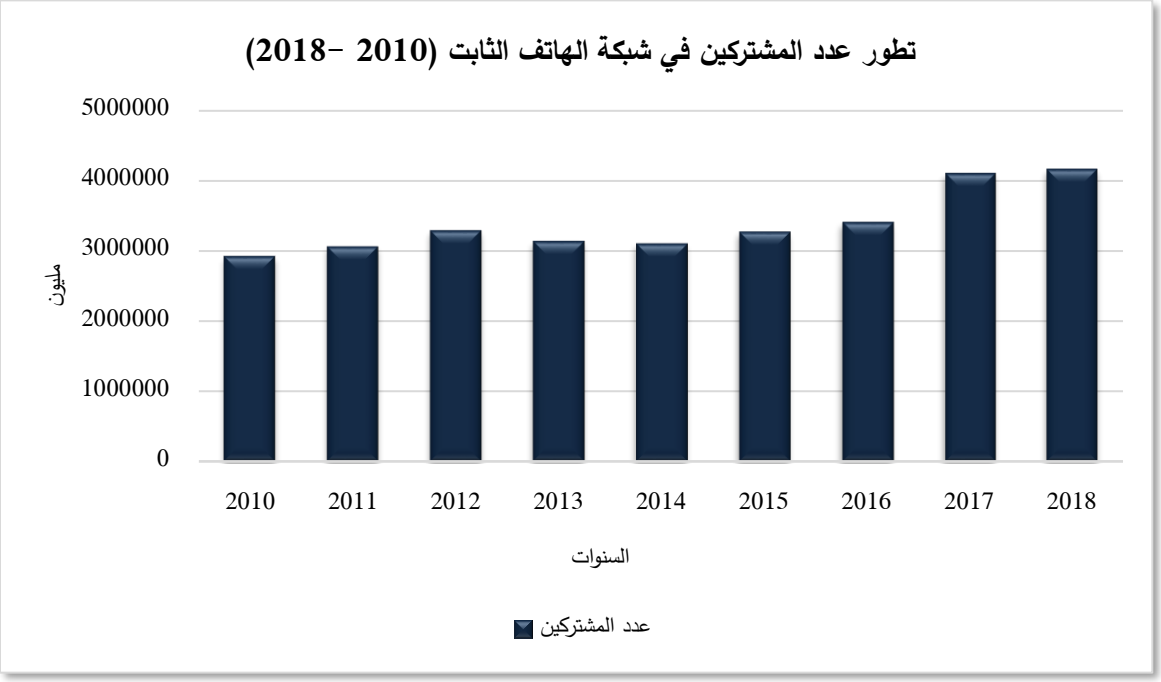

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/27، الساعة 21:02.

من الشكل اعلاه يتبين لنا تطور في عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت ويميل في الثلاث السنوات الاخيرة نحو نمو ايجابي، تزامنا مع التحول العالمي بمجال الرقمنة، وبحلول سنة 2018 سجلت الجزائر أكثر من اربعة ملايين مشترك.

وفي عام 2017 تم انهاء استعمال تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية الثابتة التي كانت موجهة للمناطق الريفية، وهذا تماشيا مع استراتيجية الدولة لتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر كفاءة وفعالية (4G).

اما فيما يخص تقسيمات الاشتراكات الى سكنية ومهنية، فلازالت تهيمن اشتراكات الهاتف الثابت السكنية من العدد ككل، ففي عام 2018 تمثل نسبة 74.44% من اجمالي المشتركين، كما شهدت اشتراكات الخطوط الثابتة المهنية سنة 2018 ارتفاع مقارنة مع سنة 2017 (489247، 1062568 على التوالي) أي بنسبة 117.18%، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (20): اشتراكات الهاتف الثابت بين السكنية والمهنية (2010–2018)

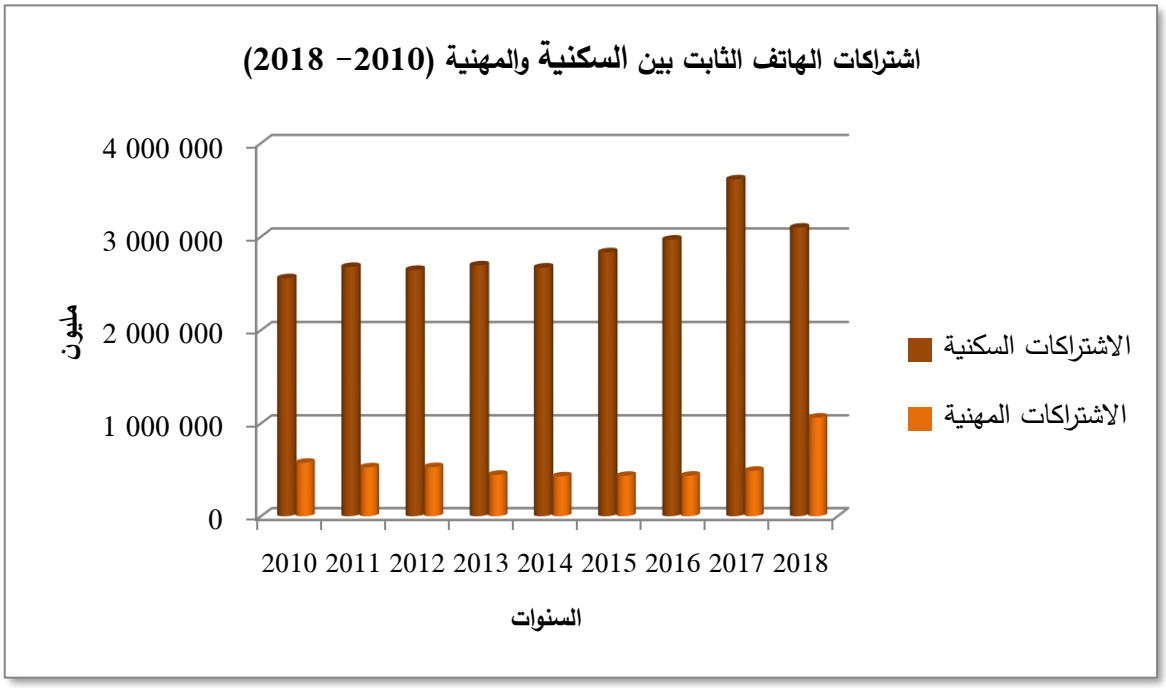

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/27، الساعة 21:02.

2- مؤشر شبكة الهاتف النقال

شهدت خدمات الهاتف النقال تحسنا ملحوظا، فعدد مشتركي شبكة الهاتف النقال ارتفع سنة 2018 بنسبة 12.31% (4644481 مشترك) مقارنة بسنة 2017، حيث تجاوزت تغطية السكان بشبكة النقال بمعدل 87.99% بالنسبة لاشتراكات الدفع المسبق، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (21): عدد مشتركي الهاتف النقال (2010–2018)

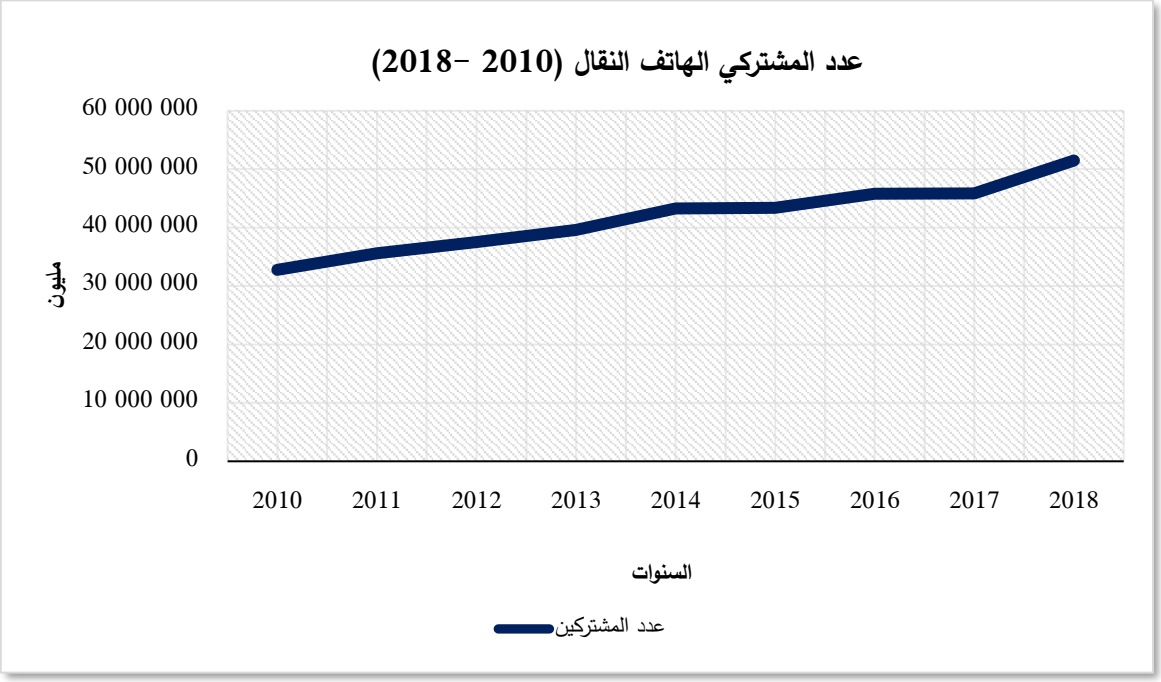

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/27، الساعة 21:02.

3- مؤشر شبكة الانترنت

نصف مستخدمي الشبكة العنكبوتية في الجزائر يؤمنون بضرورة الاستفادة من الانترنت في أي مكان عبر تقنية الجيل الثالث أو الرابع، وتعتبر فئة الشباب التي يتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 سنة هو الأكثر استغلالا للأنترنت بنسبة 74%. وأن 30 % من المستخدمين يلجون الشبكة العنكبوتية عن طريق الهواتف الذكية.

يعتقد السكان في المدن ان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسيلة لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع عصري لامادي متوجه نحو المستقبل، ويرون المستعملين الجزائريين ضرورة الربط بالأنترنت في أي مكان خاصة وان لها فرصا كبيرة من كسب الوقت والمال، فضلا عن تحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين، إذ أن معظم مستخدمي الانترنت في الجزائر لسداد الحاجات اليومية وتصفح مواقع التواصل الاجتماعي بعيدا عن استغلالها بالحياة المهنية وبمجال التجارة الخارجية والصيرفة ، خاصة مع غياب الأمن والتوثيق في المعاملات الالكترونية مما تقلل دعم العمليات التجارية مع دول العالم.

وفي إطار توفير البنية التحتية وتحسين الخدمة، في سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الالياف البصرية وتتواصل الجهود المبذولة خلال 2018. اذ عرفت ارتفاعا ليصل طولها ل 145120 كم، وهذا راجع لتلبية حاجيات مستخدمي الانترنت وتقديم خدمة ذات نوعية.

فمعظم توجهات المشتركين للهاتف النقال، خاصة مع انتشار الجيل الرابع والذي عرف توسعا لنسبة التغطية على حساب عدد مشتركي الانترنت الثابت، حيث حقق خلال عامين فقط من تقديمه عددا يزيد عن 20000000 مشترك في حين بلغ عدد مشتركي الجيل الثالث 19239448 مشترك (التكنولوجيا التي ادخلت سنة 2013 وشهدت ارتفاعا قياسيا سنة 2016 وقدر عدد المشتركين 24227985 مشتركا)، ويعود الانخفاض في عدد المشتركين في شبكة الجيل الثالث لاتساع نطاق شبكات الجيل الرابع، وهو ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (13): البنية التحتية للأنترنت في الجزائر (2012–2018)

	طول الالياف البصرية (كم)	الانترنت الثابت	انترنت النقال3G	انترنت النقال4G
2012	46 231	1 154 748	/	/
2013	50 800	1 283 420	308 019	/
2014	61 556	1 599 538	8 509 053	/
2015	70 700	2 262 259	16 684 697	/
2016	76 514	2 859 551	24 227 985	1 464 634
2017	127 372	3 202 505	21 592 863	9 867 671
2018	145 120	3063835	19 239 448	20 621 452

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/27، الساعة 21:02.

ثانيا: التجارة الخارجية لمنتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

بلغ عدد المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال 239 646 مؤسسة سنة 2017 أي بزيادة قدرها 5.21% مقارنة بسنة 2016، وهذا راجع الى سياسة الدولة في دعم وتشجيع انشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مجال التكنولوجيا والرقمنة، خاصة مع انشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة مؤخرا.

1- صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تتمثل صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في معدات الاتصال، والكمبيوتر والاجهزة المرفقة له، معدات الاتصالات، المكونات الالكترونية...، والشكل التالي يوضح اجمالي صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

الشكل رقم (22): اجمالي الصادرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجزائر (2012–2017)

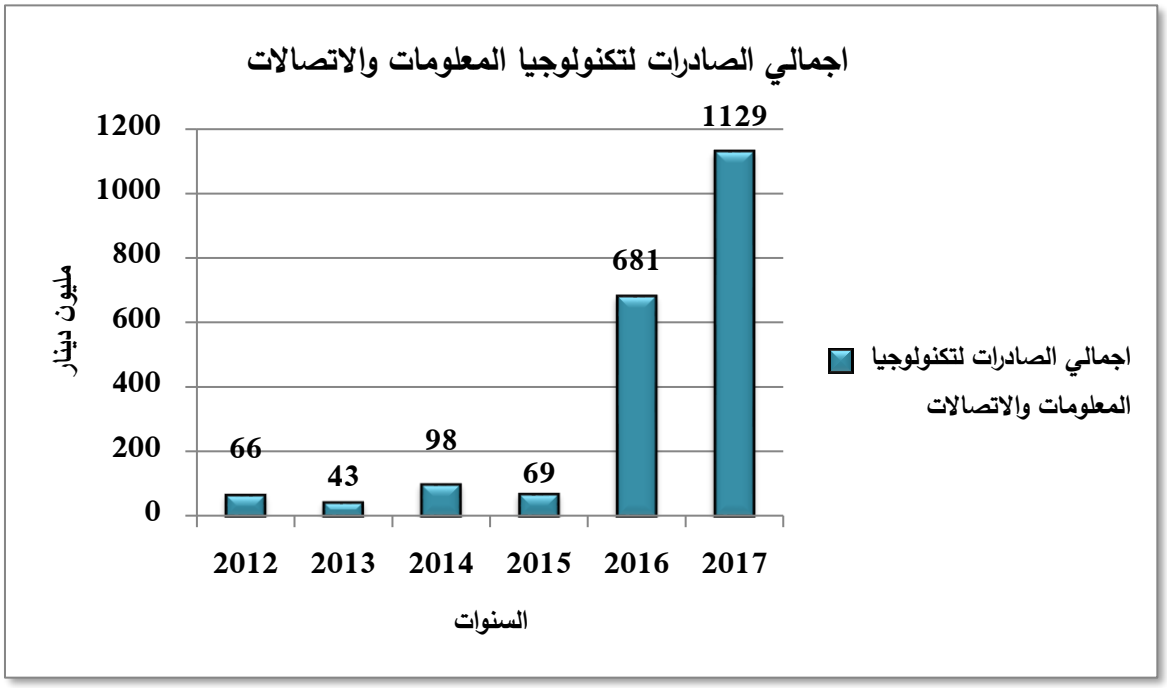

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Rapport-%20indicateur-economique-AR.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة 23:25.

من الشكل أعلاه نلاحظ أكبر قيمة لصادرات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2017 زاد حجمها بنسبة 65.89 % مقارنة بعام 2016، ويعزى ذلك أساسا إلى سياسة الدولة نحو تشجيع الشركات على التصدير وإنشاء مصادر تمويل خارج المحروقات، وتسيطر المعدات الالكترونية كثيرة الاستهلاك على أكبر حصة من الصادرات سنة 2017 بنسبة 49.4%، وتليها معدات الاتصالات بنسبة 29%.

2- واردات الجزائر لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تشمل اهم السلع المستوردة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الكمبيوتر والاجهزة المرافقة له، معدات الاتصالات، المكونات الالكترونية...، والشكل الموالي يبين اجمالي الواردات في الجزائر:

الشكل رقم (23): اجمالي الواردات للسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2012– 2017)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Rapport-%20indicateur-economique-AR.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/04/26، الساعة23:25.

عرفت واردات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ 2012 ارتفاعا محسوسا لغاية 2015 بنسبة 49.72%، ليعرف انخفاضا طفيفا بداية سنة 2016 بنسبة 4.46 % مقارنة بسنة 2015، 13.22 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2015، وذلك راجع لتشبع السوق الداخلية ببعض المنتجات المنتجة من طرف الشركات الجزائرية كالأجهزة الإلكترونية والكومبيوتر خاصة وتشجيع الدولة للمنتوج المحلي من جهة، وانخفاض اسعار البترول وانتهاج سياسة التقشف وتقليل الاستيراد من جهة اخرى.

إذن فمما سبق ذكره فقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يساهم في تفعيل التجارة الخارجية، (كل سنة تسجل الواردات قيما أكبر من الصادرات) ويدل ذلك على ضعف القطاع خاصة ويزيد من ضعف الاقتصاد عامة، فنسبة مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات بالناتج المحلي الإجمالي 2.9% سنة 2017 وهي مساهمة ضئيلة جدا، ضف الى ذلك ثقافة التكنولوجيا في الحياة اليومية والعملية في الجزائر، فلا يزال هناك تخلف رقمي بالمجتمع، خاصة مع غياب البنية التحتية الرقمية وافتقار معظم المجتمع للكهرباء والحواسب والانترنت.

ثالثا: القوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي

تسعى الحكومة الجزائرية لتجاوز الوضع الاقتصادي الراهن والدخول في المرحلة الجديدة، وقد تجاوب المشرع الجزائري مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، خاصة في وسائل الاتصال والإعلام والرقمنة واستعمالاتها في المعاملات المختلفة، حيث سار على نهج تشريعات العالم في سن العديد من القوانين الداعمة للرقمنة والانتقال إلى الحياة الإلكترونية، ومن بين أهم هذه القوانين ما يلي:

1- قانون رقم 18-05 المتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية

صدر القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية المحدد للقواعد العامة للسلع والخدمات الإلكترونية سنة 2018، ويهدف إلى تقنين المعاملات التجارية التي تتم عبر المواقع الالكترونية وصفحات الفايسبوك وجميع الوسائط خارج أطر القانون، فهذه العمليات تتم بدفع السيولة النقدية وكثيرا ما يكون العملاء عرضة للنصب والاحتيال وضياع حقوقهم لغياب نظام دفع الكتروني في البلاد، لذا عملت الحكومة الجزائرية على دراسة وتهيئة كافة الظروف الملائمة لانتهاج وتطبيق التجارة الالكترونية، ويطبق القانون الجزائري بمجال المعاملات التجارية الالكترونية إذا كان أحد أطراف العقد مقيما أو متمتعا بالجنسية الجزائرية، أو أن العقد محل إبرام وتنفيذ في الجزائر.

كما تم تحديد طرق الدفع الالكتروني وإخضاع كافة المعاملات التي تتم بالاتصالات الالكترونية إلى الرسوم، باستثناء إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف للسلع والخدمات المقدمة من طرف مورد الكتروني مقيم لمستهلك إلكتروني ببلد أجنبي، بشرط ألا تتجاوز قيمة السلع أو الخدمات ما يعادلها بالدينار من الحد المنصوص عليه في التشريع مع تحويل العائدات للمورد الموطن عبر بنك معتمد أو بريد الجزائر.

وتمارس التجارة الالكترونية بحرية في إطار التشريع، غير أنه تمنع المعاملات المتعلقة بلعب القمار، المشروبات الكحولية، المنتجات الصيدلانية والمنتجات التي تمس مصالح الدفاع الوطني والنظام العام.

ويخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل بالسجل التجاري أو سجل الصناعات التقليدية والحرفية مع إلزام المورد الالكتروني بتقديم عرض إلكتروني يتضمن رقم الهاتف، البريد، رقم التعريف الجبائي، خصائص وأسعار السلع، وآجال التسليم وشروط فتح العقد عند الاقتضاء، ويترتب على كل عملية بيع إعداد فاتورة مع تسليم نسخة للمستهلك الالكتروني.

كما لا يمكن للمورد الالكتروني وفي حالة عدم احترامه لآجال التسليم أن يمنع المستهلك إعادة إرسال المنتوج على حالته في أجل أقصاه 4 أيام من تاريخ التسليم، أو إصلاح المنتوج المعيب [1]

---

[1]- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بتنظيم التجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، بتاريخ 16 ماي 2018.

أو استبداله أو إلغاء الطلبية وإرجاع المبالغ المدفوعة والنفقات المتعلقة بإعادة إرسال المنتوج دون الإخلال بإمكانية مطالبة المستهلك الالكتروني بالتعويض في حال وقوع الضرر.

2- القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني

تعتبر وزارة العدل من بين أهم وأولى القطاعات التي شجعت على تبني الاقتصاد الرقمي وعصرنة العدالة، ونص المشرع الجزائري على أن "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالكتابة على الورق"، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

ويستعمل التوقيع الالكتروني لتوثيق هوية الموقع واثبات قبوله مضمون الكتابة في الشكل الالكتروني لتسيير المعاملات التجارية بين الدول خاصة بالجانب الاداري، في حين وجوب أن ينشأ على أساس شهادة تصديق إلكتروني وأن يرتبط بالموقع وبياناته الخاصة التي يمكن الكشف عن التغيرات اللاحقة بها، ومصمم بواسطة آلية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الالكتروني والتي تمكن من حماية التوقيع من أي تزوير ناتج عن الوسائل التقنية المتوفرة.

حيث أن شهادة التصديق الالكتروني تمنح من طرف ثالث موثوق أو من قبل مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني، في حين يجب أن يتضمن التوقيع الالكتروني وكافة بيانات الموقع مع الإشارة إلى مدة صلاحية حدود التصديق الالكتروني ولا تمنح إلا للموقع، وفي هذا الصدد فالتصديق الالكتروني شرط لصحة التوقيع الالكتروني ويعد دليل لإثبات ولعدم التمييز بينه وبين التوقيع المكتوب.

وفي حالة عدم تنفيذ الالتزامات أو الاعتماد على معلومات غير صحيحة في تحرير شهادة التصديق الالكتروني يتم التعرض للمساءلة وفق نصوص قانون 15 -04، والتي تمثل جملة من الأحكام الجزائية، فيعاقب بالحبس من سنة الى 5 سنوات وغرامة لكل شخص يستخدم بطريقة غير قانونية البيانات الشخصية لإنشاء توقيع إلكتروني يتعلق بتوقيع شخص آخر، أو مواصلة استعمال شهادة الكترونية منتهية الصلاحية لمواصلة المعاملات التجارية الدولية. [1]

3-القانون رقم 18-04 للقواعد المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية

دخل القانون رقم 18-04 المحدد للقواعد المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية رسميا حيزا التطبيق، ويضم جملة من الإجراءات المنظمة للقطاع منها ضبط النشاطات، معالجة الشكاوى وتنفيذ خطط تطوير وتقديم خدمات الكترونية تنافسية وغير تمييزية تضمن المصلحة العامة خاصة بالمساهمة في مجهود التهيئة الرقمية للإقليم وتقليص الفجوة الرقمية. [2]

---

[1]- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، بتاريخ 10 فيفري 2015.

[2]- القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 13 ماي 2018.

كما ضم القانون إنهاء عصر الاحتكار للمتعامل التاريخي اتصالات الجزائر، ووجوب استجابته لكافة التدابير الضرورية لتهيئة بنيته القاعدية والتقنية، من أجل تقاسم منشآت الاتصالات الالكترونية في جو من المنافسة وفي ظل احترام حق الملكية، خاصة بمنح التراخيص لإنشاء أو استغلال شبكات الاتصالات الالكترونية وتوفير خدمات بحسب الإمكانيات تماشيا مع التطورات القائمة. [1]

4- قانون النقد والقرض 03-11 المتعلق بالبنوك الجزائرية

سن المشرع الجزائري جملة من القوانين تخص تكييف المنظومة المصرفية لمواجهة الاقتصاد الجزائري تحديات العصرنة، أهمها "قانون النقد والقرض 90-10 والمعدل بـ 03-11" الذي ينص على ضرورة تحديث وتطوير الخدمات المصرفية بتعديل استراتيجيات البنوك وطرق عملها، وذلك بتبني أساليب جديدة كخدمة الاعتماد المستندي الالكتروني وخدمة تزويد العميل بالمعلومات والمعاملات المالية وخدمة إدارة البنوك على المستوى العالمي.

كما نص المشرع الجزائري بالمادة 69 من هذا الأمر على "أن كل أنواع الدفع مسموحة في البنوك الجزائرية بما فيها الإلكترونية"، وعدم التقيد بالنظم التقليدية لتسيير المعاملات التجارية مع الدول في ظل رقمنة الصيرفة العالمية واحتدام المنافسة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية سواء على المستوى المحلي والدولي. [2]

5- القانون 09-04 المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافئتها

تعد الجرائم الإلكترونية في الجزائر أكثر خطورة من الجرائم العادية لصعوبة اكتشاف هوية المتعاملين الرقميين والافتقار للدليل المادي، مما خلق اللاوثوق في إجراء المعاملات التجارية عبر الأنترنت من إرسال المعلومات الشخصية إلى الدفع الالكتروني خوفا من القرصنة، الاستيلاء على الأموال، اختراق البرامج، إلحاق أضرار معتبرة بالشركات ومركزها التنافسي بالأسواق العالمية، لذا تم تعديل العديد من القوانين الوطنية على رأسها قانون العقوبات لتصدي ظاهرة الإجرام الإلكتروني بتدارك الفراغ التشريعي والتجاوب مع التطورات الإجرامية في مجال الاقتصاد الرقمي خاصة بعد استحداث الشرطة الالكترونية. [3]

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ 27 اوت 2003.

[3]- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 85 اوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 16اوت 2009.

كما ركز على سن قواعد تضم الأفعال الماسة بالسر المهني ونظم المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول الغير مرخص أو إفشاء ونشر البيانات، حيث تتضاعف العقوبة على الجرائم عند حذف أو تغيير المعطيات وتخريب النظم من حبس 6 أشهر إلى سنتين وغرامة مالية.

كما تضمن القواعد تدابير لتدعيم فعالية وسرعة التحريات للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة وان الجرائم والمعاملات الالكترونية لا يمكن حصرها بدولة واحدة، وعلاوة على الأدوات المدرجة بقانون الإجراءات الجزائية كاعتراض المراسلات أوجد المشرع وسائل أخرى أكثر فعالية كالتفتيش المعلوماتي، حجز المعلومات في حين لا يجوز استعمال المعلومات المتحصل عليها جراء المراقبة إلا في حدود التحريات القضائية [1].

المطلب الثاني: التجارة والصيرفة الإلكترونية في الجزائر

انفتح المجتمع الجزائري تدريجيا على الاقتصاد اللامادي، وبدأ التكيف مع الجوانب التكنولوجية المختلفة من هواتف ذكية، أجهزة ذكية وحواسيب صغيرة وما إلى ذلك، خاصة بالمعاملات التجارية عبر الحدود.

أولا: التجارة الالكترونية في الجزائر

مع تعميم الانترنت خاصة منذ إطلاق الجيل الثالث والرابع، يمكن للمواطن أداء العديد من المهام كالتسوق عبر الانترنت بفضل المواقع التي تقدم خدمات عالمية من مبيعات المنتجات بأنواعها (Guidninni, Ouedknin)، عروض عمل (تيك، رابيدو)، عروض تأجير (Lkeria.com)، وتعتبر جوميا dz الرائدة في البلاد بـ 1.5 مليون زائر شهريا سنة 2017.

كما تغزو المواقع العالمية للتجارة الانترنت كمجموعة علي بابا والأمازون مما تسهل المعاملات التجارية عبر الحدود، وبالرغم من أن الجزائر لم تخترع شيء بهذا المجال ومع افتقارها لنظم الدفع الالكترونية الحديثة إلا أن مواقع التجارة الالكترونية تتكاثر بها لعدم وجود لوائح تأطير قانونية للمعاملات، الامر الذي جعل القطاع أكثر احترافية تحت حافز رجال الأعمال الجزائريين الذين يراهنون على التوسع السريع بهذا المجال بمجرد إزالة الحواجز التكنولوجية والتشريعية، وما له أثر بدعم التجارة الخارجية وتفعيلها بتكثيف المعاملات التجارية مع العالم الخارجي. [2]

فسهلت عملية إنشاء السجل التجاري الالكتروني واستبدال النماذج القديمة لمستخرجات السجل بنماذج جديدة تحمل رمز إلكتروني الإحصاء والتأمين من التزوير والتلاعبات ومراقبة وإثبات صحة المعطيات على الخط من طرف البنوك، مصالح الضرائب والجمارك، إذ تسمح لهم النسخ بالحصول على

---

[1]- المرجع السابق.

[2]– متاح على الموقع http://www.made-in-algeria.com/، تاريخ الاطلاع 2020/05/01، الساعة 17:39.

المعلومات الكاملة حول التجار والشركات مما يسهل التحصيل من جهة وتسيير إجراءات التجارة الخارجية وماله دور في رفع حجم الصادرات من جهة اخرى.

ومن مجموع التجار المقيدين بالسجل التجاري الالكتروني سجلت 879.930 مؤسسة منها 765.799 شخص طبيعي و114.131 شخص معنوي اي 43.7 % سنة 2018 ليعمم سنة 2020 بنسبة 100 % [1].

لا تزال الجزائر تفتقر لخدمات التوصيل والدفع الالكتروني الشبه موحد بالعالم نسبة للعقبات الإدارية والتكنولوجية والتشريعية ولانعدام الثقة، مما يتوجه معظم الجزائريون للمضاربة كإنشاء صفحات على الفيسبوك ومن ثم التهرب الضريبي والاختلاس وارتفاع عدم الثقة بالمعاملات التجارية الالكترونية والتي تؤثر على الحساب الخارجي سلبا.

1- بعض مواقع التجارة الالكترونية بالجزائر

ازدادت قناعة المؤسسات الجزائرية والأفراد على حد سواء بضرورة استخدام الانترنت لعقد الصفقات الإلكترونية واستغلال الفرص الدولية نسبة للنمو العالمي المتسارع بالمجال الرقمي، وهو ما انعكس على تطور عدد ومحتوى مواقع التجارة الالكترونية الجزائرية.

1-1 موقع شركة الخطوط الجوية الجزائرية

قامت الشركة بإنشاء موقع على شبكة الانترنت إذ يسمح بتقديم العديد من الخدمات، منها إمكانية الحجز المباشر على الشبكة مع قدرة الدفع الالكتروني من خلال بطاقة الدفع ما بين البنوك أو البطاقة الخاصة ببريد الجزائر "البطاقة الذهبية"، حيث يمكن الموقع من تسيير ورفع حجم المعاملات اليومية بإرساء الثقة للمتعاملين مع الشركة داخل وخارج الجزائر عبر الانترنت والارتقاء للمستوى العالمي. [2]

1-2 موقع قيدني Guiddini.com

تأسس سنة 2009، يسوق مجموعة من الأصناف كعتاد الإعلام الآلي، المستلزمات اليومية، الأجهزة الكهرو منزلية والمواد الخاصة بالمرأة والطفل، كما يوفر الموقع واجهة ما بين الموردين والمشترين ويعمل على مدار 24/7، حيث لديه حوالي 12 موردا و300 زائر يوميا، أما بالنسبة لطرق الدفع فيعتمد المتجر على طرق متعددة كالحوالة البريدية، الشيك البنكي، الدفع نقدا عند التسليم مع إضافة الدفع بالبطاقة، وفيما يتعلق بالجانب اللوجستيكي لعمليات الشحن والتوصيل فالمتجر متعاقد مع Expresse mail service(EMS),United Parcel Service(UPS). [3]

---

[1]– وزارة التجارة، **السجل التجاري مؤشرات واحصائيات**، الجزائر، 2018، ص34، متاح على الموقع https://www.commerce.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/04/28، الساعة 22:58.

[2]– كتاف سامية، لطرش ذهبية، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر بين متطلبات التطبيق وتحديات التطوير**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، الجلفة، 2020، ص 284.

[3]– متاح على الموقع https://guiddini.com.dz/، تاريخ الاطلاع 2020/05/01، الساعة 15:21.

1-3 موقع صنع في الجزائر www.made-in-algeria.com

سعت الكثير من المؤسسات الجزائرية بالآونة الأخيرة لزيادة فرص قنوات التبادل والبيع، ولجأت لاستغلال شبكة الانترنت بالجانب التجاري للوصول للأسواق العالمية مما انشأت سوق افتراضية جزائرية "made in algeria" تسمح للشركات فيما بينها(B2B) خاصة المصدرة منها بعرض سلعها وخدماتها بطرق حديثة وترويج منتجاتها لترقية الصادرات من خلال تقديم العرض الأسرع ونشر المعلومات التجارية على عدد كبير من المؤسسات وإتاحة إمكانية التواصل بين العارضين والطالبين الدوليين.

وينقسم الموقع إلى قسمين رئيسيين، قسم خاص بعرض السلع والخدمات المتوفرة من منتجات نسيجية، منتجات غذائية، قطع ميكانيكية، خدمات الاتصالات...، والقسم الآخر المخصص للمناقصات والذي يسمح بالاطلاع والمشاركة فيها إلا للأعضاء المسجلين بالموقع. [1]

1-4 دار الشهاب www.chihab.com

تعد دار الشهاب من أهم المؤسسات الجزائرية التي أدركت مبكرا ضرورة تسويق منتجاتها إلكترونيا، حيث يحتوي موقعها على نظام متكامل للتجارة الالكترونية يسمح ببيع المنتجات داخل الجزائر وخارجها مما يسهل وقت وتكلفة اقتنائها.

ويحوي الموقع على فهرس إلكتروني يقدم معلومات مفصلة ودقيقة حول الكتب المتوفرة (اسم الكاتب، السعر، تاريخ النشر...) والمقدرة بأكثر من 12 ألف كتاب موزعة على اختصاصات متنوعة، وبعد تسجيل المستهلك يحصل على اسم وكلمة سر تمكنه من التصفح بحرية كزبون محتمل، في حين تتم عملية الدفع بإرسال شيك بالبريد أو تحويل المبلغ للحساب البنكي لدار النشر ووصول السلعة في أي مكان بالعالم. [2]

1-5 مواقع خدمات الاستيراد والتصدير بالجزائر

أنشأت العديد من الشركات والتي يقدر مجملها بأكثر من 25 ألف شركة بمجال الاستيراد والتصدير مواقعا عبر الانترنت لمواكبة التطورات العالمية خاصة وأن جل عملياتها عبر الحدود بين الدول، مما تسهل عليها ممارسة نشاطها، ومن بين أهم الشركات [3]:

– شركة Skconsulting Algérie تأسست سنة 2013 تعمل بقطاع الخدمات الاستيراد والتصدير والسمسرة التجارية ومقرها وهران.

– شركة Arabceram والمتعلقة بالمنتجات الصناعية وسيراميك والخزف وأرضيات رخامية مقرها أولاد موسى بالجزائر.

---

[1]– متاح على الموقع http://www.made-in-algeria.com/، تاريخ الاطلاع 2020/05/01، الساعة 17:39.

[2]– متاح على الموقع http://www.chihab.com/، تاريخ الاطلاع 2020/05/04، الساعة 22:25.

[3]– متاح على الموقع https://www.europages.co.uk/، تاريخ الاطلاع 2020/05/04، الساعة 23:58.

– شركة S.A.R. L Oream/ Food import export والمتعلقة باستيراد وتصدير المواد الغذائية مقرها القالة.

وغيرها من الشركات التي تنشط بالموقع العالمي Europages الذي يحتوي على العديد من مواقع شركات الاستيراد والتصدير بدول العالم لمختلف المعاملات التجارية B2B بين المؤسسات.

6-1 مواقع البطاقات العالمية

تعاني الجزائر من ضعف كبير بوسائل الدفع الإلكترونية ذات القبول العالمي، لما لها أثر على تسيير التجارة عبر الحدود، وبغية معالجة هذه المشكلة بادرت بعض المواقع بتوفير البطاقة العالمية ذات الدفع المسبق كبطاقة VISA على موقع www.mastercard.com لدعم التجارة الخارجية الجزائرية ، حيث تسمح هذه المواقع الشراء بالدينار الجزائري للبطاقة بعد إتباع العديد من الخطوات أهمها إرسال نسخة عن بطاقة التعريف والبريد الإلكتروني ودفع القيمة ما بين 30 إلى 60 دولار اضافة لتكلفة النقل حوالي 32 دولار، ويتم التسديد عبر الحوالة البريدية من ثم إرسال البطاقة عبر مؤسسة نقل دولي للمنزل، كما يمكن موقع ماستر من شحن الهاتف لشبكة موبيليس وجيزي إضافة إلى تسهيلات للتسوق الالكتروني ونقل الأموال من طرف الآخر. [1]

تتمتع المواقع الافتراضية بالجزائر بتنوع منتجاتها وخدماتها زيادة على أسعارها التنافسية، كما أن مدة الشحن والتوصيل تتم طبقا لما هو معمول به دوليا، وبالنسبة لطرق الدفع المعتمدة لا تزال تقليدية أغلبها الدفع نقدا عند التسليم، مما يقلل من نسبة المعاملات التجارية الالكترونية خارج الوطن ومالها أثر في انخفاض حجم التجارة الخارجية، خاصة وأن الدفع الالكتروني شبه معدوم داخل الجزائر لان التغطية بها محدودة ببعض الولايات فقط، وهذا ما يجعل التجارة الالكترونية محدودة جغرافيا وتخالف القاعدة العالمية في التعامل التجاري، وهذا راجع إلى عدم تسخير المجهودات والإمكانيات من طرف المسؤولين[2].

2- رقمنة الشركات الجزائرية

إن التطور المذهل الذي أحدثته ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عالم الأعمال التجارية، يفرض على المؤسسات الجزائرية ضرورة التفكير في استغلالها كقاعدة تجارية ولبداية العمل على تفعيل الفائدة العظمى للتجارة الالكترونية في قنوات عملها اليومية مع الموردين والزبائن بالدول الأخرى [3].

وتقتصر رقمنة الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة على مدى اكتساب أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من برامج وأجهزة معالجة المعلومات ونقلها: الانترنت، الكاميرات الرقمية، الهواتف

---

[1]– متاح على الموقع https://mea.mastercard.com/ ، تاريخ الاطلاع 2020/05/03، الساعة 10:13.

[2]– خالد بن ساسي، **واقع التجارة الالكترونية والامداد في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، الجزائر، 2017، ص 217.

[3]– متاح على الموقع http://www.pme-dz.com/، تاريخ الاطلاع 2020/05/05، الساعة 7:03.

المحمولة، أجهزة الكمبيوتر، قارئ بطاقات الدفع ما إلى ذلك، والذي يعتبر استخدامها بالجزائر مقيد ومحدود للغاية، حيث لا يمكن للشركة أن تضمن رؤيتها إن لم تكن على إطلاع بالتكنولوجيا الحديثة، وفي الواقع ليس لدى غالبية المؤسسات الجزائرية مواقع على الانترنت من أجل تبادل المعلومات وتقديم الخدمات وحتى تلك الموجودة لا يتم تحديثها بالكامل[1].

فالشركات الجزائرية لا تتوافق مع التطورات التكنولوجية بالبلدان الأخرى، ووفقا للدراسة التي اجراها مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية والتي استهدفت أكثر من 600 شركة في المنطقة الوسطى للبلاد، فإن 53.1% من رجال الأعمال على دراية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن 46.33% فقط منهم يستخدموها وإن 38.5% ممن شملتهم الدراسة لا يعرفون شيئا عنها ، كما أن معظم الشركات لا تهتم بتسويق نشاطاتها الاقتصادية على شبكة الانترنت وأن 4% الى 5% من المؤسسات تملك مواقع إلكترونية ويقتصر استغلالها غالبا في تقديم معلومات عامة حول المؤسسة ومنتجاتها ونادرا ما يتم تحديثها، بعيدا عن استغلال الإمكانيات التجارية الرقمية وما يزيدها ضعفا غياب طرق الدفع الإلكتروني الميسرة لذلك. [2]

وبالسنوات الأخيرة تسارعت عملية بناء المهارات الرقمية لكن لا تزال المهارات التقليدية مسيطرة، وذلك بقيام العديد من الشركات باستثمارات داخلية بمجال الرقمنة بينما قدمت شركات أخرى التدريب لموظفيها، وأن 80% من الشركات استفادت من إتقان أتمتة المكاتب و17% تؤكد ان الاستخدام المستمر للرقمنة يمكنهم من إتقان اللغة الإنجليزية والتجاوب مع التغيرات العالمية وفتح أسواق جديدة دولية، وذلك بالبحث عن معلومات ذات طبيعة استباقية تتعلق بتطور نشاطهم وبيئتهم بالشركة خاصة في ظل المنافسة والديناميكية، في حين لا تزال تعاني الشركات الجزائرية من نقص في سد الثغرات المتعلقة بمجالات التسويق وخدمة العملاء، وكذا عدم الثقة في السداد الالكتروني وهذا راجع للثقافة والوعي والمشاهدات اليومية.

وقد بدأت بعض المؤسسات الجزائرية تتقبل فكرة الشراء الالكتروني، إلا أن المعلومات المتوفرة تؤكد أن جل محاولات المؤسسات ترتكز على العلاقة مع الزبائن "B2C"، في حين هناك ضعف كبير بمعلومات التبادل التجاري الدولي بين المؤسسات "B2B"، وفيما يلي مؤشر التجارة الإلكترونية الجزائرية بين الشركات والمستهلك "B2C"[3].

---

(1) - Mohammed djelti**, apport des tic et d'internat dans le développement des entreprise algériennes étude de cas**, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat , faculté des sciences économiques commerciales et des sciences de gestion, université d'oran2, 2015/2016, p 160.

(2)– متاح على الموقع http://www.nticweb.com/، تاريخ الاطلاع 2020/5/6، الساعة 9:33.

(3)- naceur mebarki**, tic et performance d' enterprise: étude d' impact – cas de quelques enterprises algeriennes**, les cahiers du CREAD, N° 104, 2013, p135.

الجدول رقم (14): مقارنة الجزائر بأهم الاقتصاديات حسب مؤشر التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلك النهائي (B2C) سنة 2019.

الترتيب 2019	البلد	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت 2018	نسبة الأفراد الذين لديهم حساب 2017	عدد خوادم الأنترنت الآمنة لكل مليون نسمة 2018	درجة الموثوقية البريدية 2018	الترتيب 2018	مؤشر العام 2019
1	هولندا	95	100	98	93	1	96.4
2	سويسرا	94	98	95	95	3	95.5
3	سنغافورا	88	98	97	97	2	95.1
4	فنلندا	94	100	90	94	13	94.4
5	المملكة المتحدة	95	96	88	98	4	94.4
6	الدانمارك	98	100	100	79	10	94.2
7	نرويج	97	100	86	91	5	93.4
8	إيرلندا	82	95	95	100	7	93.3
9	ألمانيا	92	99	94	86	12	92.9
10	استراليا	87	100	89	91	11	91.8
11	الجزائر	60	43	40	10	111	38.2

Source: UNCTAD, B2C Ecommerce index, 2019. Consulte https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d14_en.pdf

يوضح الجدول أعلاه مؤشر التجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلك، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2019، فتصدرت البلدان ذات الدخل المرتفع المراكز العشر الأولى نظرا لقطاعاتهم المالية المتطورة الموفرة لخوادم آمنة للمستخدمين والانتشار الواسع للأنترنت مع توفر شبكات لوجستية جيدة وتغطية بريدية عالية، في حين انتقلت الجزائر إلى المرتبة 107 بفارق أربع رتب بعدما كانت بالرتبة 111 سنة 2018 تماشيا مع قانون التجارة الالكترونية الصادر بـ 2018 وأثره على زيادة ثقة المتعاملين، اضافة الى رقمنة دول العالم للمعاملات التجارية مما حتم ذلك على الجزائر ادراجها لممارسة أعماله، ولا تزال الجزائر بعيدة كل البعد على المستوى المطلوب في ظل غياب الارادة السياسية وانتشار الامية الرقمية.

تعتبر تجربة الجزائر في مجال التجارة الالكترونية تجربة فتية وهي في المراحل الأولى للاستخدام، وإن محاولة رصد ودراسة مدى تبني الجزائر للتجارة الالكترونية والرغبة في إجلاء الغموض عنها، يستدعي توافر إحصائيات دقيقة، وللأسف يطرح مشكل ندرة البيانات، فلا توجد أي إحصائيات ولو قديمة عن حجم التجارة الالكترونية في الجزائر نظرا لعدم الانطلاق الفعلي لها، وغياب هيئة أو جهة مختصة تستوعب أهميتها للعمل على تنسيق الجهود لتطويرها وتشجيعها ومن ثم تكون مصدرا قادرا على توفير البيانات والمؤشرات ذات الدلالة على مدى التقدم في تطبيق التعاملات التجارية.

ولتنشيط التجارة الالكترونية بالجزائر لابد من ضبط الإطار القانوني التشريعي الملائم لها فالقوانين التي تم التطرق إليها سلفا لا تخدم التجارة الالكترونية بالقدر الكافي بالجزائر، لاسيما الجانب المالي فلابد من التسريع في استخدام بطاقات الدفع والسحب والائتمان بشتى أنواعه وتسهيل الكثير من الإجراءات الضريبية والجمركية.

ثانيا: الدفع الإلكتروني في الجزائر

شهد النظام المصرفي الجزائري عدة تطورات فيما يخص وسائل الدفع والسحب الالكتروني والشبكة النقدية بين البنوك، ومحاولة تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المرافق المالية والمصالح التجارية، مما يعزز مختلف التعاملات التجارية مع الخارج، وتم إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني رسميا بأكتوبر 2016، وتتمحور بشكل أساسي حول استخدام بطاقة CIB، وذلك بمساهمة العديد من البنوك والمؤسسات كالبركة CPA, BADR, BNA، بريد الجزائر، مصرف السلام والبنك العربي...، وخلال الإطلاق الرسمي للدفع الإلكتروني أوضحت مديرة الشركة العامة لأتمتة المعاملات بين البنوك والدفع الالكتروني أن أي عميل لديه حساب مصرفي يمكنه طلب البطاقة من بنكه، أو من خلال الموقع www.bitakati.dz والتي تسمح للعملاء بالاتصال بمواقع التجارة الالكترونية وتحديد خيار الدفع ليتم الخصم مباشرة من البطاقة بعد إدخال رقم الحساب، كما أنشأت الجزائر شركة التحويلات الآلية بين البنوك وأهم مهامها عصرنة وسائل الدفع وتطوير الصيرفة الإلكترونية، ويمكن توضيح أهم التطورات بمجال الصيرفة فيما يلي:

1- بطاقات الدفع الإلكتروني بالجزائر

بدأت بعض البنوك الجزائرية الاهتمام بالأعمال الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة، بإضفاء الطابع الدولي على بطاقاتها البنكية التي أصدرتها بترخيص من الشركات العالمية وذلك لتسهيل وتعزيز المعاملات التجارية الخارجية بتوحيد طرق الدفع الإلكترونية الدولية [1]، وتتمثل في:

[1]– كتاف سامية، لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص ص279–280.

1-1 البطاقة الدولية البنكية من البنك الوطني الجزائري VISA

بطاقة دولية إلكترونية يمكن استخدامها داخل وخارج الجزائر في التعاملات التجارية الإلكترونية الدولية باعتبارها وسيلة فورية لدفع ثمن السلع عبر الانترنت، إيداع الأموال بحساب المستخدم وسحب الأموال من أي مكان بالعالم واستقبال الخدمات الرقمية ولما لها أثر في تسريع وتكثيف عمليات التصدير، اهمها: بطاقة VISA، بطاقة Master carde

2-1 بطاقة الدفع الإلكتروني من بنك التنمية المحلية CIB

تعتبر من أهم خطوات تحديث نظام المدفوعات البنكية وعصرنة القطاع البنكي الجزائري، إذ يمكن لحاملها تسديد كافة مشترياته اتجاه التاجر المتصل بالشبكة النقدية بين البنوك، وسحب الأموال من خلال الموزعات DAB في أي زمان ومكان، اذ تقلل حجم التجارة الخارجية بعدم دعمها للاستخدام الخارجي أي داخل الجزائر فقط [1].

2- نظام التسوية الإجمالية الفورية

عمل بنك الجزائر بإنجاز نظام التسوية الإجمالية الفورية والمتمثلة في نظام دفع إلكتروني متطور يعمل على تسوية المبالغ الإجمالية في وقت قياسي، ويتم سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور دون تأجيل بشكل إجمالي، ويعالج النظام مختلف العمليات البنكية بين المؤسسات المالية والبنكية والمشاركين عامة من المؤسسات التي لها حساب تسوية ببنك الجزائر [2].

3- نظام المقاصة عن بعد

يتولى هذا النظام المعالجة الآلية للعمليات البنكية كعمليات التحويل والاقتطاع وعمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، ويهدف كذلك لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتخفيض آجال إتمام العمليات البنكية مما يزيد من حجمها وتوجهها للجزائر. [3]

4- الاعتماد المستندي الإلكتروني E-Credoc

يمكن مصرف السلام المتعاملين من تسوية المعاملات الإلكترونية، خاصة وان الاعتماد المستندي من أكثر تقنيات التمويل والدفع المستخدمة بالجزائر في التجارة الخارجية، حيث يتيح للمتعاملين الارسال لمعالجة طلبات الزبائن ما قبل التوطين للاستيراد وإمكانية ملئ استمارة افتتاح الاعتماد المستندي عبر الانترنت، وكذا إدخال كافة المعلومات الخاصة بالمورد والبضاعة والمستندات المختلفة، مع اختيار لغة إرسال سويفت (الإنجليزية أو الفرنسية) وبعد قبول الطلب يتمكن المتعاملون بتحميل[4]

---

(1)– متاح على الموقع https://www.vapulus.com/business/، تاريخ الاطلاع 2020/05/11، الساعة 21:22.

(2)– كتاف سامية، لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص ص279، 280.

(3)– كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، **مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 1، الجزائر، 2019، ص103.

(4)– متاح على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/، تاريخ الاطلاع 2020/05/11، الساعة 23:54.

وطباعة الوثائق لإكمال الملف الخاص بالشركة، مما يساهم في تسيير عمليات الاستيراد والتصدير في أقرب وقت خاصة وأن موقع البنك تحت الخدمة 7/24 على الانترنت.

ورغم هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة لرقمنة القطاع المالي والمصرفي الا ان الجزائر لا تزال متأخرة في مجال الصيرفة الإلكترونية في الوقت الذي قطعت فيه الكثير من الدول أشواطا كبيرة بهذا المجال، ويعود ذلك لغياب الثقافة المصرفية ونقص الثقة في المعاملات الإلكترونية لقلة الحماية، خاصة في الصفقات والتعاملات المالية الكبيرة من جهة، وعدم وضوح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني من جهة أخرى.

لذا يتوجب ضرورة تطوير التسويق المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة التعامل بوسائل الدفع الالكترونية، وسن قوانين أكثر مرونة مع العمل التجاري والمصرفي الإلكتروني إضافة إلى تعزيز جهود التعاون الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات مع الدول الأكثر تقدما بهذا المجال [1].

ويشكل النظام المصرفي الالكتروني في الجزائر الحلقة الأضعف في مجال التجارة الخارجية التي اصبحت ضرورة حتمية ومفروضة من قبل العالم، وبالرغم من وجود نصوص قانونية تسمح بذلك وان أكثر من 30 مليون مستخدم للأنترنت إلا أن خدماتها ذات نوعية ضعيفة، وللجزائر مصلحة اقتصادية في تطبيق التجارة الإلكترونية ونظام مصرفي الكتروني باعتبارهما اساس تفعيل التجارة الخارجية، وتكمن الاهمية فيما يلي:

- تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية.
- تعزيز القدرة التصديرية للشركات الجزائرية ودمجها بالأسواق الدولية.
- انخفاض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.
- تسهيل المعاملات التجارية بتوحيد طرق الدفع مع العالم الخارجي.
- تعزيز فرص الاستثمار بالنسبة للأجانب خاصة بغياب البنية التحتية التقليدية.
- تنويع المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.
- الوصول إلى الاحتياجات غير الملبية بالطرق التقليدية.
- عضوية منظمة التجارة العالمية.

وأخيرا لا يمكن حصر أسباب فشل الجزائر في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي لتعزيز التجارة الخارجية إلى الجوانب التنظيمية، وغياب البنية التحتية والهيكلية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وانما لغياب الإرادة السياسية إذا قورنت بدول الجوار، فالمغرب مثلا تجاوزت عتبة 33 مليار دولار سنة 2018 في التعاملات التجارية الالكترونية بمعدل مليون عملية يوميا.

[1]– كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

وكل هذا أملته الرغبة السياسية التي ترجمت إلى إعادة نظرة شاملة بالمنظومة المالية والبنكية فالدفع الالكتروني بالنسبة لهذه الدول يشكل آلية من آليات الشفافية في التعاملات المالية بدلا من فتح أبواب للتلاعب والرشوة والفساد.

المطلب الثالث: واقع رقمنة اهم القطاعات الجزائرية المرتبطة بالتجارة الخارجية

يستلزم على الجزائر حاليا تعميم الرقمنة على جميع القطاعات خاصة التجارية منها باعتبارها عامل أساسي للخروج من دائرة الإحصائيات التقريبية، التي تساعد على شفافية المعاملات الاقتصادية وتفعيلها وخلق اقتصاد قوي خاصة بتجاوز العراقيل أمام التطور الاقتصادي وهدر للجهود والموارد.

أولا: رقمنة الجمارك الجزائرية

سعت الجزائر لتحويل النشاطات الجمركية بداية من سنة 2018 إلى نظام معلوماتي جديد يرسم أولى مراحل الرقمنة، والتي تساهم في دعم فعالية الجهاز الجمركي لخدمة مصلحة التجارة الخارجية خاصة والاقتصاد الوطني عامة ، بربط المفتشية الإقليمية الرئيسية للمحروقات على مستوى أكبر منطقة صناعية بقاعدة البيانات لإدارة الجمارك ومالها دور في مكافحة الجرائم العابرة للحدود والمصاحبة الفعالة للمتعاملين الاقتصاديين، والتي سيتم تصميمها على مستوى كافة الموانئ ربطا مع المصالح التجارية والفلاحية والأمنية، بهدف تسهيل عمليات التصاريح الجمركية ومنح مزيد من الدقة على معطيات القيمة والحجم لمختلف المنتجات التجارية منها المحروقات إضافة لتسهيل نقل السلع ونقص التكاليف اللوجستية مما يدعم التجارة الخارجية الجزائرية[1]، وشجعت الجمارك الجزائرية على تعزيز الروابط وتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بمجال تحليل المعطيات وتسيير المخاطر وفقا للتوجيهات الواردة بالمخطط الاستراتيجي للجمارك 2016–2019، والاندماج الكلي في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقليص الفجوة الرقمية تحت شعار "تحليل المعطيات في خدمة التسيير الفعال للحدود".[2]

كما حث مدير الجمارك عن المشروع الواعد مع كوريا الجنوبية التي تعد من أحسن النماذج بالعالم خاصة وأنها مرت بنفس عقبات الجمارك الجزائرية الحالية، ولإنجاح المشروع ارتأت المديرية العامة للجمارك إبرام اتفاقية مع مؤسسة دعم وتطوير الرقمنة وإمضاء بروتوكول اتفاقية مع البريد السريع لمرافقة و تأطير النظام المعلوماتي وتسيير الواجهة الالكترونية المتعلقة بالتبادل والمراقبة الفورية للبيانات من قبل

---

(1)– عمر ح، **مدير الجمارك أكد أن القانون الجديد أدخل تعديلات بنسبة 45 في المائة رقمنة نشاطات الجمارك الجزائرية بداية من 2018**، جريدة الجزائر، متاح على الموقع https://www.eldjazaironline.net/Accueil/، تاريخ الاطلاع 2020/05/15، الساعة 23:15.

(2)– الوكالة الانباء الجزائرية، **تسهيل المبادلات التجارية الجمارك الجزائرية تتدعم بنظام معلوماتي جديد**، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/economie/66017-2019-01-27-10-05-50، تاريخ الاطلاع 2020/05/10، الساعة 21:53.

دوائر الجمارك إضافة إلى توفير الخدمات وتسليط الإجراءات الجمركية عبر نظام "الشباك الموحد" ومواجهة البيروقراطية الإدارية بالمراقبة الحديثة.

واتجهت الجزائر نحو دعم التصدير خاصة خارج المحروقات وزيادة المعاملات التجارية الدولية بتقليص آجال العبور على مستوى الموانئ من 21 يوم إلى 5 أيام بهدف تخفيض تكاليف العبور وتسهيل المعالجة التي تبدأ قبل وصول الحاويات والتحكم بشكل أفضل في التدفقات.

حيث يتم دراسة حلول جديدة لتسريع خدمة الموانئ وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين داخل الوطن او خارجه لرفع حجم العمليات التجارية مع الجزائر، من خلال التسليم المباشر للحاويات التي تصل الميناء إلى صاحبها الذي يستلمها على مستوى الأرضية اللوجستيكية خارج الموانئ المتصلة بشبكات السكك الحديدية، وبعد استلام السلع ترجع الحاويات على مستوى الأرضية وتعاد إلى الميناء مما يسمح بتقليص فواتير التأخير للاستئجار إضافة إلى المحافظة على سلامة السلع بإنشاء سكك كهربائية للحاويات المبردة كرواق خصيصا للسلع الغذائية سريعة التلف. [1]

يعكس التأخر في تنفيذ استراتيجية واضحة المعالم لتطوير القطاع، حجم العراقيل المتراكمة والتي زادتها الأزمة الاقتصادية بـ 2014، حيث أن توسيع الموانئ وتطوير خدماتها اللوجستية أصبح عقدة مستعصية بسبب غياب الإرادة السياسية وثقة المستثمرين المعدومة مما خلف تكبد خسائر سنوية لعدم تطبيق المعايير الدولية والالتحاق بالتطور المطلوب مما زاد صعوبة المنافسة خاصة وأنه بالإمكان جعل الموانئ الجزائرية شريان الحياة الاقتصادية للخروج من الأزمات المالية نسبة لموقعها الاستراتيجي.

ان عصرنة النظام الضريبي ورقمنته يعتبر كجزء من إصلاحات هذا القطاع، والذي يسمح بالإحصاء الدقيق لمختلف الموارد والمنتجات ويساهم في القضاء على التلاعبات والاختلالات على مستوى الموانئ، غير أن الأمر يتطلب شروطا كتوفير الأنظمة والأجهزة والتدفق العالي للأنترنت لما لها من منافع كوضع شفرات " شرائح " بالحاويات ومكاتب الجمارك لتسيير التتبع والاحصاء، وهو الإجراء الواجب تطويره وفق الكفاءات الوطنية لمراقبة مختلف السلع الداخلة والخارجة من الموانئ لتكون إحصائيات دقيقة من الناحية الضريبية، وإجبار كافة المؤسسات العمومية منها والخاصة بدفع الضرائب المترتبة عنها، مما يحقق التحصيل الضريبي المتوازن الذي تفتقره الجزائر لليوم.

ولا تزال الجزائر بعيدة عن تطبيق مشروع عصرنة الجمارك الذي لايزال على الورق، خاصة في غياب الإرادة السياسية ونقص القوانين الجمركية إضافة إلى غياب التشدد نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية ووسائل الانتقال لتأهيل الكوادر البشرية، مما تسبب في بطء خدماتها ومالها أثر على زيادة التكاليف [2]

---

[1]–المديرية العامة للجمارك، https://www.douane.gov.dz/?lang=en ، تاريخ الاطلاع 2020/5/4، الساعة 14:06.

[2]– حليس عبد القادر، **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائر**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1 الجزائر، 2016–2017، ص 330.

اللوجستية وتلف البضاعة وعزوف المتعاملين الاقتصاديين ونقص المعاملات التجارية الدولية خاصة في ظل رقمنة كافة الدول لقطاعاتها.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة

باشرت الجزائر في تشجيع وتجسيد طريق للرقمنة بالرغم من تأخرها، حيث عملت على مشروع إطلاق وكالة وطنية للرقمنة مع نهاية السداسي الحالي لـ 2020، والذي يضم ممثلين عن كل الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات صلة لتطوير هذا الميدان وجعله ركيزة الاقتصاد الوطني.

تتضمن الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة نظرة جديدة للحكومة بهذا المجال، للدفع بالحركة الاقتصادية نحو الابتكار واستغلالها لتوسيع علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي، وكذا توحيد الرؤى ووضع إستراتيجية موحدة وشاملة عبر استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومتابعتها من طرف الدوائر الوزارية والهيئات والقطاع الاقتصادي والمجتمع المدني.

وتجتمع الوكالة بمجلس علمي وتقني يترأسه شخصيات علمية عالية الكفاءة من الأساتذة والباحثين الجامعيين ومسئولي الحاضنات والمؤسسات الشبابية الناشئة، كما تستهدف الوكالة تشجيع الشباب على المقاولاتية خصوصا بميدان الرقمنة ودعم ومراقبة أصحاب الأفكار والابتكارات التي من شأنها المساهمة في التوجه ونمو الاقتصاد الرقمي، خاصة وأن هذه الوكالة تسمح بتموقع الجزائر على المستوى الدولي نسبة للمؤهلات والقدرات والمهارات الممتلكة.

كما أكد العديد من الوزراء المنتدبين كالمكلف بالحاضنات والمكلف بالتجارة الخارجية على التشدد في بعث المؤسسات الرقمية وتطوير الخدمات والدفع الالكتروني، وما لها أثر باعتبارها ثروات بديلة للبترول المصدر نحو الخارج، ودعم تنويع الصادرات وتسهيل وتكثيف حجم التجارة الخارجية، لما لها مكسبا للجزائر قصد تأهيل البلاد لرقمنة كافة القطاعات ومصدرا لخلق الثروة ومناصب الشغل ومعيارا هاما لتحقيق درجة تقدم البلاد. [1]

ثالثا: رقمنة قطاع الفلاحة

أكدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على أهمية الرقمنة في مسار عصرنة القطاع باعتبارها ضرورة ملحة، من خلال برنامج يمتد لثلاثة سنوات ويقوم على ثلاثة مشاريع كبرى تتمثل في تأهيل الهيكل المركزي، تطوير النظام المعلوماتي، وتأهيل هيكل الشبكة. [2]

---

[1]–الوكالة الانباء الجزائرية، **دحمون يكشف عن دخول الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة حيز الخدمة قبل نهاية السنة**، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/79751-2019-11-17-07-26-01، تاريخ الاطلاع 2020/05/11، الساعة 12:46.

[2]– وزارة الفلاحة، متاح على الموقع http://madrp.gov.dz/ar/، تاريخ الاطلاع 2020/04/28، الساعة 11:21.

إن المسعى من وراء رقمنة القطاع رفع مردودية مختلف المؤسسات، تقليص الأعباء الإدارية لفائدة جميع الفاعلين النشطين، والمساهمة أكثر في الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد الوطني وبالتالي القدرة على التصدير بإمكانية الحصول على المعلومة لاسيما بالنسبة لأصحاب القرار ومختلف المتدخلين في القطاع من فلاحون، مربون، صيادون، العاملون بالغابات، المتعاملون الاقتصاديون والباحثون والطلبة والمجتمع المدني، إضافة إلى تقديم تطبيقات مهنية فيما يخص متابعة أسعار المنتجات الفلاحية والحبوب من المصدر والاستلهام من تجارب البلدان الناشئة والمتطورة[1].

كما استهدفت الوزارة إدخال نظام الرقمنة لإحصاء وتصنيف القطيع الوطني من الأبقار المنتجة للحليب وترقيتها لتحسين النوعية وكمية الإنتاج مع انطلاق هذه العملية من غرداية باعتبارها خطوة نموذجية خاصة وأنها حققت الاكتفاء الذاتي فيما يخص الحليب، لتحصي 5 آلاف بقرة حلوب والتحكم بها من الجانب الصحي، إضافة إلى خلق جو ملائم لرفع إنتاج الأعلاف.

مما تسمح رقمنة شعبة تربية الأبقار والتي ستعمم تدريجيا على المستوى الوطني برفع مصداقية الإحصائيات من جهة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص استيراد غبرة الحليب واللحوم والأعلاف من جهة أخرى، التي تكلف مبالغ طائلة بالعملة الصعبة والخروج من التبعية نهاية 2024 مع تثمين المنتوج المحلي. [2]

رابعا: السياحة الإلكترونية بالجزائر

تسعى الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي كبديل للمحروقات باعتباره قطاعا استراتيجيا خلاقا للثروة ومناصب الشغل، وشرعت في رقمنة قطاع السياحة منذ 2018 بالقاعدة الرقمية للاستثمار والوكالات السياحية والأسفار والفندقة، بغية توسيعها كليا مطلع سنة 2020.

واجهت السياحة الالكترونية بالجزائر عوائق لبناء القاعدة الرقمية، أهمها عائق نظام الدفع الإلكتروني وعائق الإدارة وصيانة المواقع الإلكترونية للفندقة والوكالات السياحية، في ظل غياب الثقة وثقافة الأنترنت لجذب الزبائن الأجانب وتصريف المنتجات والتي لا تزال بحتة تبحث عن الحلول. [3]

كما تم توفير حاليا العديد من التطبيقات الالكترونية، بمثابة واجهة إعلان سياحي للتعريف بالمدن والمعالم السياحية والفنادق وغيرها ومن بين أهم التطبيقات:

---

[1]– المرجع السابق.

[2]–الوكالة الانباء الجزائرية، **عماري: رقمنة قطاع الفلاحة "ضرورة ملحة"**، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/economie/81693-2019-12-27-17-48-35، تاريخ الاطلاع 2020/04/29، الساعة18:12.

[3]–حامدي محمد، بعيطيش شعبان، **استخدام السياحة الالكترونية في وكالات السفر دراسة حالة وكالة تمقاد للسفر باتنة**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة باتنة الجزائر، 2017/11/20.

1- تطبيقات المعالم الأثرية

تضم التطبيقات دليل للقصور والمعالم الأثرية والأماكن والمباني التاريخية، مرفقة بالصور وخرائط توضيحية لكيفية الوصول إليها.

2- تطبيقات تعريفية بالمدن السياحية

تحوي التطبيقات المدن السياحية ولكل منها تاريخها، موقعها الجغرافي والمناطق المشهورة بها اضافة للصور والخرائط والصناعة التقليدية المعروفة بها كل مدينة، هدفها الأساسي الترويج لجذب السياح من الخارج والتسويق للمنتجات، كما تعرض مع الخدمات التي توفرها أسعارها ومواقعها كالفنادق أمام الشواطئ، المطاعم، المناطق الأثرية، الطبيعية، الصحراوية.

بالرغم من أن الجزائر بلد سياحي إلا أنه لا يوجد تفاعل بين القطاع السياحي والتطورات العلمية العالمية الحاصلة، ويرجح ذلك لغياب اهتمام الهيئات العليا بتطوير واستغلال خط الاستثمار السياحي ومواكبة الابتكارات التكنولوجية بالمجال التسويقي واللغوي، والتي تعد من بين القطاعات المهمة الداعمة للتجارة الخارجية بزيادة مصادر العملة الصعبة واستغلال الموارد المتاحة بالترويج للمنتجات المحلية وتشجيع التصدير خارج المحروقات مع تكثيف الاستثمارات وتقليص الفجوة الرقمية مع العالم الخارجي مما يسهل المعاملات الدولية بمختلف القطاعات التجارية الاخرى. [1]

[1]– عبد المجيد سالمي، سميرة بن عالية، **التطبيقات الإلكترونية السياحية في الجزائر دراسة لغوية سيمائية**، متاح على الموقع https://aleph-alger2.edinum.org/1720#doc-entries، تاريخ الاطلاع 2020/05/10، الساعة 15:33.

المطلب الرابع: تحديات وافاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر

لا تزال الجزائر كعادتها تتخلف عن التطورات العالمية، والتي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا والتحول الاستراتيجي المتجه نحو الاقتصاد الرقمي، مما لا يترك لها أي مجال للتردد في الاندماج بسرعة وبشكل ايجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة نحو الاقتصاد الجديد.

أولا: تحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر

تعاني الجزائر العديد من الصعوبات للاندماج بالاقتصاد الرقمي العالمي، وتتمثل أهمها في:

1- الفجوة التكنولوجية

خلقت ثورة المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والجزائر فجوة تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد، فالجزائر تعاني من ضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبتها للتطورات التقنية العالمية كنوعية وسرعة شبكة الانترنت والقدرة على نقل المعلومات وما يرتبط بها من برامج وتجهيزات وأنظمة، فعلى الرغم من أن نسبة استخدام الانترنت في الجزائر بلغت 45.2 % إلا أنها بعيدة عن المستوى العالمي، خاصة في مجالات استخدامها واستغلالها للجانب المهني والمعاملات التجارية والمالية مما يسبب فشلا في تقدم رقمنة الاقتصاد من طرف المجتمع[1]، وهذا ما يبينه جدول مؤشر التنافسية العالمي بالنسبة للجزائر وترتيبها نسبة إلى 141 دولة:

الجدول رقم (15): مؤشر التنافسية العالمي الخاص بالجزائر

المؤشر	الترتيب/141 دولة
اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة.	61
اشتراكات الانترنت الثابت لكل 100 نسمة.	85
مستخدمو الانترنت بالمائة من السكان البالغين.	83
المهارات الرقمية بين السكان النشطين.	82
المنافسة في الخدمات.	120
سهولة العثور على موظفين مهرة.	76
اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة لكل 100 نسمة	35
اشتراكات انترنت فايبر لكل 100 نسمة.	119

Source: World Economic Forum ,The Global Competitiveness Report 2019 ,Switzerland, 2019, p52.

[1]– نعيمة يحياوي، مريم يوسف، **التجارة الالكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال الالكترونية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2017، ص 188.

2- التحديات الاقتصادية

– افتقار الجزائر للخبرات التجارية والمساعدات التقنية والفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية.

– غياب النظم المصرفية القادرة على حل مشكلات السداد والدفع عن طريق الانترنت والبطاقات الالكترونية، حيث نجد تخوفا من المعاملات اليومية الالكترونية وغياب الثقة الناتجة عن ضعف الجانب الرقمي للمجتمع.

– انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت، وغياب اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنت بكل أمان وسرية.

– محدودية حجم المعاملات التجارية الالكترونية بين الشركات التجارية نفسها أو بين مورديها الأجانب والمستهلكين، وهذا راجع للعوامل الاقتصادية والمالية خاصة الرسوم والضرائب التي تفرض على الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالتالي تخفيض نسبة مساهمتها ونشاطها في تفعيل الرقمنة.

– التكلفة الباهظة للاستثمارات في تقنيات المعلومات، خاصة للمدى البعيد في ظل التطورات العالمية الديناميكية وصعوبة التغطية الشاملة للتراب الوطني، فاتساع الجزائر أدى لحصر تقنيات التكنولوجيا والمجالات المرقمنة بالمدن الكبرى فقط وافتقار الجنوب لها.

– غياب مفهوم البورصات التقليدية منها أو الالكترونية في الجزائر والتي تعد من أهم الجهات ذات العائدات المالية الوفيرة على الدولة. [1]

3– التحديات البشرية والاجتماعية

– قصور الموارد البشرية والمؤهلات في مجال تقنية المعلومات الرقمية، فمعظم التقنيين والمختصين في تصميم المواقع خاصة المتعلقة بالتجارة الالكترونية وقوائم الكتالوجات وأمن الشبكات ونظم الدفع الالكتروني مستوردة مما ترفع التكاليف مع استمرار التبعية للخارج من جهة والافتقار الدائم للخبرات من جهة أخرى، وفي ظل غياب رؤوس الأموال وغياب تشجيع الدولة لدعم وتمويل الأفكار والإبداعات والمشروعات المحلية بهذا المجال مما أدى إلى هجرتها للخارج لتلقي الدعم.

– تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية عائق وراء تأخر بعض المشروعات التجارية بالجزائر، فاللغة الشائعة والمستخدمة بالأنترنت عامة على المستوى العالمي هي اللغة الإنجليزية أي ما يعادل 80%، ونظرا لارتفاع معدلات الأمية الرقمية بالجزائر واستغلال شبكة الانترنت لمواقع التواصل [2]

---

[1]– المرجع السابق، ص 189.

[2]– سعيد بن عياد، **التحول الرقمي انعكاسات ايجابية على مؤشرات النمو ويعزز إيرادات المؤسسات**، جريدة الشعب، 26 أكتوبر 2019.

والترفيه فإن نسبة من يستخدم الانترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة، كما أن ثقافة الاستخدام الالكتروني وانتشار الحاسبات الآلية لا تزال شبه معدومة.

– مستوى ثقافة الزبون الجزائري وعدم ثقته بالممارسات التجارية والمعاملات الالكترونية، علاوة على عدم الضمان لجانب تسويق الخدمة التي بدورها ما تعكس ضعفا ورداءة خاصة ما بعد البيع، والتي معظمها تمارس بصفة غير رسمية، وهذا راجع لدرجة الوعي والمستوى التعليمي الضعيف، اضافة لبطء جانب القضاء في سن قوانين حماية التعاملات التجارية الالكترونية والتدخل بالمعالجة السريعة والمنصفة للحقوق وحل النزاعات في سوق الرقمنة.

4– الجانب التشريعي

– مس الإطار التشريعي الركائز الأساسية لبناء اقتصاد رقمي وطني سليم أهمها العقد الالكتروني، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الدفع والتصديق الالكتروني وأخيرا حماية أنظمة الإعلام والإشهار الإلكتروني، في حين لايزال يعاني من المحدودية وعدم مسايرة بعض قوانين العمل الالكتروني للتطورات الحالية، مما ينعكس سلبا باستغلال الثغرات القانونية وغياب الاحتواء الكلي للمجتمع من طرف القانون، فالانعكاسات الإيجابية للرقمنة على مؤشرات التجارة الخارجية وتعزيز إيرادات المؤسسات مشروط بإحاطتها بالضمانات التي تحمي المتعاملين في وقت يسجل فيه العالم الكثير من الاختراقات خاصة بالبنوك وقواعد البيانات للمؤسسات، مما تتلاشى الثقة في ظروف غياب الثقافة الإلكترونية.

– اتساع مساحة المعاملات والعقود وطرح إشكاليات قانونية خاصة في مجال الإثبات، مما دفع بالتساؤل حول مدى كفاية اعتماد المشرع الجزائري للإثبات الالكتروني لإضفاء الحماية القانونية في التجارة الإلكترونية، وبالرغم من أن أول توقيع إلكتروني تم خلال الدفع الالكتروني لدى البنوك باستخدام البطاقة البنكية، إلا أنها مرغوبة للطبقات المحدودة التي تشكل نسبة أقل لغياب الثقة والثقافة.

وتبقى مسألة الاقتصاد الرقمي بالجزائر في نظر أغلب مسئوليها طرفا لا حاجة إليه، وهو في آخر قائمة الاهتمامات خاصة مع انتشار القناعة أن الانترنت لا تضع الطعام في الأفواه. [1]

[1]– المرجع السابق.

ثانيا: افاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر

رغم النقص الكبير والتأخر الملحوظ الذي تشهده الجزائر في مجال رقمنة قطاعاتها خاصة التجارية منها مقارنة ببعض الدول العربية التي قطعت أشواطا بعيدة في الميدان بالرغم من التشابه النسبي بينهما من حيث الامكانيات المادية والمداخيل البترولية، الا ان المجهودات التي تبذلها الجزائر من مشاريع وتنظيمات تهدف لرقمنة الاقتصاد ولما له دور في ترقية التجارة الخارجية لاتزال ضعيفة.

بعد التطرق للمظاهر والتحديات المحيطة بالاقتصاد الرقمي في الجزائر، سيكون من المهم معرفة مستقبله وكيفية الاستجابة واللحاق بالتطورات العالمية، وتتمثل أهم الخطوات في:

– ضرورة وجود إرادة كافية لمواجهة التحديات وتعزيز مظاهر الرقمنة بمجالات التجارة الخارجية، خاصة الارادة السياسية بعدم ادخار أي جهد في دعم مسعى تقليص الفجوة الرقمية وانشاء مجتمع معلوماتي.

– وجوب اهتمام الجزائر بتوفير البنية التحتية الرقمية وتشجيع الشركات الدولية خاصّةً العاملة في السوق الرقمي، للاستثمار في الأسواق الجزائرية ودعم المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التبادلات التجارية المبنية على الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الطرق الضامنة والمحفّزة لنجاح الاقتصاد الرقمي.

– سن القوانين المنظّمة للأعمال الاقتصادية الرقمية بمجال الصيرفة، التجارة، الجمارك، الضرائب وما الى ذلك مع استمرارية تحديثها تماشيا مع التطورات العالمية.

– دعم وتمويل الأفكار والإبداعات والمشروعات المحلية واستبدال التقنيين والمختصين في مجال التكنولوجيا المستوردين بالإطارات الجزائرية ذات المهارات العالية ما ينعكس بانخفاض التكاليف والتبعية للخارج.

– رفع درجة الوعي وثقافة أتمتة العمليات التجارية وهذا راجع لمحو الأمية الرقمية واكتساب ثقة المجتمع مع ترسيخ وجوده بالمجتمع الجزائري.

– خلق وتنشيط مفهوم البورصات التقليدية منها أو الالكترونية في الجزائر والتي تعد من أهم الجهات ذات العائدات المالية الوفيرة على الدولة. [1]

---

[1]– قواسم بن عيسى، **الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران الجزائر، 2006–2007، ص 172.

المبحث الثالث: نموذج رقمنة الرسوم الجمركية بالجزائر

بذلت الجمارك الجزائرية جهود لرقمنة القطاع كسبيل لتسيير العمليات اليومية وتعزيز التجارة الخارجية، وتعد رقمنة الرسوم الجمركية من أهم طرق تحقيق القيمة المضافة والنهوض بالقطاع، لذا من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لمحاولة بناء نموذج لبرنامج الكتروني متعلق برقمنة الرسوم الجمركية وتحديد اهم أهدافه على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب بناء نموذج رقمنة الرسوم الجمركية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب الى مفهوم النموذج وأهم أسباب الولوج اليه.

أولا: مفهوم نموذج رقمنة الرسوم الجمركية

يعتمد النموذج على استخدام تكنولوجيا المعلومات المبنية على أسس علمية بحتة للتمكن من تحديد وحساب المعدل الفعلي للرسوم الجمركية المطبقة على السلع المستوردة والمصدرة آليا وبدقة، في حين يتم تقدير الرسوم الجمركية بواسطة النظام المنسق للمنتج ومن المهم ادخال المعلومات بشكل صحيح لتقليل نسبة الخطأ ويتكون النموذج من:

– اسم المنتج بالتدقيق ورمزه السلعي للقدرة على تحديد مقدار الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع.

مثل: اسم المنتج طفايات الحريق المحمولة.

رمزه 8424.10.10.00

– قيم الرسوم الجمركية المتعلقة بكل السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود وولوجها التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.

مثل: DD 70%

– الرسوم على القيمة المضافة وتعتبر رسم حيادي يطبق على العمليات التي تكتسي طابقا صناعيا أو تجاري أو حرفيا أو خدمات المهن الحرة. (باستثناء خدمات القطاع الإداري العمومي)

مثل: TVA 19%

– قيمة، كمية السلعة مع تحديد العملة.

مثل: قيمة السلعة 50000

كمية السلعة 2000 kg

العملة بالدولار

– بلد الاستيراد، بلد التصدير فقد تكون الرسوم الجمركية أقل من الرسوم العامة السارية أو قد لا يتم فرضها على الاطلاق إذ كانت السلع المستوردة منشأها في بلد معين، وذلك بالإثبات عن طريق رموز السلع التفضيلية للإشارة الى معدلات الرسوم المنخفضة.

مثل: الجزائر والاتحاد الأوروبي

نوع المنتج ومعدل التخفيض: منتجات التجهيز، فرض الرسوم بمعدل 10% بدل 30%.

- سعر الصرف لتحديد قيمة الرسوم بالعملة الوطنية والاجنبية لتجنب عراقيل عملية التحويل للسداد، وتم اعتماد سعر الصرف العملة التالي:

1 EUR : 146 DZ

1 USD : 128 DZ

- رمز العملية الذي من خلاله يمكن التعرف عليها عند حفظها واستخراج الوثيقة الحاملة لقيمة الرسوم وكافة المعطيات المتعلقة بها عند الحاجة.

مثل: atjTC7Ex2Y

ثانيا: أسباب بناء نموذج رقمنة الرسوم الجمركية

يعاني قطاع الجمارك الجزائري من عراقيل تقلل حجم المعاملات التجارية الدولية بشكل غير متوقع، ويعود بناء النموذج للعديد من الأسباب أهمها:

– تؤدي معدلات الرسوم الجمركية المعقدة وضرائب الاستيراد الأخرى، واستغراق وقت في الحساب والتحصيل مع إمكانية الخطأ إلى زيادة التكلفة الإجمالية للشحنة الدولية وتعريض السلع للتلف مما يتم تثبيط سير العمليات داخل الموانئ وتقليل حجم التجارة عبر الحدود.

– إن محاولة فك رموز التعريفة الجمركية على الشحنات ليس بالسهل، ولا يقتصر الأمر على أن لكل دولة معدلات وقواعد مختلفة، بل يمكن أن تتغير هذه الأسعار والقواعد بشكل كبير من منتج لآخر.

– تفشي الفساد والرشوة وماله أثر في تقليل الايرادات الضريبية واغراق المنتجات المحلية.

– يتعين على موظفي قطاع الجمارك التأكد من تحصيل الرسوم مع تقليل نسبة الخطأ ومنع التهرب الضريبي بالقبض على الاغتيالات وجعلهم يدفعون.

– هدم العلاقات التجارية مع العملاء الدوليين نسبة للعراقيل التي يتم مواجهتها بقطاع الجمارك كالعراقيل الإدارية وتضخيم الرسوم.

المطلب الثاني: أهداف نموذج رقمنة الرسوم الجمركية

تكمن رقمنة الرسوم الجمركية وبناء نموذج لها في تحقيق جملة من الأهداف الداعمة للتجارة الخارجية أهمها:

– رفع كفاءة التجارة الخارجية والقدرة التنافسية بتقليل التكاليف والوقت المستغرق من طرف المصدرين والمستوردين، بإمكانية معرفة قيمة الرسوم للقدرة على تسويتها قبل وصول البضاعة.

– مكافحة الفساد بتعزيز الشفافية والسرعة في التقدير وماله دور في تكثيف حجم عمليات الاستيراد والتصدير.

– الحساب التلقائي للرسوم والتقليل من ادخال البيانات يدويا وجهود التصحيح بتركيز خبرة موظفي الجمارك بمجال واحد.

– حماية الإنتاج المحلي والحد من الإغراق.

– تحسين تحصيل الإيرادات وتخطي تفعيل التجارة الخارجية الى النهوض بمجالات عديدة كالاستثمار في مشاريع تنموية.

– تسهيل التجارة عبر الحدود بتبسيط الإجراءات المصاحبة لها وحماية السلع من التلف، إضافة الى تسريع خروج الشحنات من الموانئ لإدخال غيرها.

– يساعد النظام الالي على جمع المزيد من الرسوم الجمركية كأموال إضافية لإعادة تحسين ورقمنة قطاع الجمارك بأكمله وان تقطع شوطا طويلا في الوصول الى اهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: بناء نموذج رقمنة الرسوم الجمركية

يتم من خلال هذا البرنامج الالكتروني حساب الرسوم الجمركية بمكتب الجمارك بحضور العميل أو عن بعد في حالة عدم حضوره، وأن يقوم بإرسال المستندات المطلوبة ليتم حساب قيمة الرسوم الجمركية بنفس طريقة حضوره، وذلك قبل وصول البضاعة لتسهيل الاجراءات الجمركية والحد من الفساد بالحفاظ على ايرادات الدولة من جهة وتسيير خروج البضاعة من الميناء لتفادي الاكتظاظ وتكثيف عمليات الاستيراد والتصدير وحماية السلعة من جهة أخرى، وفي ما يلي سيتم اتمام كل من عملية حساب الرسوم بمكتب الجمارك وعن بعد عبر موقع البرنامج https://n3s7l3.000webhostapp.com/

ويمثل كل من الوثيقة والشكل التالي واجهة البرنامج وملخص لكافة العمليات المتاحة به.

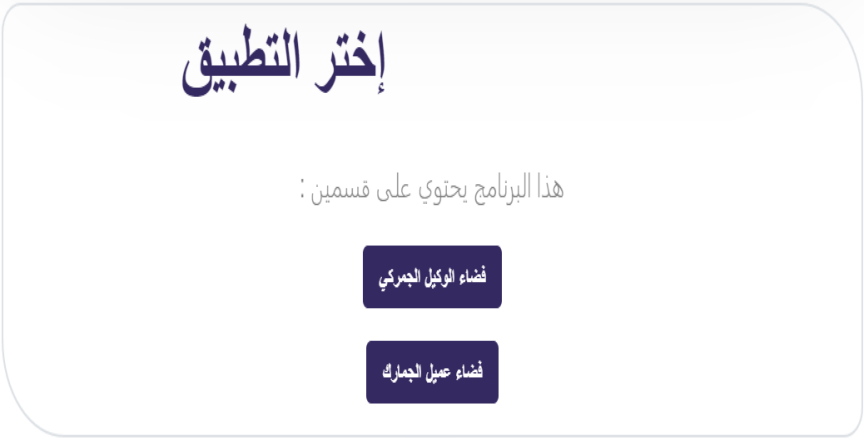

مخطط للعمليات المتاحة على البرنامج

الشكل رقم (24): مخطط للعمليات المتاحة على البرنامج

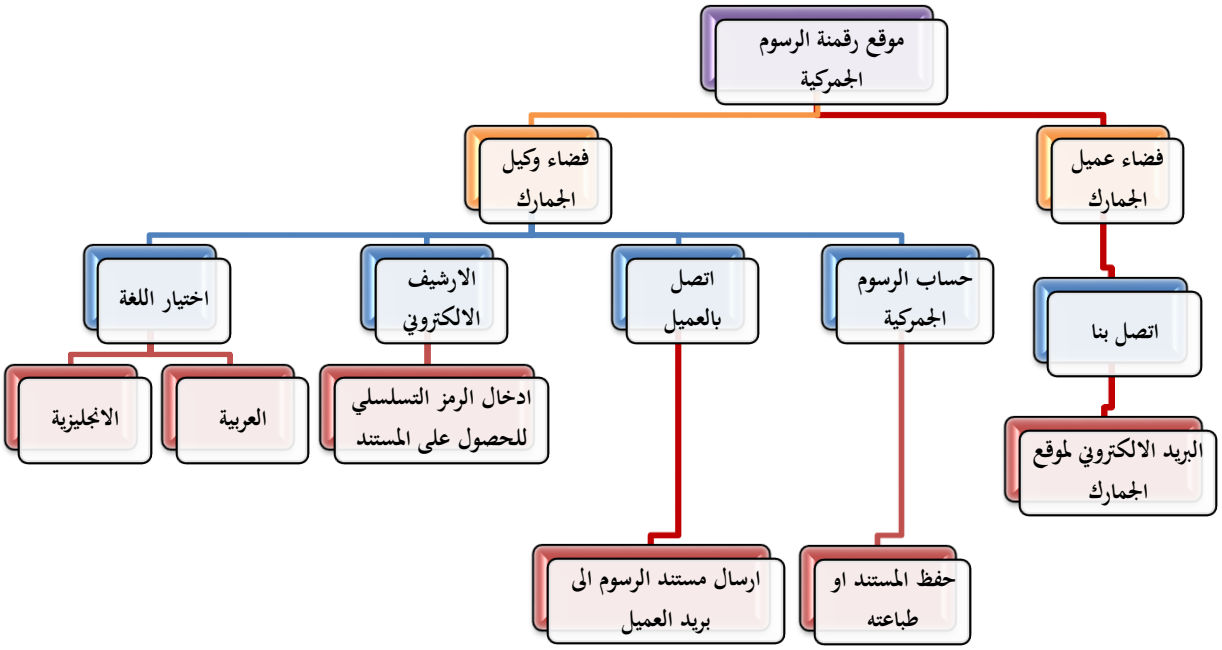

أولا: حساب قيمة الرسوم الجمركية بمكتب الجمارك

بحضور العميل لمكتب وكيل الجمارك وبعرض المستندات للتأكد من العملية يقوم الوكيل بحساب الرسوم عن طريق البرنامج بالنقر على فضاء الوكيل الجمركي بصفحة الاستقبال، فيتم الانتقال تلقائيا لاختيار اما حساب السعر الجمركي للعميل، البحث في المحفوظات بالعمليات القديمة او التواصل مع العميل في حالة غيابه كما هو مبين.

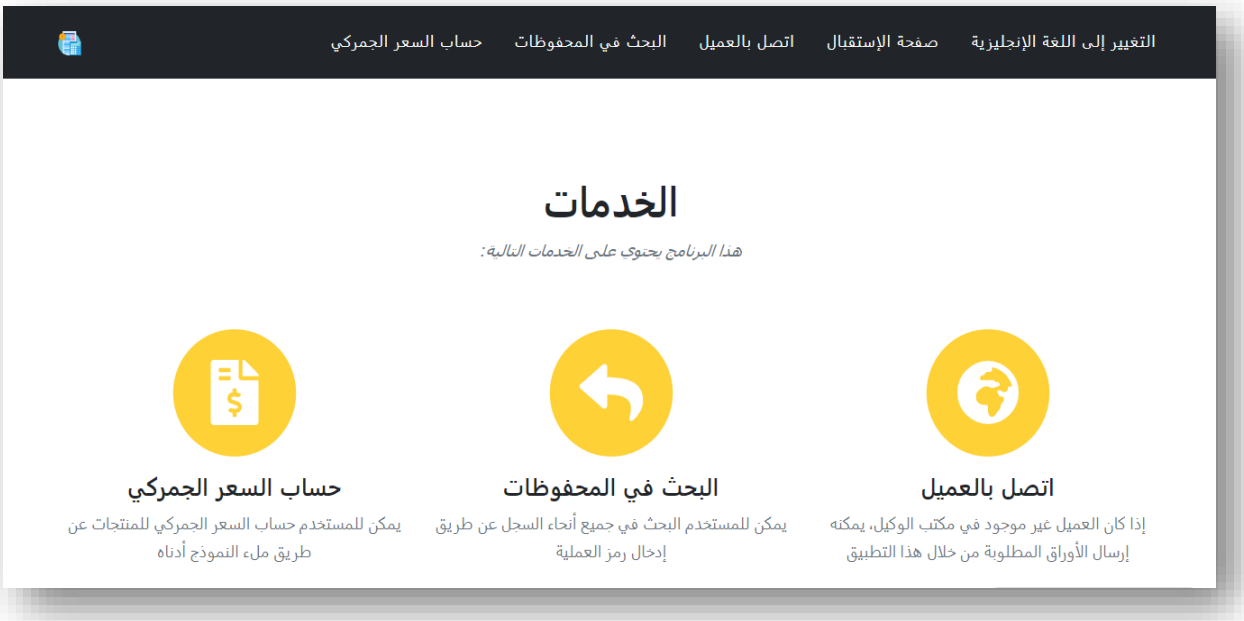

وبالنقر على حساب السعر الجمركي يتمكن الوكيل من ملئ النموذج بالمعلومات المتعلقة بالعلمية المتمثلة في استيراد الجزائر اللحوم من السودان.

- **اسم البلد المصدر واسم البلد المستورد**

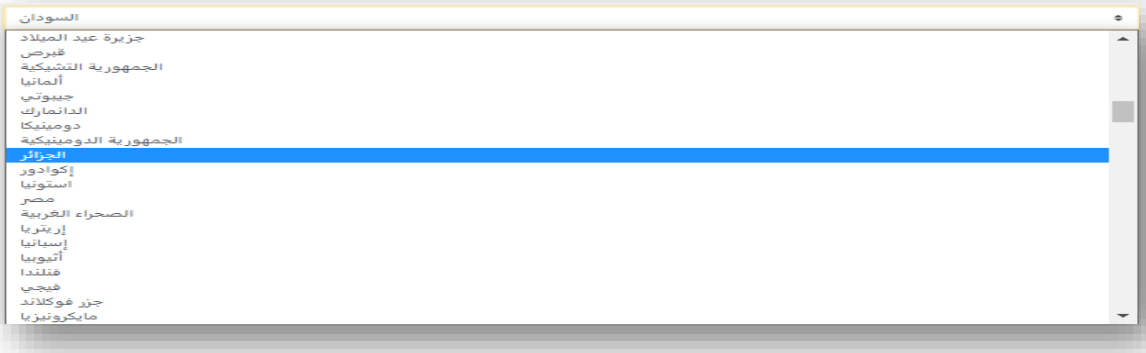

- **نوع السلعة**

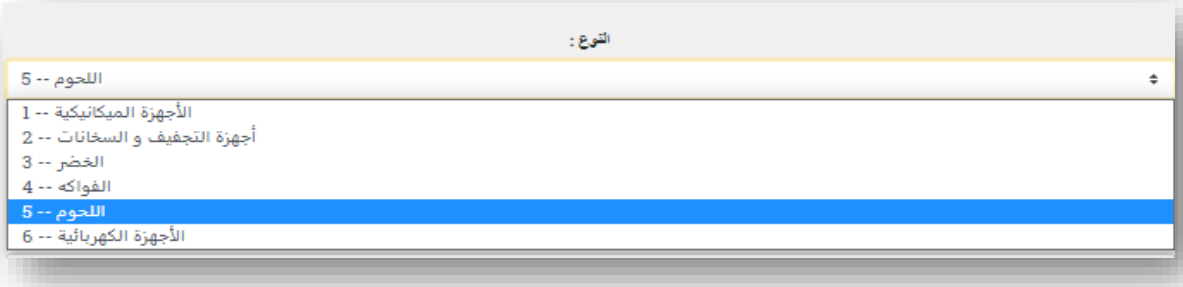

➢ **صنف السلعة تحت الرقم**

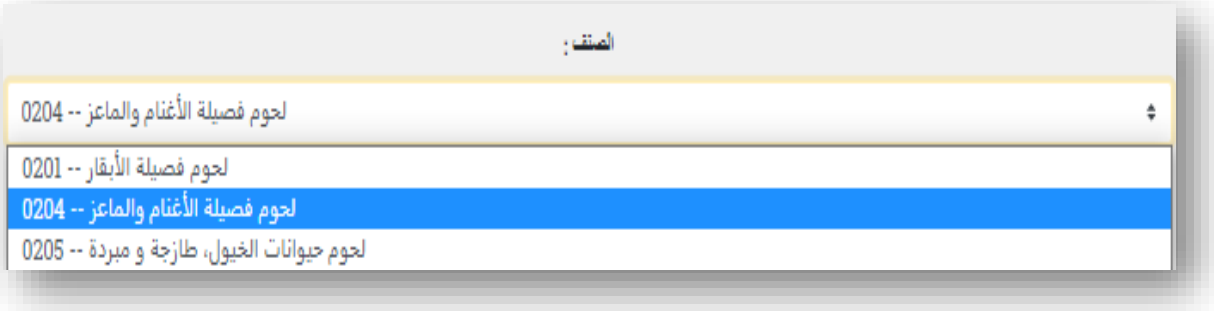

➢ **الشحنة تحت الرقم التسلسلي الخاص بها**

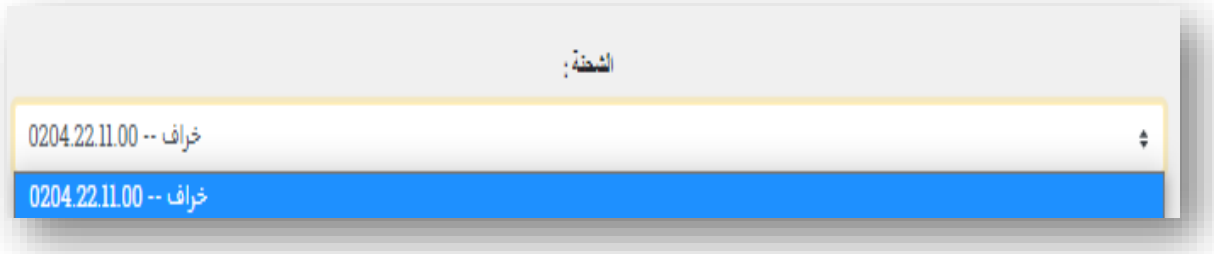

➢ **عملة البضاعة**

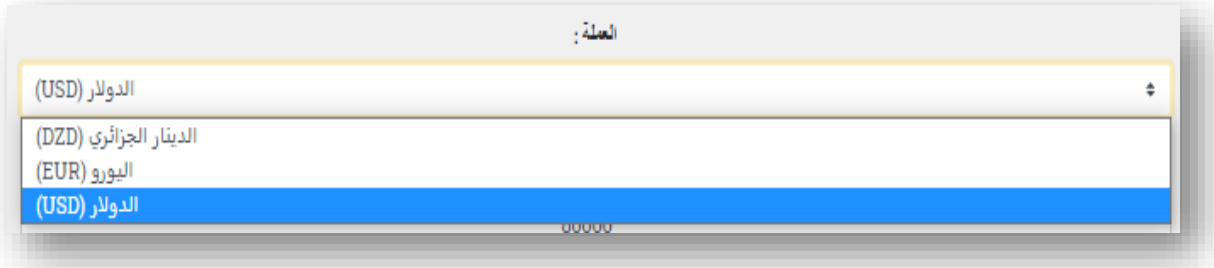

ثم ادخال **الكمية والسعر** وفقا لمستندات البضاعة ليتم التحصل على النموذج المعبأ التالي:

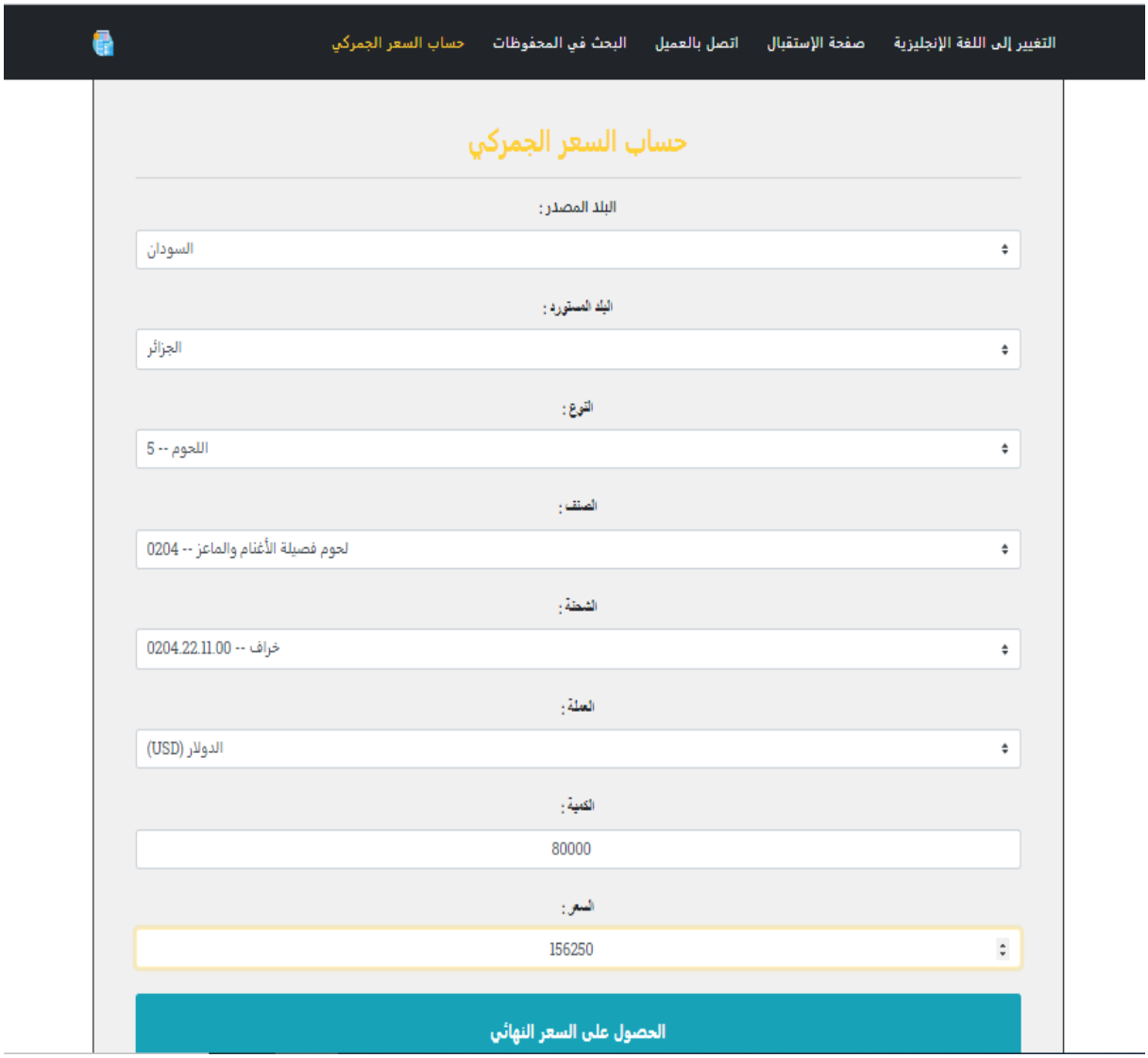

بعد التأكد من المعلومات يتم الضغط على زر الحصول على **السعر النهائي** لحساب الرسوم الجمركية بشكل رقمي وفقا للرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة المتعلقة بالسلعة، فيتم التحصل على المستند التالي والذي يمكن طباعته وتقديمه للعميل لسد المستحقات.

ويمكن **تغيير العملة** لتغيير السعر النهائي في حالة ما إذا أراد العميل السداد بالعملة الوطنية أو الأجنبية حسب اتفاق المستورد مع المصدر

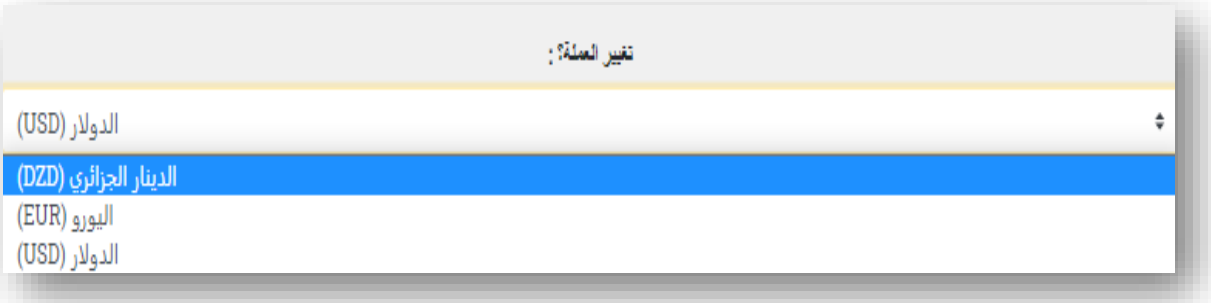

فيظهر السعر النهائي بالعملة المرجوة

295312.5 دولار امريكي

37800000.00 دينار جزائري

وفي حالة طلب العميل للمستند لسد مستحقاته يتم الضغط على **طباعة المستند** لطباعته.

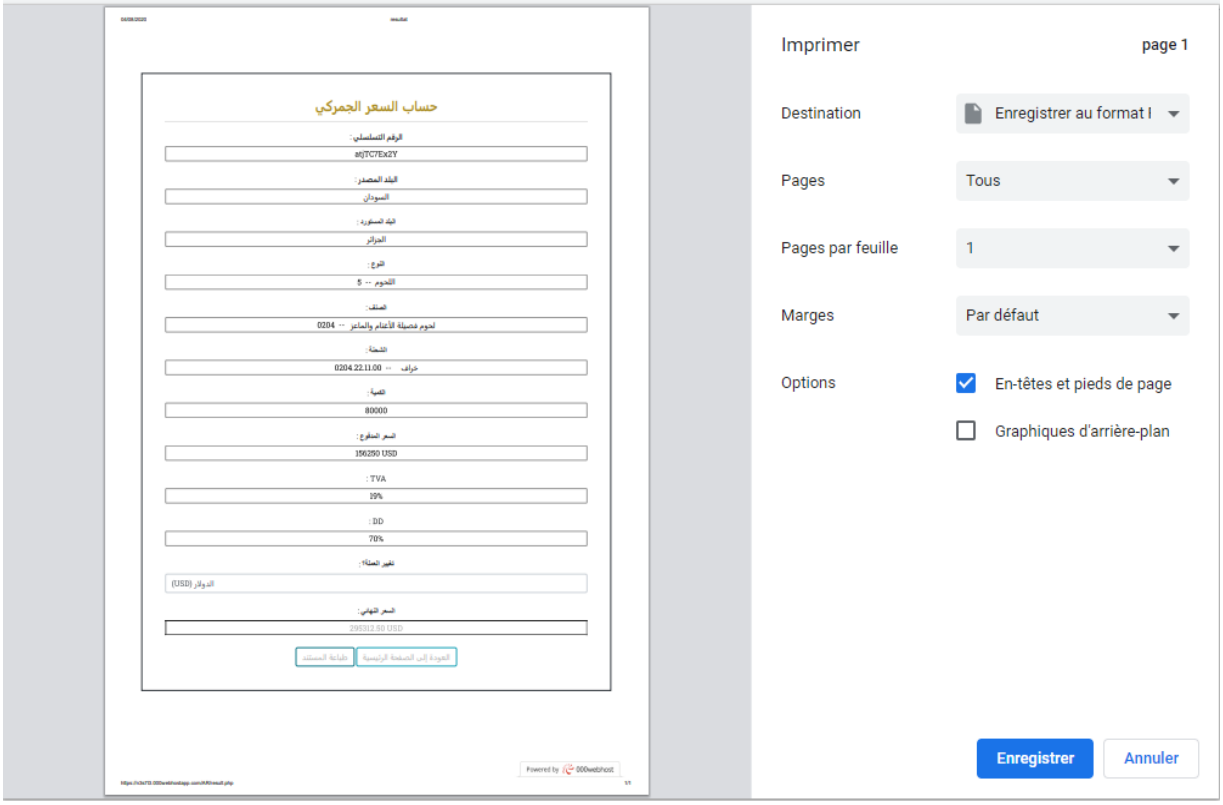

كما يحتوي فضاء الوكيل الجمركي على امكانية **البحث في الأرشيف**، نسبة للرمز الذي تتميز وتحتفظ به كل عملية استيراد وتصدير على حدا لتسهيل البحث والاحتفاظ بها في شكل رقمي.

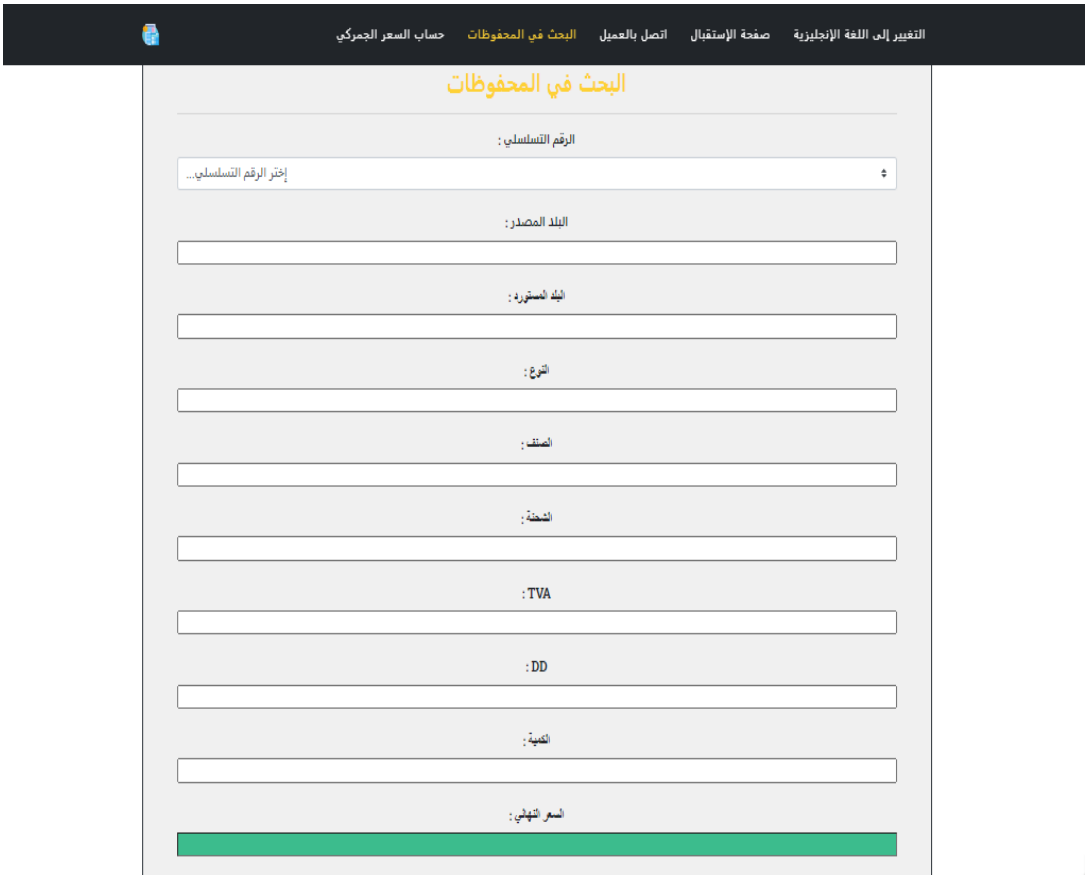

حيث يتم اختيار **الرقم التسلسلي** للعملية المنجزة

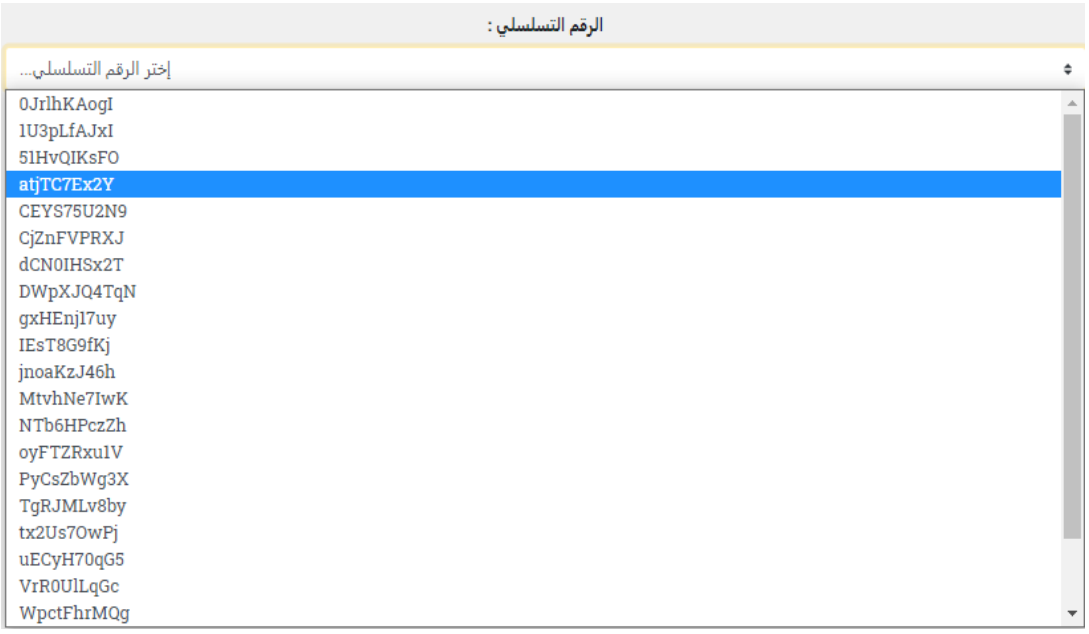

فيتم التحصل على كافة المعلومات، الرسوم الجمركية والقيمة المضافة الخاصة بالعملية بالشكل التالي:

ثانيا: حساب قيمة الرسوم الجمركية عن بعد

في حالة عدم حضور العميل لمكتب الجمارك يمكنه تسوية اجراءات الرسوم الجمركية عن بعد قبل وصول السلعة مما يسهل خروجها من الميناء وجذب العملاء بسرعة التسيير وشفافية المعاملات، حيث يقوم العميل بالدخول للموقع وإرسال المستندات الخاصة بالسلعة مع المعلومات الشخصية بالضغط على فضاء عميل الجمارك بصفحة الاستقبال

فينتقل العميل مباشرة الى صفحة **اتصل بنا** لملئ نموذج معلوماته الشخصية

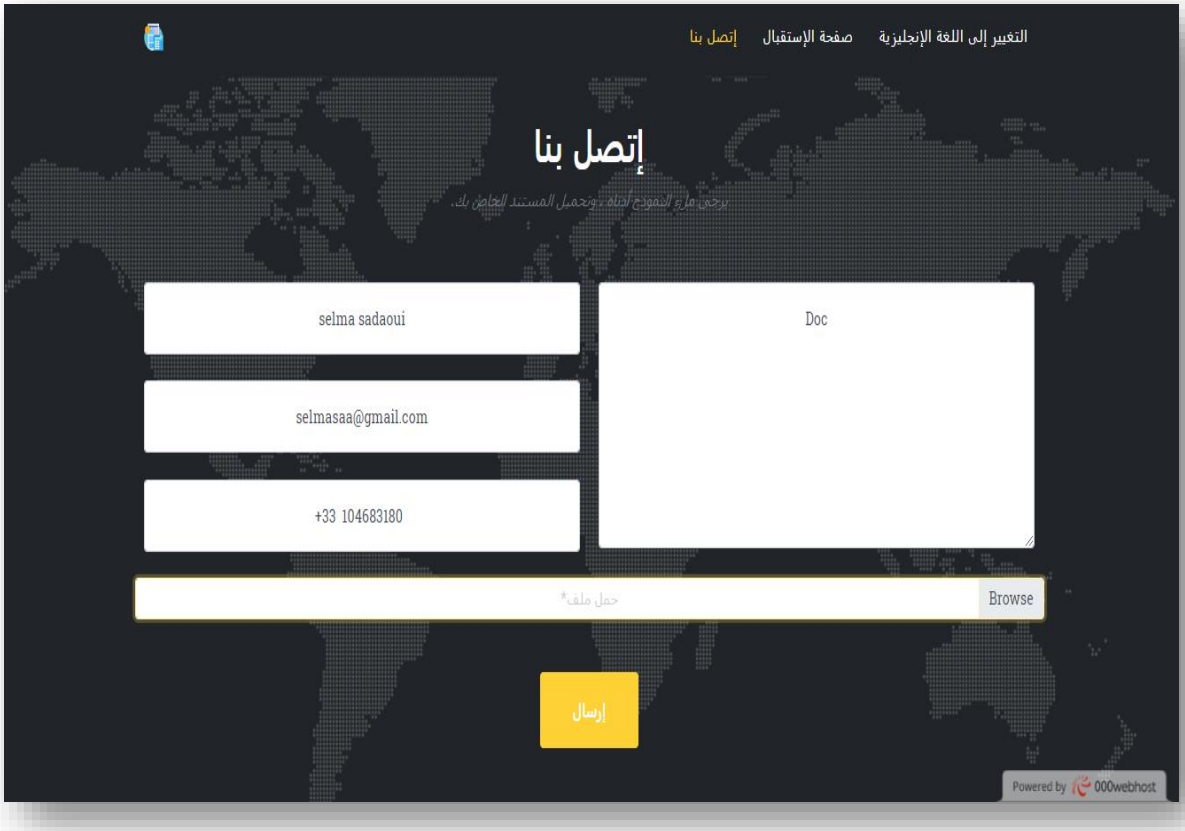

و**المستند المرفق** للسلعة لإثبات صحة العملية

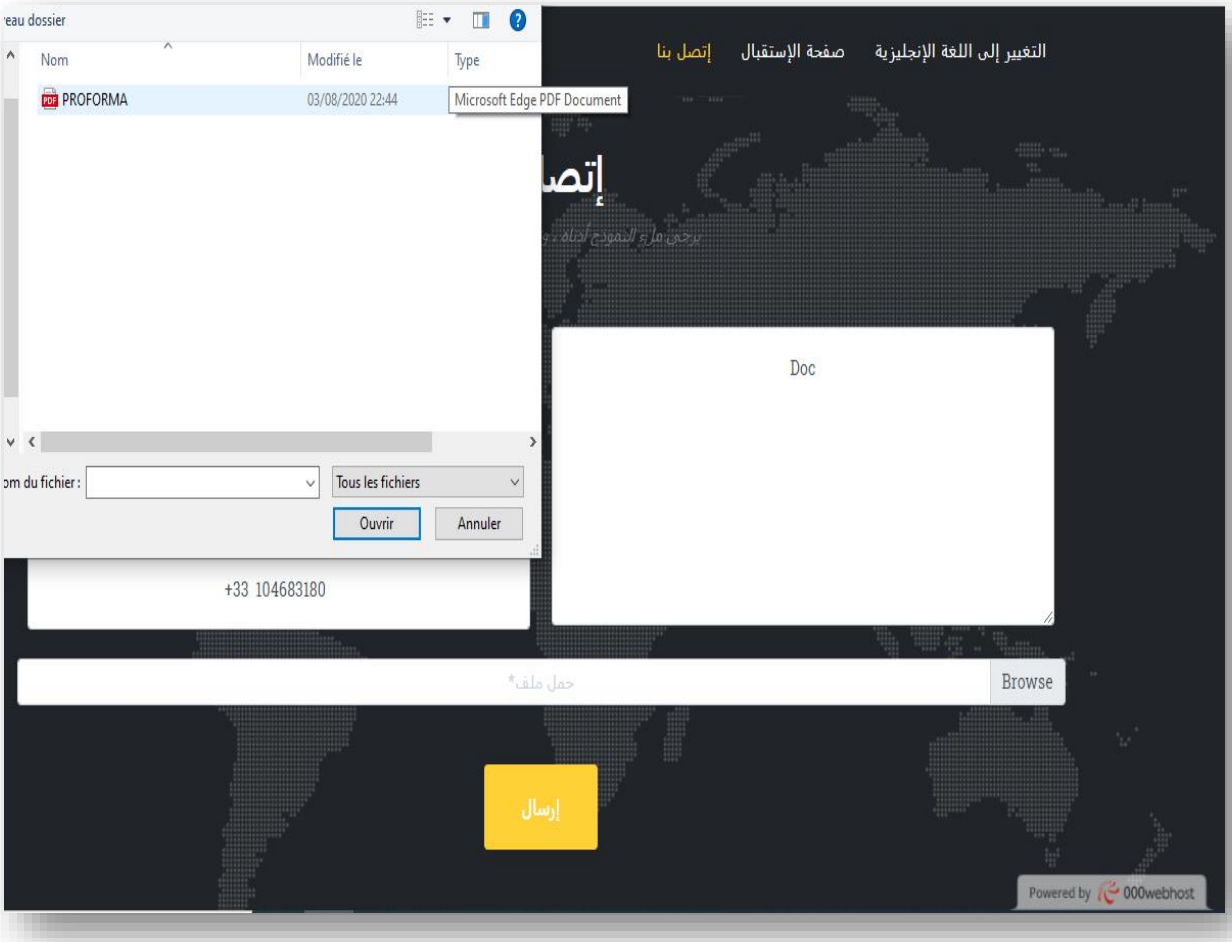

وبمجرد الارسال تظهر للعميل انه **تم ارسال المعلومات المعبئة بنجاح**

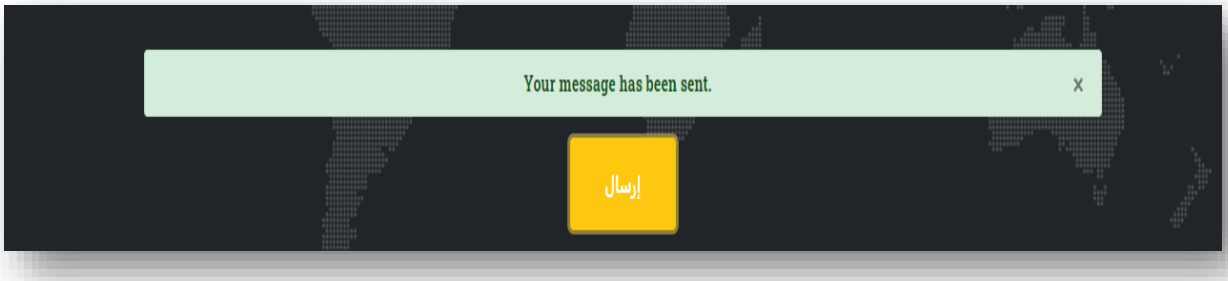

بعد الارسال من طرف العميل يتلقى الوكيل بمكتب الجمارك عبر البريد الالكتروني douane213@gmail.com كافة المعلومات المرسلة كالاتي :

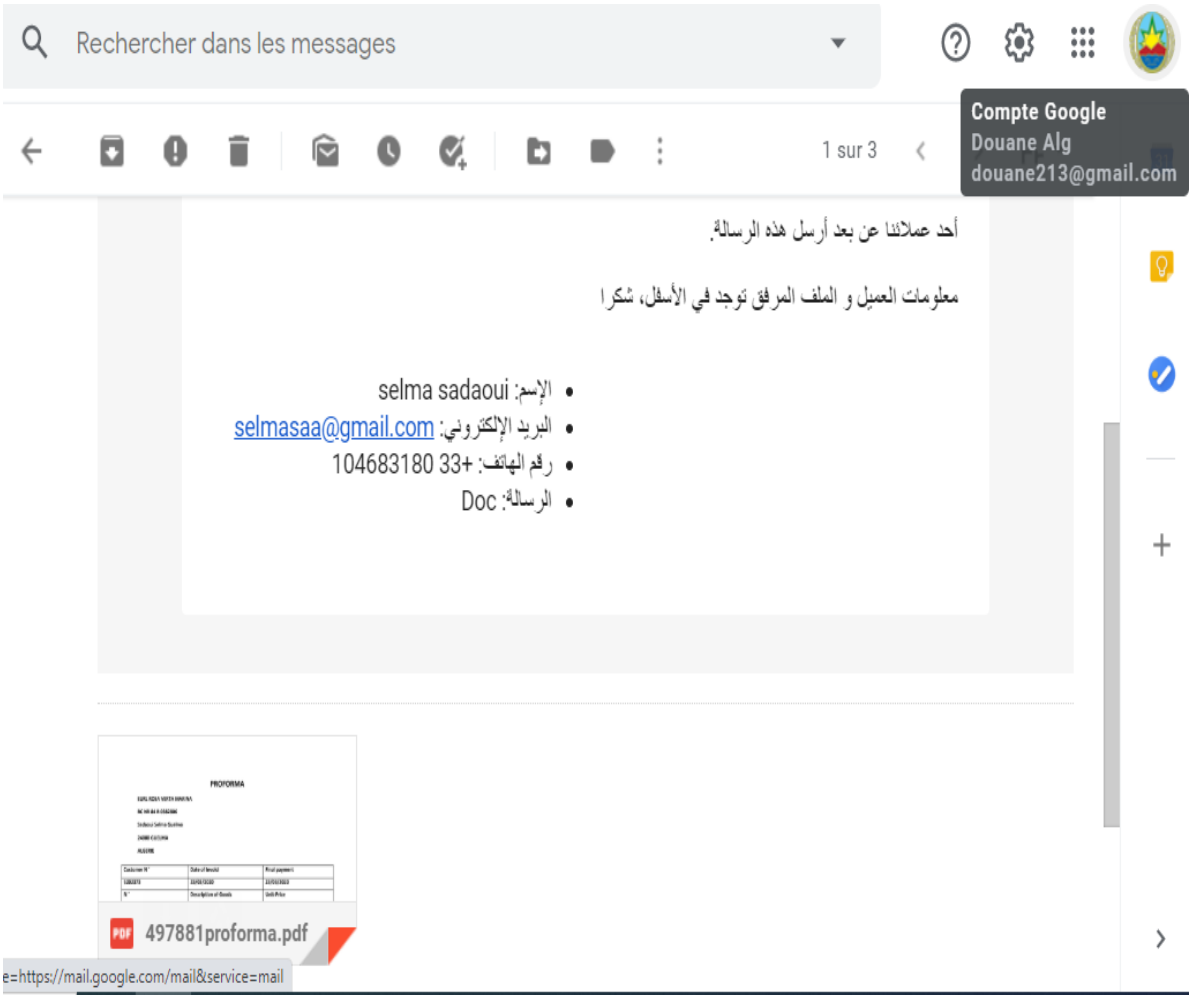

يقوم الوكيل الجمركي بحساب الرسوم الجمركية بنفس خطوات حضور العميل للمكتب، وذلك وفقا لمعلومات المستند التالي المرفق من طرف العميل

PROFORMA

EURL ROSA VERTA MARINA

RC NR 84 B 0382806

Sadaoui Selma Guelma

24000 GUELMA

ALGERIE

Customer N °	Date of Invoici	Final payment
5202373	23/03/2020	23/03/2020
N °	Description of Goods	Unit-Price
8415 8415.10.91.10 8415.10.91.20	Air conditioning devices Capacity <7000 Btu /H 200 Unit Capacity <9000 Btu /H 450 Unit	 2000 EUR : France 40500 EUR : France
Terms of Payment At Sight By Letter Of Credit		Total : 650 Unit
France Par Camion Export Forwarding agent		
Bank D.D.B N ° 1527		Price Total 42500 EUR
N ° 2240	Country of destination Algérie	

BANQIE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVLOPPEMENT RURAL | AGENCE GUELMA 821

24 | 04 | 01 | 2020 | 284 OOOO1 | EUR

GUELMA LE 21/04/2020

ECOTREND
EXPORT
Téléphone 33 104683180
www.ECOTREND.com
Rue de penthiévre 75008
Paris FRANCE

ECOTREND Téléphone 33 104683180 www.ECOTREND.com

Rue de penthiévre 75008 Paris FRANCE

بعد التأكد من بلد المصدر والمستورد، نوع السلعة، كميتها، سعرها وعملتها يتم حساب قيمة الرسوم الجمركية ويتم التحصل على مستندين.

المستند الأول: خاص باستيراد مكيفات الهواء وتعديل الحرارة ذو قدرة لا تتجاوز 7000 وحدة من فرنسا، بكمية 200 وحدة بسعر 2000 أورو، فتم التحصل على المستند التالي

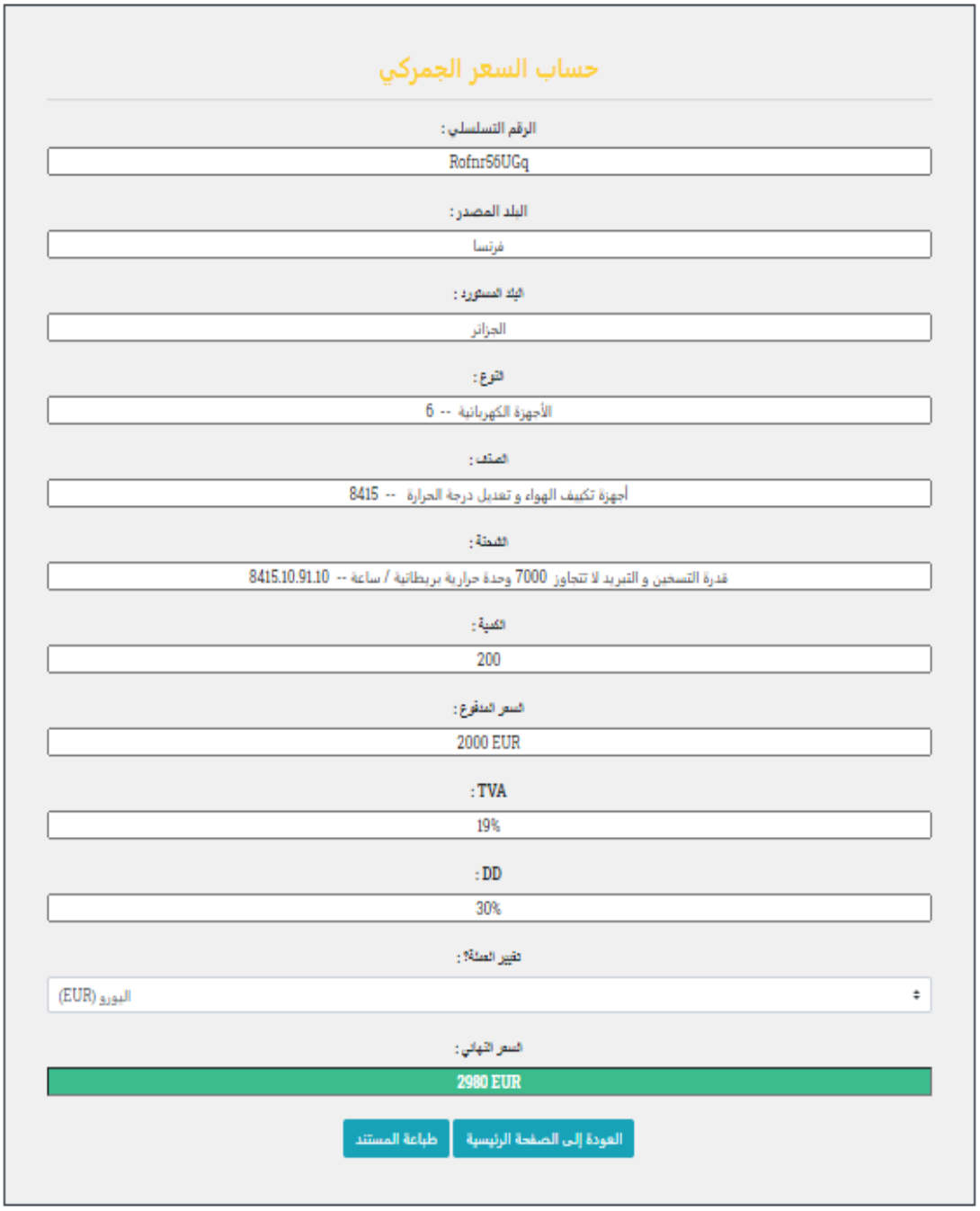

حساب السعر الجمركي

الرقم التسلسلي :
Rofnr56UGq

البلد المصدر :
فرنسا

البلد المستورد :
الجزائر

النوع :
6 -- الأجهزة الكهربائية

الصنف :
8415 -- أجهزة تكييف الهواء و تعديل درجة الحرارة

الشحنة :
8415.10.91.10 -- قدرة التسخين و التبريد لا تتجاوز 7000 وحدة حرارية بريطانية / ساعة

الكمية :
200

السعر المدفوع :
2000 EUR

TVA :
19%

DD :
30%

تغيير العملة؟ :
اليورو (EUR)

السعر النهائي :
2980 EUR

العودة إلى الصفحة الرئيسية | طباعة المستند

أما **المستند الثاني:** لاستيراد مكيفات هواء ذو قدرة لا تتجاوز 9000 وحدة من فرنسا، بكمية 450 وحدة بسعر 40500 أورو وتم التحصل على المستند التالي:

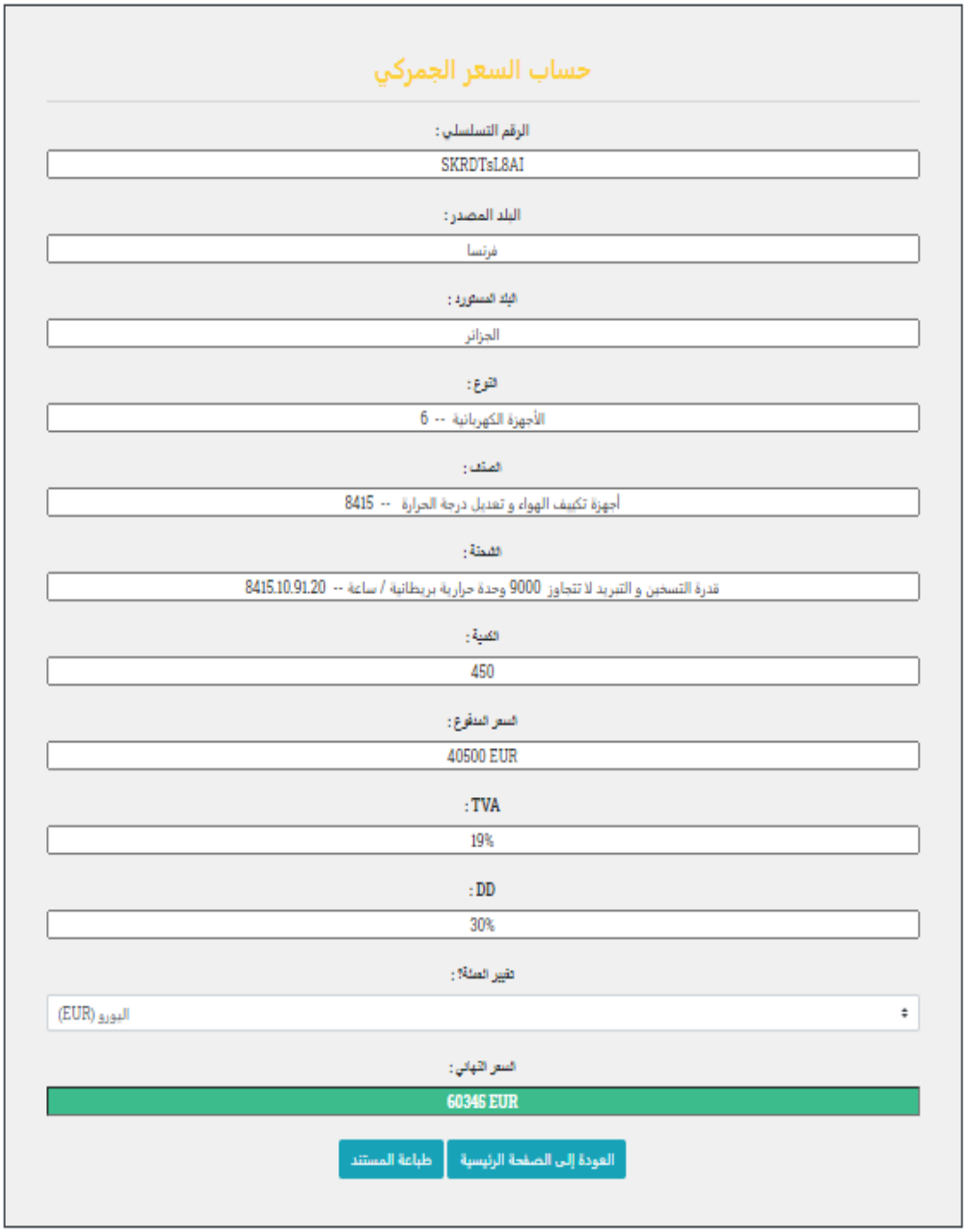

حساب السعر الجمركي

الرقم التسلسلي :
SKRDTsL8AI

البلد المصدر :
فرنسا

البلد المستورد :
الجزائر

النوع :
6 -- الأجهزة الكهربائية

الصنف :
8415 -- أجهزة تكييف الهواء و تعديل درجة الحرارة

الشحنة :
8415.10.91.20 -- قدرة التسخين و التبريد لا تتجاوز 9000 وحدة حرارية بريطانية / ساعة

الكمية :
450

السعر المدفوع :
40500 EUR

TVA :
19%

DD :
30%

تغيير العملة؟ :
(EUR) اليورو

السعر النهائي :
60346 EUR

العودة إلى الصفحة الرئيسية | طباعة المستند

بعد الانتهاء يقوم الوكيل الجمركي **بإرسال المستندات للعميل** من خلال البرنامج على الجزء المخصص للاتصال بالعميل لإبلاغه بقيمة الرسوم الجمركية وسدادها الكترونيا اذ توفرت وسائل الدفع الالكترونية دون حضوره، فيتم ملئ معلومات العميل وتحميل المستندات كالاتي

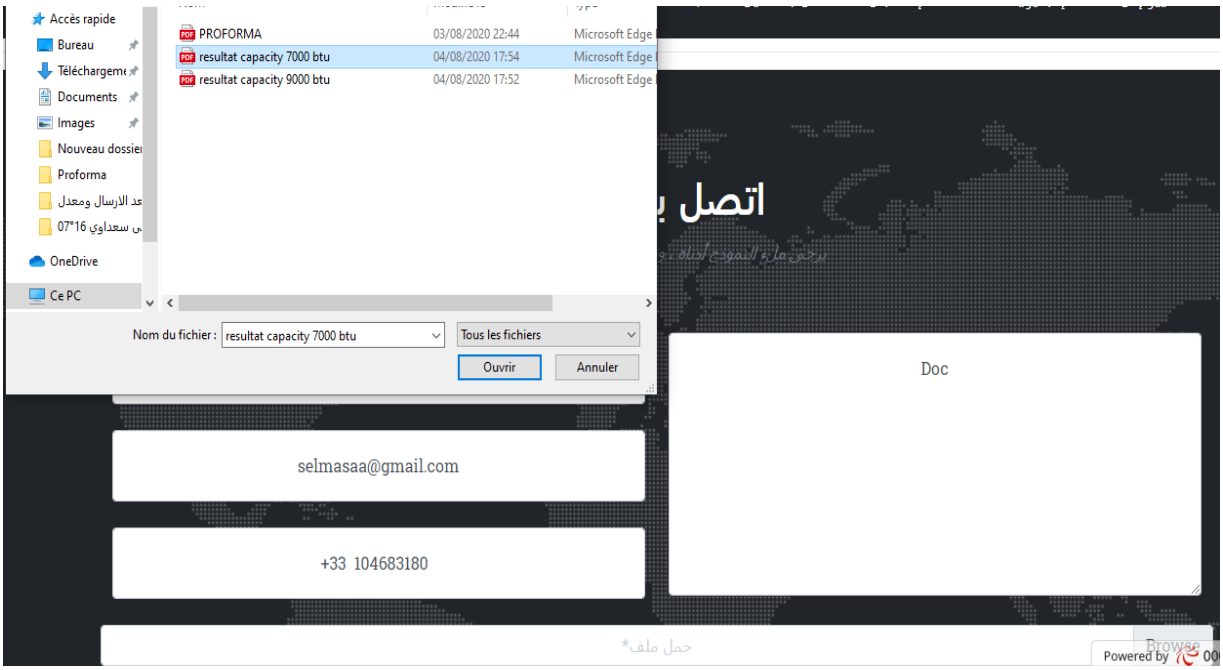

ثم **ترسل المستندات تلقائيا** لحساب العميل

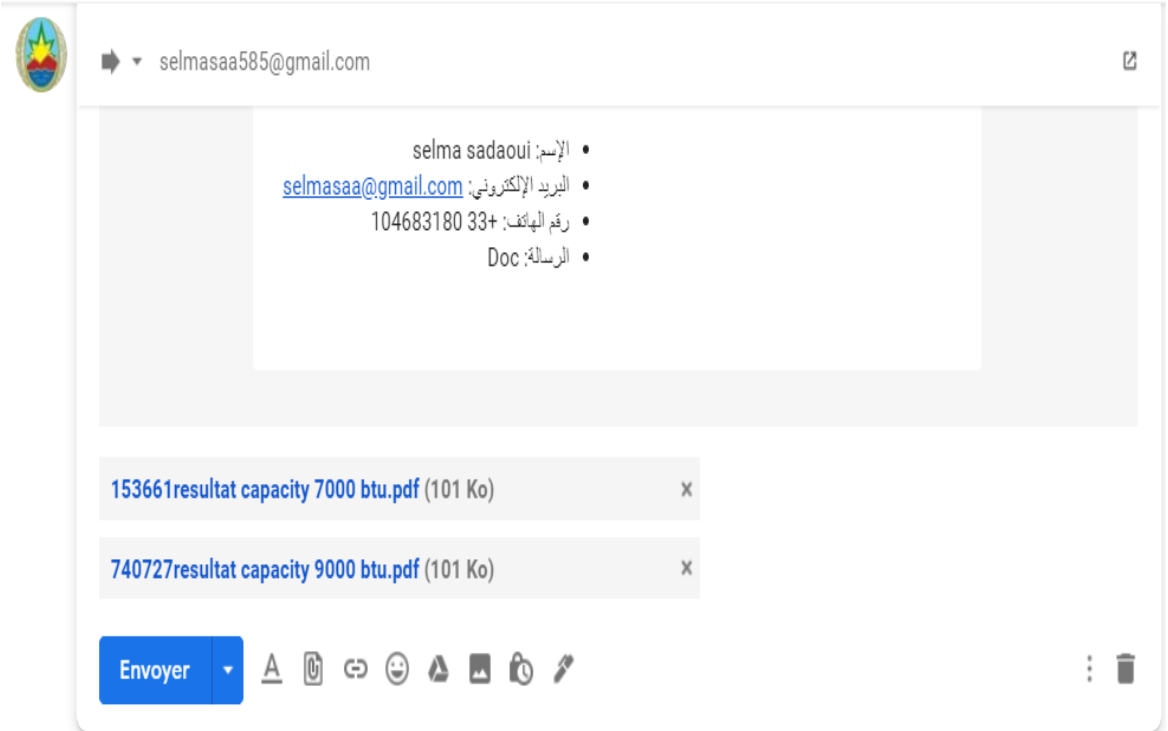

فيتحصل العميل على المستندات الخاصة بسلعته المستوردة عبر البريد الالكتروني دون اللجوء لمكتب الجمارك وقبل وصول السلع للميناء.

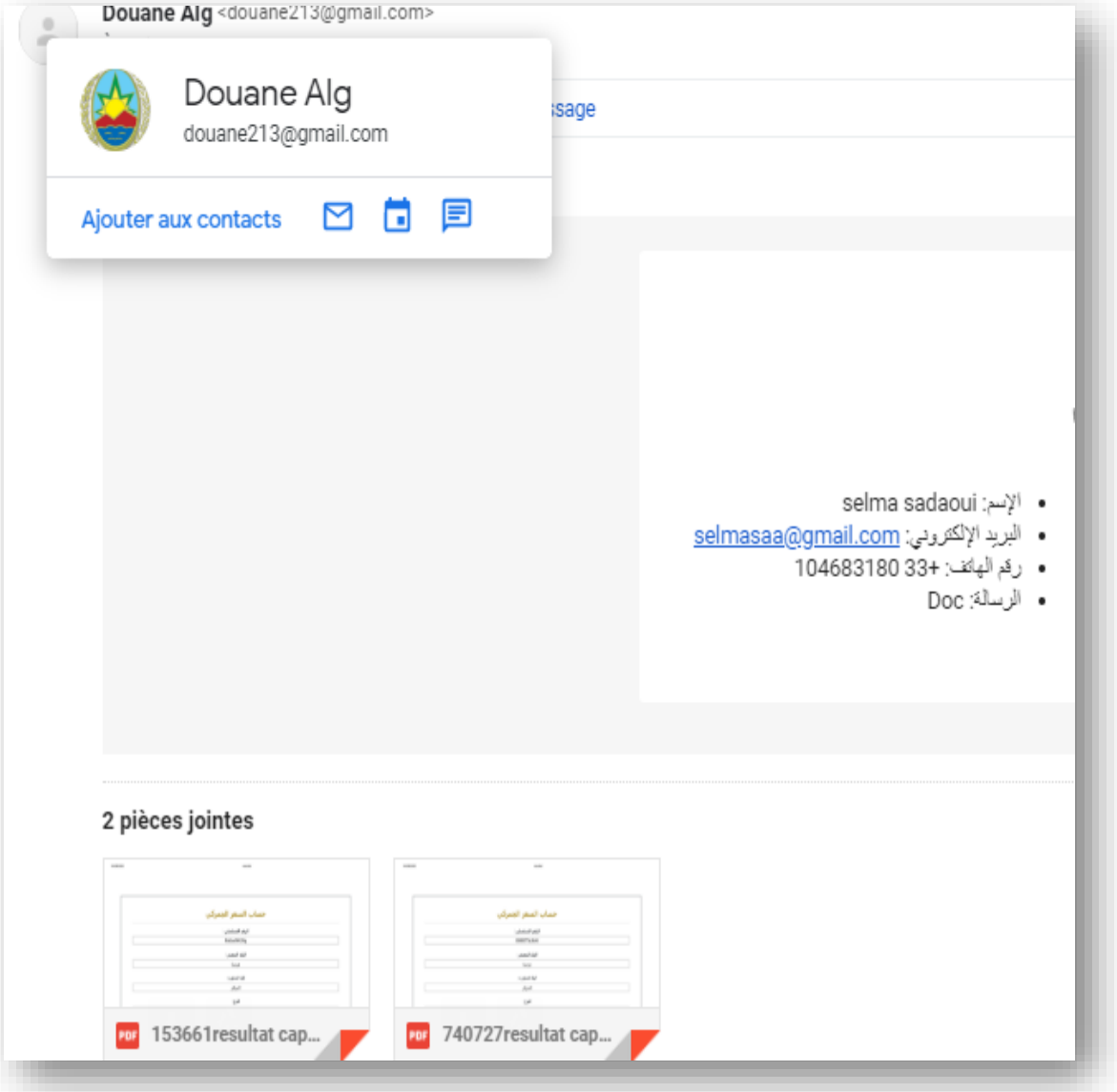

وتتمثل المستندات المتحصل عليها في

حساب السعر الجمركي

الرقم التسلسلي :
Rofnr56UGq

البلد المصدر :
فرنسا

البلد المستورد :
الجزائر

النوع :
الأجهزة الكهربائية -- 6

الصنف :
أجهزة تكييف الهواء و تعديل درجة الحرارة -- 8415

الشحنة :
قدرة التسخين و التبريد لا تتجاوز 7000 وحدة حرارية بريطانية / ساعة -- 8415.10.91.10

الكمية :
200

السعر المدفوع :
2000 EUR

: TVA
19%

: DD
30%

تغيير العملة؟ :
اليورو (EUR)

السعر النهائي :
2980 EUR

العودة إلى الصفحة الرئيسية | طباعة المستند

حساب السعر الجمركي

الرقم التسلسلي :
SKRDTsL8AI

البلد المصدر :
فرنسا

البلد المستورد :
الجزائر

النوع :
الأجهزة الكهربائية -- 6

الصنف :
أجهزة تكييف الهواء و تعديل درجة الحرارة -- 8415

الشحنة :
قدرة التسخين و التبريد لا تتجاوز 9000 وحدة حرارية بريطانية / ساعة -- 8415.10.91.20

الكمية :
450

السعر المدفوع :
40500 EUR

: TVA
19%

: DD
30%

تغيير العملة؟ :
اليورو (EUR)

السعر النهائي :
60345 EUR

العودة إلى الصفحة الرئيسية | طباعة المستند

ويعد نموذج البرنامج الالكتروني لرقمنة الرسوم الجمركية من بين أهم طرق تسيير وتعزيز التجارة الخارجية الجزائرية، من خلال تبسيط الإجراءات وتلافي التأخير في العمليات التجارية العابرة للحدود، مما يساعد على تغيير جل عمليات الحساب يدويا الى الحساب التلقائي للرسوم والتقليل من ادخال البيانات يدويا وجهود التصحيح ، وهذا راجع لنتائجه المتحصل عليها بصفر خطأ من جهة وفي غضون دقائق من جهة أخرى، وبتركيز كفاءة موظفي الجمارك بمجال واحد وتقليل الضغوطات بإتمام معظم العمليات قبل وصول البضاعة، مما يتعين على صاحبها إخراجها من الميناء في اسرع وقت وينعكس بتكثيف وتنشيط حجم المعاملات اليومية الدولية و القضاء على الرشوة والفساد كعامل جذب المتعاملين الاقتصاديين من الخارج وتعزيز إيرادات الدولة. وإمكانية استغلالها لتخطي رقمنة الرسوم الى رقمنة قطاع الجمارك بأكمله لإمكانية الاستفادة من البرنامج في العديد من المجالات الأخرى كإرسال الفواتير والمستندات الكترونيا لإتمام الإجراءات والدفع الالكتروني من طرف المتعامل بمجرد اعلامه بقيمة الرسوم دون الحضور الفعلي.

خاتمة الفصل

بالرغم من محاولات الجزائر في تهيئة جزء من البنى التحتية والبرمجيات وبناء المواقع التجارية وتطوير عدد مستخدمي الأنترنت لنقل الاقتصاد من التقليدي الى الاقتصاد الرقمي، وبالاعتماد على الشبكة الحاسوبية محاولة بذلك رقمنة العديد من القطاعات كالتجارة الالكترونية، عصرنة الجهاز المصرفي، رقمنة الضرائب والموانئ الى غير ذلك لتسيير الاجراءات وتسهيل الدفع والتداول الالكتروني المتعلق بالمبادلات الدولية، الا انها لاتزال تعاني التأخر وعدم مواكبتها للركب العالمي وهذا راجع لضعف حجم الاستثمارات وعدم قدرتها على تصنيع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا بل مازالت في تبعية مباشرة للأسواق الأجنبية. لذا من الضروري استغلال كل الطاقات والموارد المتوفرة وجلب الاستثمارات الاجنبية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وغيرها من الابتكارات التي تدخل بإدخال الاقتصاد الرقمي على الاقتصاد الوطني.

وفي ظل رقمنة العالم لكافة المجالات الداعمة للتجارة وجهود الجزائر في اللحاق بها، قمنا ببناء نموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية بغرض تسيير جزء من الاجراءات الجمركية وما يعود بمكاسب على الدولة في شكل زيادة لتدفقات التجارة وما يرتبط بها من تقليص تكلفة الواردات وزيادة حصيلة الصادرات.

الخاتمـــة العامة

الخاتمة العامة

تعد رقمنة الاقتصاد بالعالم عامة والجزائر خاصة من أصعب التحديات في العصر الحالي، فالبلدان المتقدمة بدأت في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد منذ تسعينيات القرن الماضي مما أدى إلى زيادة الفوارق بين العالم المتقدم والمتخلف، ويخضع التحول نحو الاقتصاد الرقمي لعدة اعتبارات أهمها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خطوط الهاتف الثابت والنقال، الإنترنت بالسرعة والتكلفة المناسبة، ومختلف التجهيزات كتوفير الحواسيب والبرامج والموارد البشرية، وضع القوانين والتشريعات المناسبة، والاهتمام بالبحث والتطوير وغيرها من الأعمال التي من الممكن أن تعطي الدفعة اللازمة لرقمنة الاقتصاد خاصة لدى البلدان التي تعاني نقص في المتطلبات السابقة مما يحول دون تحولها للاقتصاد الرقمي وماله أثر على تقليل تجارتها الخارجية.

وتعتبر الرقمنة في الوقت الحالي من الضروريات و الحتميات الواجب تبنيها و اعتمادها من أجل تعزيز التجارة الخارجية ورفع اقتصاد أي دولة، لذا يعد من أقوى المرتكزات، كما أصبحت التجارة عبر الحدود مرتبطة بمدى رقمنة القطاعات التجارية ومستوى الثقافة الالكترونية الموجودة داخل البلد، الامر الذي حتم على الجزائر مواكبة هذه النقلة النوعية للنهوض بتجارتها الخارجية وتعزيزها خاصة خارج المحروقات باعتبارها لاتزال متأخرة، وذلك من خلال نشر الثقافة الالكترونية وتشجيع استخدام الأنترنت لإتمام المعاملات التجارية الدولية وتعميمها على جميع القطاعات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والاستفادة من تجارب الدول في الرقمنة لإعطاء نفس جديد للتجارة الجزائرية من خلال التجارة الالكترونية وكذا عصرنة الجهاز المصرفي وادخال مفهوم الموانئ والجمارك الرقمية وغيرها، وعلى سبيل ذلك نموذج (برنامج الكتروني) رقمنة الرسوم الجمركية وماله دور في إضفاء طابع الجودة على الخدمة الجمركية وترقية التجارة الخارجية.

اختبار الفرضيات

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع حيث تم التوصل إلى:

– ان الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على الانترنت وكل ما هو رقمي وله علاقة بالتكنولوجيا الحديثة، وأمام التحولات العميقة أصبح الاقتصاد الرقمي ضرورة لأي دولة للحاق بركب الدول خاصة المتقدمة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.**

– بالرغم من المجهودات المبذولة في رقمنة الاقتصاد الجزائري، الا ان القطاعات المدعمة للتجارة الخارجية كرقمنة الجمارك، الموانِئ، البنوك لاتزال مشاريع غير مطبقة، في حين تم سن العديد من القوانين كتلك المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية الا انها غير مستحدثة، ولا ترقى للمستوى المطلوب في حالة السعي إلى تعزيز التجارة الخارجية في ظل رقمنة الاقتصاد، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

– للاقتصاد الرقمي تأثير إيجابي على التجارة الخارجية بالجزائر لمركزها الاستراتيجي من جهة ودعم صادراتها وتنويعها واخراجها من الاقتصاد الريعي من جهة أخرى، وذلك بتسيير الاجراءات والمعاملات التجارية الدولية بتقليص الوقت والجهد والتكلفة، وهذا ماتم التوصل اليه بنموذج (برنامج الكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية. مما يرفع حجم المعاملات التجارية عبر الحدود ويعزز تجارتها الخارجية وماله أثر على تحسين الميزان التجاري، ويتخطى التأثير الجانب الاقتصادي للتجارة الخارجية إلى جوانب أخرى. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة

قد تم التطرق لموضوع الدراسة من عدة جوانب للتوصل إلى نتائج تبين واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر وتحديد إذا كان له دور في تعزيز التجارة الخارجية، وبالتالي يمكن تحديد النتائج المتحصل عليها كالتالي:

– ان الاقتصاد الرقمي القائم وبالأخص على الأنترنت، يتسم بالعديد من الخصائص جعلته يتميز عن الاقتصاد التقليدي في سرعة الأداء والاستجابة المباشرة وانخفاض التكلفة وغيرها.

– تتطلب رقمنة الاقتصاد الامتثال الى مجموعة من الاعتبارات، تتمثل في توفير البيئة التنظيمية والتشريعية وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تكوين رأس المال البشري بالشكل اللازم وتشجيع البحث والتطوير.

– يطرح قياس الاقتصاد الرقمي العديد من التحديات بسبب تعدد مؤشرات قياسه، وصعوبة تحديد نطاقه وتداخله الكبير مع القطاعات التقليدية الأخرى، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد حجمه ومساهمته في دعم التجارة الخارجية.

– تتعدى تطبيقات الاقتصاد الرقمي التجارة والصيرفة الالكترونية إلى تطبيقات أخرى تمس الجمارك، البورصة، التسويق مما يؤكد شمولية وقدرة الاقتصاد الرقمي في النهوض بجميع القطاعات لتفعيل التجارة الخارجية.

– للرقمنة دورا كبيرا في انتشار وتنشيط التجارة الخارجية، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي توفرها لكل الأطراف المتعاملين، وتبرز أهميتها من خلال تسيير إجراءات التصدير والاستيراد وتقليص التكاليف، إتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات والوصول إلى الأسواق العالمية، وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات حتى الصغيرة منها، وعلى سبيل المثال البرنامج الالكتروني لرقمنة الرسوم الجمركية الذي تم بناءه.

– للبرنامج الالكتروني الذي تم بناءه لرقمنة الرسوم الجمركية أثر بالغ في ترقية التجارة الخارجية بالجزائر، باندماجها في العالم الخارجي وتوسيع دائرة المعاملات الاقتصادية الدولية.

– عدم الجاهزية الرقمية للمجتمع الجزائري لرقمنة الاقتصاد، سواء كمواطنين او متعاملين اقتصاديين مما ينعكس سلبا على أداء الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس مدى اعتماد الرقمنة في المبادلات التجارية.

– رغم الجهود المبذولة من قبل الجزائر في سبيل رقمنة الاقتصاد وتوسيع انتشار الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أنها لاتزال بعيدة كل البعد، فهي أدنى بكثير من المستويات العالمية وحتى العربية، مما يؤثر سلبا على حجم تجارتها الخارجية نسبة لرقمنة جل دول العالم لعملياتها التجارية، وهذا يعود إلى العديد من العراقيل أساسها غياب الإرادة السياسية، عدم توفر البنية التحتية الملائمة وضعف الدخل الفردي والأمية الرقمية مع عدم توفر الإطار القانوني المناسب لقيامها الى غير ذلك.

– يؤثر الاقتصاد الرقمي إيجابا على التجارة الخارجية في الجزائر، ولكن هذا الأثر ضعيف مقارنة بباقي دول العالم. وهذا راجع للرقمنة الشبه معدومة للقطاعات الداعمة لها.

توصيات الدراسة

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة بالموضوع:

– زيادة كثافة التغطية لشبكة الاتصالات الهاتفية والإنترنت لجميع مناطق التراب الوطني.

– توفير البيئة التشريعية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، وتفعيل القوانين المهمة الصادرة مؤخرا في الجزائر حول التجارة الإلكترونية والتصديق الإلكتروني بهدف إعطاء الثقة للمعاملات الرقمية، مع الحماية اللازمة لكل الأطراف المتعاملين في الاقتصاد الرقمي من حماية للخصوصية والبيانات.

– انشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعم الحاضنات والمؤسسات بالإمكانيات المادية والاستشارية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير في البلاد.

– العمل على تطوير البنوك والبورصة ووسائل الدفع الالكتروني لترقى إلى المتطلبات العالمية باعتبارها أهم عناصر المعاملات التجارية الخارجية.

– استغلال البرنامج الالكتروني لرقمنة الرسوم الجمركية لتسوية المعاملات وتعميمها على مستوى قطاع الجمارك برقمنة كافة جهاته وربطها بمختلف القطاعات الأخرى المرقمنة.

– توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات، ودعم برامج التعاون فيما بين الدول العربية في المجال والاستعانة بخبرات الدول الناجحة.

– تبني سياسة التثقيف التكنولوجي من خلال برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية وتشجيعها على البحث والابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات والتكنولوجيا الرقمية من خلال توفير الظروف المالية المناسبة والمناخ العملي المناسب.

– رسم سياسة وطنية لتشجيع تبني التجارة الإلكترونية والتعامل بالدفع الالكتروني من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– العمل على رقمنة كافة القطاعات الحكومية وكل المعاملات التجارية اليومية للمواطنين لكسب الوقت وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة الثقة في التجارة الإلكترونية باعتبارها أحد أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي والمرتبطة بشكل مباشر بالتجارة الخارجية.

– زيادة الاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات، واستخدامها في الاقتصاد القومي كأساس للاندماج في الاقتصاد العالمي وللوصول إلى الأسواق العالمية التي تتطلب العمل ضمن خصائص الاقتصاد الرقمي.

– مع استمرار انخفاض أسعار البترول في الفترة الأخيرة يجب على الجزائر البحث عن فرص استثمارية أخرى خارج مجال المحروقات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل أرضية خصبة لذلك.

آفاق الدراسة

يعتبر موضوع الاقتصاد الرقمي وتحديد دوره في تفعيل التجارة الخارجية من المواضيع الجديدة على مستوى الجزائر، والتي تحتاج إلى العديد من الدارسات والبحوث، وقد حاولنا في هذا البحث التطرق لعدة جوانب تخص كل من الاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية، وبالرغم من هذا تبقى العديد منها غير محددة بسبب تأخر الجزائر في مجال رقمنة الاقتصاد وعدم توفر الإحصائيات اللازمة مع قلت المصادر، وعلى سبيل المثال البورصة الالكترونية في الجزائر ومالها دور في تعزيز التجارة الخارجية وباعتبار انه لا توجد لدينا بورصة بمعنها الحقيقي يمكن للباحثين في المستقبل التكلم عنها وعن سبل وآليات تطويرها و كذلك استغلالها لدعم قدرة التصدير والنهوض بالاقتصاد الوطني، لذا نقترح مجموعة من المواضيع كآفاق بحثية جديدة تتمثل فيما يلي:

- توفير الاحصائيات الدائمة حول مدى رقمنة الاقتصاد الوطني وتجديدها بشكل دوري.
- قياس حجم الاقتصاد الرقمي في الجزائر، وتحديد كل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة خاصة على التجارة الخارجية.
- تحديد دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز وترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة الكتب

الكتب باللغة العربية

1- السعيد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، الاعمال الالكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

2- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

3- السيد محمد احمد السربتي، أحمد الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروق للنشر، السعودية، 2017.

4- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التسويق الالكتروني، مكتبة النور، المملكة العربية السعودية، 2008.

5- جعفر حسن جاسم، الاقتصاد الرقمي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

6- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن، 2010.

7- حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

8- ريم ثوامرية، خروف منير، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، دار نور للنشر، المانيا، 2017.

9- شقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2012.

10- عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.

11- فريد النجار، الاقتصاد الرقمي: الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

12- فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الإلكتروني والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.

13- فليح حسن خلق، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001.

14- محمد احمد الجيزاوي، أسواق الأوراق المالية وحلول الإدارة الالكترونية، دار أي-كتب، إنجلترا، 2019.

15- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

16- محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

17- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر التوزيع، الأردن، 2001.

18- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مصر، 2010.

19- هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

الكتب باللغة الأجنبية

1- Frost and Sullivan, the cross-border e-commerce (Haitao) opportunity in china, china, 2019.

الاطروحات والرسائل

الاطروحات والرسائل باللغة العربية

1- إخلاص باقر هاشم النجار، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق، 2007.

2- أميرة كمال الدين حسن، مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في الفترة 1978-2002، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط التنموي، كلية الدراسات العليا السودان، 2005.

3- بركان امينة، الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل اداء الجهاز المصرفي دراسة حالة الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 الجزائر، 2013-2014.

4- بلقلة ابراهيم، آليات تنويع وتنمية صادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2008-2009.

5- بن وارث حكيمة، دور وأهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة مع الإشارة للعالم العربي، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2007-2008.

6- بولصباع رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر واليمن، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، 2012-2013.

7- حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2012-2013.

8- حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009.

9- حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1 الجزائر، 2016-2017.

10- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013.

11- خديجة عبير، دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا، رسالة نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2013.

12- خروف منير، المالية والتجارة الدولية، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015.

13- رصاع حياة، دور اللوجيستيات في تطوير الموانئ البحرية دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2018-2019.

14- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2010-2011.

15- سمية ديمش، التجارة الإلكترونية قيمتها وواقعها في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2010-2011.

16- شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي 'المنظمة العالمية للتجارة'، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2011-2012.

17- صراع كريمة، واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2013-2014.

18- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013.

19- عربي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2013- 2014.

20- فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2011-2012.

21- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012- 2013.

22- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 الجزائر، 2013-2014.

23- قواسم بن عيسى، الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران الجزائر، 2006-2007.

الاطروحات والرسائل باللغة الأجنبية

1- Mohammed djelti, apport des tic et d'internat dans le développement des entreprise algériennes étude de cas, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat, faculté des sciences économiques commerciales et des sciences de gestion, université d'oran2, 2015/2016.

المجلات والدوريات

المجلات والدوريات باللغة العربية

1- أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 81، الكويت، مارس 2009.

2- أحمد يوسف، هاني سعيد عبده، أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤوليات الاجتماعية في ظل الأعمال الإلكترونية على الأداء المالي: دراسة ميدانية على عديد البنوك التجارية الأردنية، المجلة العربية للعلوم الادارية، العراق، 2011.

3- بحوصي مجذوب، سفيان بن عبد العزيز، واقع وآفاق البنوك الإلكترونية: الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 2، الجزائر، 2013.

4- خالد بن ساسي، واقع التجارة الالكترونية والامداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، الجزائر، 2017.

5- خواني ليلى، ذكاء الأعمال الإلكتروني في الميدان التجاري، مجلة Revue Economie, Gestion et Société، العدد 8، الجزائر، ديسمبر 2016.

6- زاهد عبد الحميد السمرائي، الريادة في البيع الإلكتروني وزيادة فعالية الاداء التسويقي لمنظمات الأعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، العراق، 2013.

7- صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون، تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة من (1999-2013)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 18، العراق، 2016.

8- طالب دليلة، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، الجزائر، 2018.

9- عبد اللطيف شهاب أحمد. وسام قاسم لفتة، الاقتصاد الرقمي وأثره في تطوير صناعة السياحة: دراسة تطبيقية لشركات السفر والسياحة داخل مدينة بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 118، العراق، 2019.

10- كتاف سامية، لطرش ذهبية، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر بين متطلبات التطبيق وتحديات التطوير، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2020.

11- كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 1، الجزائر، 2019.

12- مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.

13- نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الالكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال الالكترونية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2017.

المجلات والدوريات باللغة الأجنبية

1- Florian W. Bartholomae, Digital transformation international compétition and spécialisation, CE Sifo forum, volume 19, 2018.

2- Naceur mebarki, tic et performance d'entreprise : étude d'impact – cas de quelques entreprises algériennes, les cahiers du CREAD, N° 104, 2013.

التقارير

التقارير باللغة العربية

1- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع
https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018.pdf

2- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الموقع
https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Rapport-%20indicateur-economique-AR.pdf

3- وزارة التجارة، السجل التجاري مؤشرات واحصائيات، الجزائر، 2018، ص34، متاح على الموقع
https://www.commerce.gov.dz/

4- وزارة الفلاحة، متاح على الموقع http://madrp.gov.dz/

التقارير باللغة الأجنبية

1- E-Commerce fondation, E-Commerce report china, china, 2019
2- G20, Digital economy task force: Toolkit for measuring the digital economy, Argentina, 2018.
3- Mckinsey digital, china digital consumer trends 2019, china, 2019.
4- UNCTAD, Digital Economy Report 2019, United Nations, Geneva and New York, 2019.
5- UNCTAD, B2C Ecommerce index, 2019
6- https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d14_en.pdf
7- World Economic Forum ,The Global Competitiveness Report 2019, Switzerland,.2019

الملتقيات

1- حامدي محمد، بعيطيش شعبان، استخدام السياحة الالكترونية في وكالات السفر دراسة حالة وكالة تمقاد للسفر باتنة، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة باتنة الجزائر، 2017/11/20.

2- مخفي أمين وآخرون، التحول الرقمي المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/11/12.

القوانين

1- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 85 اوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 16 اوت 2009.

2- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، بتاريخ 10 فيفري 2015.

3- القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 13 ماي 2018.

4- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بتنظيم التجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، بتاريخ 16 ماي 2018.

5- القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ27 اوت 2003.

قائمة المراجع

الجرائد

1- سعيد بن عياد، التحول الرقمي انعكاسات ايجابية على مؤشرات النمو ويعزز إيرادات المؤسسات، جريدة الشعب، 26 أكتوبر 2019.

2- عمر ح، مدير الجمارك أكد أن القانون الجديد أدخل تعديلات بنسبة 45 في المائة: رقمنة نشاطات الجمارك الجزائرية بداية من 2018، جريدة الجزائر، متاح على الموقع https://www.eldjazaironline.net/Accueil/

المواقع الالكترونية

1- http://www.chihab.com/

2- http://www.made-in-algeria.com/

3- http://www.nticweb.com/

4- http://www.pme-dz.com/

5- https://guiddini.com.dz/

6- https://mea.mastercard.com/

7- https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=ICT_BUS

8- https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d14_en.pdf

9- http://https//www.aliqtisadalislami.net/

10- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/26/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

11- https://www.alsalamalgeria.com/

12- https://www.ase.com.jo/ar

13- https://www.europages.co.uk/

14- https://www.internetworldstats.com/stats.htm

15- https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx

16- https://www.vapulus.com/business/

17- https://www.wipo.int/portal/ar/

18- احمد عبد الفتاح، الاقتصاد الإماراتي يدخل 2019 بتوقعات متفائلة، متاح على الموقع https://www.aliqtisadalislami.net/

19- الامم المتحدة، نظم مجتمع الموانئ، متاح على الموقع http://tfig.unece.org/AR/contents/port-community-systems.htm

20- ثري لوو، طريق الحرير على الانترنت: نمط جديد للتعاون بين الصين والدول العربية، شبكة الصين، متاح على الموقع http://arabic.china.org.cn/txt/2015-09/13/content_36571919.htm

21- الجزيرة، كيف غيّر الاقتصاد الرقمي السوق المالية؟، متاح على الموقع الخليج، القطاع المالي في الإمارات نحو المصارف الذكية، متاح على الموقع
http://www.alkhaleej.ae/economics/page/e2feb334-7fb5-41f5-9694-7e9d3a9d3ea0

22- ربيع الينا، الموانئ الذكية ثروة اعالي البحار، جريدة البورصة، متاح على الموقع، https://alborsaanews.com/2018/11/08/1149514

23- طارق الشال، الاقتصاد الرقمي مخاطر وتحديات تواجه التجارة العالمية، متاح على الموقع https://arabi21.com/story/1193448/

24- طريق الحرير الالكتروني يجسر المسافات بين الصين والدول العربية، متاح على الموقع http://arabic.news.cn/2019-09/06/c_138370305.htm

25- عبد المجيد سالمي، سميرة بن عالية، التطبيقات الإلكترونية السياحية في الجزائر دراسة لغوية سيمائية، متاح على الموقع https://aleph-alger2.edinum.org/1720#doc-entries

26- عدنان مصطفى البار. الدكتور خالد علي مرحبي، الاقتصاد الرقمي، مدونة Asban world forum، متاح على https://www.awforum.org/index.php/ar/

27- الفصل الأول، الاقتصاد الرقمي مظاهره وتحدياته، متاح على الموقع http://thesis.univ-biskra.dz/2026/4/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84.pdf

28- المديرية العامة للجمارك، https://www.douane.gov.dz/?lang=en

29- مصرف الامارات ابوظبي، متاح على الموقع https://www.emiratesnbd.com/ar/

30- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، متاح على الموقع https://www.centralbank.ae/ar

31- مصرف الشارقة الإسلامي، متاح على الموقع https://www.sib.ae/ar/home

32- منظمة الاوبك، متاح على الموقع https://www.opec.org/opec_web/en/

33- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، متاح على الموقع
https://www.ica.gov.ae/404.aspx?aspxerrorpath=/en/services/e-services-for-organizations/

34- هيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية، متاح على الموقع
https://www.tra.gov.ae/ar/home.aspx

35- الوكالة الانباء الجزائرية، تسهيل المبادلات التجارية: الجمارك الجزائرية تتدعم بنظام معلوماتي جديد، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/economie/66017-2019-01-27-10-05-50

36- الوكالة الانباء الجزائرية، دحمون يكشف عن دخول الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة حيز الخدمة قبل نهاية السنة، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/79751-2019-11-17-07-26-01

37- الوكالة الانباء الجزائرية، عماري: رقمنة قطاع الفلاحة "ضرورة ملحة، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/economie/81693-2019-12-27-17-48-3

38- UNCTAD, B2C Ecommerce index, 2019
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tn_unctad_ict4d14_en.pdf

الملخص:

أدى الانتشار الواسع والمتسارع للتقنيات الحديثة الى فتح بوابة الولوج إلى عصر رقمي يشكل أداة للعديد من الدول لتعزيز تجارتها الخارجية، وتهديدا للدول التي مازالت متخلفة عنه.

تهدف هذه الدراسة الى إبراز واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر ودوره في تعزيز التجارة الخارجية، من خلال قياس مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية ودراسة واقع تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر بالتركيز على التجارة والصيرفة الإلكترونية، ومدى رقمنة أهم القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية كقطاع الجمارك، القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، والاستفادة من تجارب دولية رائدة في الرقمنة، وقد قمنا ببناء نموذج (برنامج إلكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية للوقوف على مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية بالجزائر.

وخلصت الدراسة إلى عدم جاهزية الجزائر لرقمنة الاقتصاد وذلك لغياب البنية التحتية الرقمية وضعف صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبة لإجمالي وارداتها، وتذيلها المراتب الأخيرة على المستوى الدولي والعربي في أغلب مؤشرات الرقمنة، أما نموذج (البرنامج الإلكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية أثبت وجود أثر لرقمنة الاقتصاد على التجارة الخارجية بتنشيطه وتكثيفه للمعاملات التجارية الدولية وماله من أثر في تعزيزها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التجارة الخارجية، تطبيقات الاقتصاد الرقمي، رقمنة الاقتصاد الجزائري، نموذج لرقمنة الرسوم الجمركية.

Abstract:

The wide spread and accelerated diffusion of modern technologies has opened the door to a digital age, which is a tool for many countries to improve their foreign trade and a threat for those countries, which are still lagging behind.

This study aims to highlight the reality of the digital economy in Algeria and its role in the promotion of foreign trade, by measuring the state of readiness of the digital infrastructure and by studying the reality of the applications of the digital economy. in Algeria with an emphasis on electronic commerce and banking services, and the scale of the digitization of the most important sectors linked to foreign trade, such as the customs sector, the agricultural sector Tourism sector, to benefit from experiences international pioneers in digitization,
We attempted to build a model (an electronic program) to digitize tariffs to determine the extent of the digital economy's contribution to improving Algeria's foreign trade.

The study concluded that Algeria is not ready to digitize the economy due to the lack of digital infrastructure and weak exports of information and communication technologies, and that it ranks last internationally and Arab in most digitization indicators, As for the model (electronic program) for the digitization of customs duties, it proved that the digitization of the economy has an impact on foreign trade by revitalizing and intensifying international trade transactions, and its impact on their valuation.

Key words: digital economy, foreign trade, applications of the digital economy, Algerian digital economy, model for the digitization of customs duties.